



صندوق النقد الدولي

التقرير الفُطري رقم 14/292
الصادر عن صندوق النقد الدولي

المملكة العربية السعودية

مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 – تقرير خبراء الصندوق و

البيان الصحفي

سبتمبر 2014

طبقاً للمادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، يُجري الصندوق مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء على أساس سنوي في العادة. وفي إطار مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 مع المملكة العربية السعودية، صدرت الوثائق التالية ضمن هذه المجموعة الوثائقية:

■ تقرير خبراء الصندوق الذي تم إعداده في إطار مناقشات المادة الرابعة لعام 2014 عقب انتهاء المناقشات مع المسؤولين في المملكة العربية السعودية في 15 مايو 2014 حول مختلف التطورات والسياسات الاقتصادية. وقد استُكمل تقرير الخبراء في 25 يونيو 2014، استناداً إلى المعلومات المتاحة وقت إجراء المناقشات. وتعبّر الآراء الواردة في التقرير عن رؤية فريق الخبراء ولا تمثل بالضرورة آراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي.

■ مرفق المعلومات الذي أعده صندوق النقد الدولي.

■ البيان الصحفي الذي يلخص آراء المديرين التنفيذيين كما أبدوها في المناقشة التي أُجريت بتاريخ 11 يوليو 2014 حول تقرير خبراء الصندوق الصادر في ختام مشاورات المادة الرابعة.

ويجوز حذف المعلومات التي تؤثر على السوق، طبقاً للسياسة المتبعة في نشر تقارير الخبراء ووثائق الصندوق الأخرى.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services
700 19th Street, N.W. • Washington, D.C. 20431
هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201
بريد إلكتروني: publications@imf.org • إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة

المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤

٢٥ يونيو ٢٠١٤

أهم القضايا

السياق: حقق اقتصاد المملكة العربية السعودية معدلات نمو قوية للغاية خلال السنوات الأخيرة مستفيدا من ارتفاع أسعار النفط والناجح النفطي، وقوة نشاط القطاع الخاص، والإنفاق الحكومي. وكان للاقتصاد السعودي دور مؤثر في نظام سوق النفط العالمية واستقرارها، كما لم يتأثر بالتقلبات الأخيرة التي شهدتها الأسواق المالية العالمية. وتشهد السعودية نموا في تعداد سكانها، وأغلبهم من الشباب، ويزداد عدد الحاصلين منهم على تعليم رفيع المستوى.

الآفاق والمخاطر: الآفاق الاقتصادية إيجابية في الأجل القريب. فمن المتوقع أن يكون التغيير طفيفا في إنتاج النفط مقارنة بعام ٢٠١٣، بينما سيرتفع النمو غير النفطي مدفوعا بقوة نشاط القطاع الخاص والإنفاق الحكومي على المشروعات الضخمة في البنية التحتية لقطاع النقل وفي قطاع الإسكان. ويُتوقع أن يظل التضخم منحسرا. وتمثل سوق النفط العالمية المصدر الرئيسي للمخاطر.

السياسات الاقتصادية الكلية: الاحتياطات الوقائية المالية ضخمة في الوقت الحالي، مما يتيح للسياسات الاقتصادية الكلية مجالا لمواجهة الصدمات. غير أن المسار الحالي لسياسة المالية العامة سيؤدي إلى تآكل جزء كبير من هذه الاحتياطات في الأجل المتوسط. لذلك يتعين البدء في ضبط أوضاع المالية العامة لحماية هذه الاحتياطات وزيادة المدخرات لتحقيق العدالة بين الأجيال. أما السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية، فأوضاعهما ملائمة في الوقت الحالي. وقد يساعد إصلاح إطار السياسات الاقتصادية الكلية في تعزيز إدارة الاقتصاد الكلي وخلق بيئة مواتية للاستثمار الخاص وخلق فرص عمل جديدة.

إدارة الضغوط الديمغرافية: يوجد برنامج متعدد المحاور لإصلاح سوق العمل يهدف إلى زيادة عدد المواطنين العاملين في القطاع الخاص وتحسين آليات سوق العمل. ويجري أيضا في الوقت الحالي تنفيذ برنامج طموح لزيادة عرض الوحدات السكنية. ولكن استهلاك الطاقة مرتفع، مما يستوجب رفع الأسعار لدعم جهود زيادة كفاءة الطاقة وتطوير شبكات النقل العام.

تنويع النشاط الاقتصادي: تواجه السعودية تحديا في زيادة التنويع الاقتصادي بسبب مواردها النفطية الضخمة. وتقوم الحكومة بجهود كبيرة لإرساء الأساس اللازم لتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز نظام التعليم والمهارات، وزيادة فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل، وتحسين بيئة الأعمال. غير أنه هناك حاجة لمزيد من الجهود لتعديل الحوافز التي تهدف إلى تشجيع الشركات على التصدير وتشجيع العاملين على البحث عن وظائف في القطاع الخاص.

اعتمد هذا التقرير
ألفريد كامر وبوب ترا

عُقدت المناقشات في الرياض خلال الفترة من ٤ إلى ١٥ مايو، ٢٠١٤. وضم فريق الخبراء كل من تيم كالن (رئيس الفريق) وأمجد حجازي وبادامجا خاندلول ومليكة بانن وهاونان كو (وجميعهم من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) وبرايان ديب (من إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية). ورافق البعثة السيد فهد الشثري المدير التنفيذي عن المملكة العربية السعودية. والتقى الفريق بمعالي الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية، ومعالي الدكتور محمد الجاسر وزير الاقتصاد والتخطيط، ومعالي الدكتور توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة، ومعالي الدكتور فهد المبارك محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، والدكتور محمد آل الشيخ رئيس هيئة السوق المالية والدكتور ماجد المنيف الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى السعودي، وغيرهم من كبار المسؤولين، إلى جانب ممثلين عن القطاع الخاص والجامعات. وشارك مسعود أحمد (من إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) في الاجتماعات الختامية (١٥ مايو).

الصفحة

المحتويات

٤	السياق
٤	النتائج والآفاق والمخاطر الاقتصادية
١١	مناقشات حول السياسات
١١	ألف- الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز أطر السياسات لدعم النمو
١٨	باء- سياسات مواجهة التحديات الديمغرافية وتعزيز النمو القابل للاستمرار
٢١	تقييم الخبراء
١٦	الإطار
١٦	نظام المعاشات التقاعدية في السعودية
	الأشكال البيانية
٢٤	١- المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين: مؤشرات اقتصادية مختارة، متوسطات ٢٠٠٩-٢٠١٣
٢٥	٢- النمو والبطالة
٢٦	٣- التضخم والتطورات النقدية
٢٧	٤- تطورات المالية العامة والقطاع الخارجي
٢٨	٥- المملكة العربية السعودية - أثر الصدمات العالمية والإقليمية على الأسواق المالية
٢٩	٦- أثر أسعار النفط على وضع المالية العامة، ٢٠١٤-٢٠١٩
٣٠	٧- بيئة الأعمال والتنوع الاقتصادي
	الجدول
٣١	١- مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١١-٢٠١٩
٣٣	٢- عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١١-٢٠١٩
٣٥	٣- عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠٠٧-٢٠١٣
٣٦	٤- ميزان المدفوعات، ٢٠١١-٢٠١٩
٣٨	٥- المسح النقدي، ٢٠١٠-٢٠١٥
٤٠	٦- مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٦-٢٠١٣

الملاحق

- ٤٢ - عملية استمرارية القدرة على تحمل الدين
- ٤٣ - استمرارية المركز الخارجي وتقييم سعر الصرف
- ٤٨ - أهم توصيات التقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١
- ٥٠ - مسودة البيان الصحفي

السياق

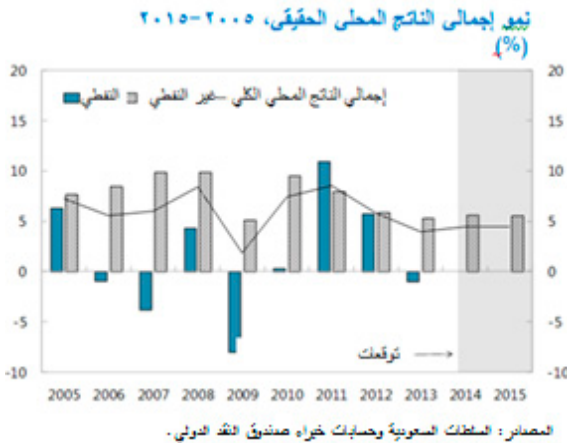
١- حقق الاقتصاد السعودي نموا قويا للغاية في السنوات الأخيرة، وكان من الاقتصادات الأفضل أداء على مستوى بلدان مجموعة العشرين (الشكل البياني ١)، حيث استفاد من ارتفاع أسعار النفط والناجح النفطي، وقوة نشاط القطاع الخاص، والإنتاج الحكومي. وقد أدت زيادة أسعار النفط والإنتاج النفطي إلى تحقيق فوائض ضخمة في الحساب الخارجي والمالية العامة، بينما تراجع الدين الحكومي إلى ٢,٧% من إجمالي الناتج المحلي. وقامت مؤسسة فيتش في الآونة الأخيرة برفع تصنيف المرتبة الائتمانية السيادية للسعودية إلى AA. وكان مستوى التضخم معتدلا، كما تحسنت مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية تحسنا كبيرا.

٢- وتضطلع السعودية بدور مؤثر في نظام سوق النفط العالمية واستقرارها بوصفها ثاني أكبر مصدر للنفط الخام والبلد المنتج الوحيد الذي يمتلك طاقة إنتاجية فائضة ضخمة. إذ تبلغ الاحتياطيات النفطية المثبتة للسعودية ٢٦٦ مليار برميل، وتشير التقديرات إلى أن طاقتها الإنتاجية الفائضة تبلغ في الوقت الحالي ٢,٧ مليون برميل يوميا. وسيظل للسعودية دور مؤثر في ظل عدم اليقين بشأن آفاق السوق النفطية العالمية بسبب قوة التعافي العالمي ومسار الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة وحجم الانقطاعات في عرض النفط في البلدان الأخرى.

٣- وعلى الصعيد المحلي، تولى السياسات أولوية أساسية لتوفير فرص العمل والوحدات السكنية اللازمة في ظل الارتفاع السريع في عدد السكان الذين يمثل الشباب النسبة الأكبر منهم. وداخل سوق العمل، يعمل الجزء الأكبر من السعوديين في القطاع العام، ويهيمن غير السعوديين على وظائف القطاع الخاص، وتزايد نسبة مشاركة المرأة في القوة العاملة ولكن لا تزال النسبة متدنية. وقد زادت القوة العاملة السعودية بنسبة ٤,٧٥% تقريبا سنويا خلال العقد الماضي، ومن المتوقع أن تواصل نموها السريع خلال السنوات القادمة. وتشهد سوق العمل تنفيذ إصلاحات لزيادة فرص العمل المتاحة للمواطنين في القطاع الخاص. وفي ظل ارتفاع أسعار المساكن، يصعب على الشباب أو الفئات السكانية الأقل حظا المشاركة في سوق المساكن. وتقوم الحكومة في الوقت الحالي بتنفيذ استثمارات ضخمة لزيادة عرض المساكن، لا سيما لصالح الفئات الأقل حظا.

٤- ويمثل تنويع النشاط الاقتصادي أولوية أخرى. ومن الجهود المبذولة في هذا الصدد الاستثمار في البنية التحتية لقطاع النقل، وتحسين بيئة الأعمال، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير المجمعات الصناعية قرب مناطق إنتاج النفط والتعدين، وإقامة مشروعات مشتركة في قطاعات التكرير والتعدين والصيرفة.

النتائج والآفاق والمخاطر الاقتصادية



التطورات الاقتصادية الأخيرة

٥- ظل النشاط الاقتصادي قويا خلال ٢٠١٣، ولكنه كان أكثر تباطؤا مقارنة بالنمو شديد القوة الذي شهدته السعودية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢. ففي عام ٢٠١٣، تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى ٤% مقابل ٥,٨% في ٢٠١٢ بسبب انخفاض الناتج النفطي بنسبة ١% وتراجع نمو نصيب القطاع العام في إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢). وقد ظل النمو قويا في القطاع الخاص غير النفطي، حيث بلغ ٦%.

حالة تنفيذ توصيات الخبراء الصادرة في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣

الوضع الراهن	التوصية
<p>على الرغم من تباطؤ معدلات التضخم، يتعين وجود مراقبة حثيثة ومستمرة لأسعار الأسهم الآخذة في الارتفاع، وارتفاع مستويات السيولة، ودفعات التنشيط المالي المستمدة في المقام الأول من الاستثمارات الحكومية، وتنامي الطاقة الاستيعابية المحلية.</p> <p>لم يتم ضبط أوضاع المالية العامة. ففي عام ٢٠١٣، ظل عجز المالية العامة الأولي غير النفطي (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) عند نفس مستواه في عام ٢٠١٢. ويُتوقع ارتفاع العجز غير النفطي في عام ٢٠١٤ في ظل توقعات بنمو قوي في المصروفات على السلع والخدمات والمشروعات الرأسمالية.</p> <p>العمل جارٍ لإحراز تقدم في هذا الصدد. إذ تعكف الحكومة في الوقت الحالي على إنشاء وحدة مالية عامة كلية، وبدأ العمل بالفعل على وضع توقعات وسيناريوهات مالية لسنوات متعددة لتعزيز تحليل سياسة المالية العامة. ومن المستهدف تحسين كفاءة الإنفاق العام من خلال استحداث مؤشرات رئيسية نوعية لقياس أداء الوزارات التنفيذية في خطة التنمية الوطنية العاشرة المرتقب صدورها قريباً.</p> <p>ليس من المتوقع في الوقت الحالي تعديل أسعار الطاقة. إذ تركز الحكومة حالياً على تحسين معايير الكفاءة. ويعتبر التطوير الجاري لشبكات النقل العام من الشروط الأساسية لاتخاذ أي إجراءات على مستوى السياسات في هذا الصدد.</p> <p>تدرس الحكومة في الوقت الحالي أفضل الممارسات الدولية فيما يتصل بأطر سياسات السلامة الاحترازية الكلية، ولكنها قامت بتعزيز نظم الإنذار المبكر وتعتزم إصدار تقرير الاستقرار المالي للمرة الأولى.</p> <p>تواصل الحكومة تطوير استراتيجيات سوق العمل التي تهدف إلى زيادة عدد السعوديين العاملين بالقطاع الخاص، كما تقوم بتعزيز نظام التعليم. وبالرغم من زيادة توظيف القطاع الخاص للسعوديين، لا يزال القطاع العام هو المصدر الأساسي لفرص العمل الجديدة المتاحة لهم.</p> <p>يتم حالياً عرض بيانات مؤشرات السلامة المالية على صندوق النقد الدولي ونشرها كل ثلاثة أشهر. وقد ساهم تحسين تغطية التدفقات الاستثمارية الأخرى في الحد من السهو والخطأ في ميزان المدفوعات. وقد تم تنفيذ الجزء الأكبر من الإجراءات اللازمة لنشر بيانات المالية العامة وفق الصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وتعكف مؤسسة النقد العربي السعودي في الوقت الحالي على وضع مؤشر لأسعار المساكن.</p>	<p>يجب أن تظل السياسات الاقتصادية الكلية يقظة للكشف عن بوادر فورة النشاط الاقتصادي.</p> <p>يتعين ضبط أوضاع المالية العامة لتعزيز الاحتياطات الوقائية وزيادة المدخرات لصالح الأجيال المستقبلية.</p> <p>تعزيز إدارة المالية العامة وضمان جودة الإنفاق الحكومي.</p> <p>ضرورة تعديل أسعار الطاقة بالزيادة للحد من نمو الطلب المحلي على الطاقة.</p> <p>وضع إطار رسمي لسياسات السلامة الاحترازية الكلية يتسم بالوضوح والشفافية.</p> <p>يجب وضع سياسات لزيادة قدرة العاملين السعوديين على المنافسة في القطاع الخاص.</p> <p>المضي قدماً في تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية.</p>
	<p>المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.</p>

٦- وقد تراجع معدل بطالة المواطنين خلال العام الماضي. فبينما ظل معدل البطالة الكلي ثابتا تقريبا عند مستوى ٥,٥% خلال العام، انخفض معدل بطالة المواطنين السعوديين من ١٢% إلى ١١,٥% خلال العام. ويرجع ذلك إلى تراجع معدل بطالة الإناث من ٣٥,٧% إلى ٣٢,١%، بينما ظل معدل بطالة الذكور ثابتا عند مستوى ٦% تقريبا. ورغم تدني مستوى مشاركة الإناث في القوة العاملة، فقد ازدادت نسبة مشاركتها في السنوات الأخيرة من ١٢,٦% في نهاية عام ٢٠٠٦ إلى ١٦,٤% في نهاية يونيو ٢٠١٣.

٧- كذلك تراجع معدل التضخم خلال العام الماضي. إذ ارتفع إلى ٤% في إبريل ٢٠١٣، لينخفض إلى ٢,٧% في مايو ٢٠١٤، وهو ما يعود في الجزء الأكبر منه إلى انخفاض تضخم أسعار الغذاء اتساقا مع الاتجاهات الدولية (الشكل البياني ٣).

٨- وقد تباطأ معدل نمو الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص. فبعد أن وصل معدل نمو الائتمان المصرفي إلى الذروة ليبلغ ١٦,٤% في مايو ٢٠١٣، تراجع في إبريل ٢٠١٤ ليصل إلى ١١,٨%. وتم رصد نفس الاتجاه حتى نهاية عام ٢٠١٣ (آخر بيانات متاحة) من خلال مؤشر عام للائتمان الخاص يتضمن القروض الممنوحة من مؤسسات الإقراض المتخصصة. وقد ارتفع الائتمان المصرفي العقاري بنسبة ٣٠% تقريبا خلال العام الماضي، ولكن كان مستواه الأولي منخفضا لأن البنوك بدأت في دخول سوق الإقراض العقاري عقب إقرار قانون الرهن العقاري في يوليو ٢٠١٢.

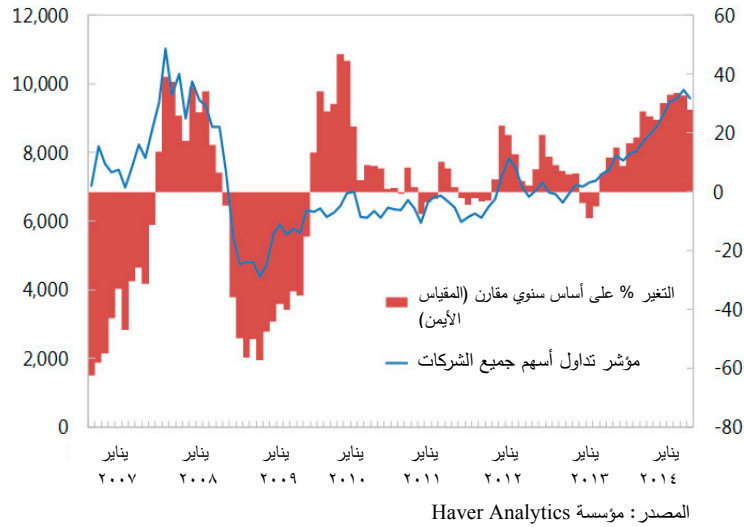
٩- وتراجع فائض المالية العامة في عام ٢٠١٣ وارتفع سعر النفط المحقق لتعادل المالية العامة. إذ انخفض فائض المالية العامة الكلي إلى ٥,٨% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢، في حين ظل عجز المالية العامة الأولي غير النفطي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) ثابتا عند مستوى ٥٩,٥% (الشكل البياني ٤). وارتفعت المصروفات بنسبة ٨,٥% في ٢٠١٣، وشهد الربع الرابع زيادة كبيرة في المصروفات بسبب الإنفاق الرأسمالي على المشروعات التوسعية في مكة والمدينة^١. وظل حجم الإنفاق على الأجور والرواتب ثابتا، وإن كان ذلك يعكس في جزء منه عدم صرف رواتب الشهر الثالث عشر التي سبق صرفها في عام ٢٠١٢^٢. واستمر النمو الحاد في النفقات خلال الربع الأول من عام ٢٠١٤. وبافتراض عدم تأثر حجم الصادرات النفطية للسعودية في حالة تراجع أسعار النفط، فإن سعر النفط التعادلي - أي سعر النفط المحقق لتوازن الموازنة - قد ارتفع إلى ٨٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٣ مقابل ٧٨ دولارا للبرميل في عام ٢٠١٢.

١٠- وتراجع فائض الحساب الجاري خلال ٢٠١٣، ولكنه ظل مرتفعا حيث بلغ ١٨% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي. فقد انخفضت إيرادات الصادرات النفطية انخفاضا طفيفا مع تراجع متوسط أسعار النفط، بينما تراجع نمو الصادرات غير النفطية بسبب تقلص الطلب على المنتجات البتروكيميائية. وارتفعت تدفقات التحويلات الخارجة ارتفاعا كبيرا بنسبة ١٩%، حيث أدى تعزيز إنفاذ القوانين المحلية إلى عودة عدد كبير من العاملين المغتربين الذين كانوا يعملون في السعودية بصورة غير شرعية إلى بلدانهم.

^١ تعكف الحكومة حاليا على تنفيذ توسعات كبيرة في المباني والمرافق في مدينتي مكة والمدينة المقدستين. وسوف تتيح هذه التوسعات لدى إتمام تنفيذها استيعاب عدد أكبر من الحجاج.

^٢ ينشأ أجر الشهر الثالث عشر عن الفرق بين التقويم الميلادي والتقويم الهجري ويستحق كل ثلاث سنوات.

السعودية: سوق الأسهم، ٢٠٠٧-٢٠١٤



المالية العالمية — فقد تكون ناتجة أيضا عن زيادة تدفق رأس المال إلى سوق أسهم ضحلة نسبيا.

الآفاق الاقتصادية

١٢ - لا تزال الآفاق الاقتصادية إيجابية على المدى القريب، ويُتوقع أن يرتفع معدل النمو ليصل إلى ٤,٥% في ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتشير التوقعات إلى أن حجم الإنتاج النفطي لن يتغير مستواه كثيرا عن عام ٢٠١٣ نظرا لأن النمو القوي المستمر في إنتاج أمريكا الشمالية يكفي لتلبية الزيادة في الطلب العالمي. وتشير المؤشرات عالية التواتر مثل مؤشر HSBC/Markit PMI ومؤشر التفاؤل بالأعمال الذي أطلقه البنك الأهلي التجاري (BOI) إلى استمرار النمو القوي في القطاع الخاص غير النفطي بفضل مشروعات البنية التحتية الضخمة التي لا تزال تدعم الطلب الكلي. فمن المتوقع أن يبلغ النمو غير النفطي ٥,٥%، مع ثبات نمو القطاع الخاص على مستواه في ٢٠١٣ عند ٦%. وتشير التوقعات إلى أن معدل التضخم سيظل منقسرا بسبب انخفاض تضخم أسعار الغذاء، وإن كان ارتفاع الإنفاق الحكومي قد يتسبب في ضغوط تؤدي إلى ارتفاع أسعار مواد البناء.

١٣ - ومن المتوقع أن يظل النمو قويا في الأجل المتوسط مدفوعا بالإنفاق الحكومي. إذ يُتوقع أن يسجل نمو القطاع الخاص غير النفطي معدلا قويا ليبلغ ٥,٧% مدعوما بالإنفاق الحكومي على البنية التحتية لقطاع النقل والمشروعات السكنية والتوسعات في مكة والمدينة، ويتسق هذا المعدل بوجه عام مع تقديرات الخبراء لمستوى النمو الممكن^٣. وفي حين سترتفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل نظرا لأن الاحتياطي الفيدرالي سيقوم في نهاية المطاف بزيادة سعر الفائدة الأساسي (في ظل ربط سعر الصرف)، من المرجح أن يسهم ارتفاع مستويات السيولة في الجهاز المصرفي في إبطاء انتقال تأثير هذه الزيادة إلى أسعار الإيداع والإقراض، مما سيحد من تأثير الاقتصاد الحقيقي. ويُتوقع أن يرتفع التضخم إلى ٣,٦% بحلول عام ٢٠١٧ في ظل استقرار مستوى التضخم في أسعار الغذاء، والضغط على الأسعار نتيجة الإنفاق الحكومي، وتراجع الإيجارات بسبب عرض المساكن الجديدة بالسوق.

^٣ راجع التقرير القطري الصادر عن صندوق النقد الدولي رقم 13/230 بعنوان "Productivity Growth and Potential Output in Saudi Arabia".

١٤- ويتوقع انخفاض فائض المالية العامة مجددا هذا العام وتحقيق عجز في الموازنة في عام ٢٠١٥. فمن المتوقع استمرار النمو القوي في المصروفات على السلع والخدمات والمشروعات الرأسمالية وبالتالي تراجع فائض المالية العامة إلى ٢,٥% فقط من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤، ومن المرجح أن يرتفع عجز المالية العامة غير النفطي ليتجاوز المستوى الذي بلغه في ظل التوسع المالي الضخم في ٢٠١١. وخلال عام ٢٠١٥ وما بعده، من المتوقع أن يؤدي تراجع توقعات أسعار النفط وانخفاض طفيف في الصادرات النفطية إلى تراجع إيرادات النفط. وتشير التوقعات إلى ارتفاع مبدئي في حجم الاستثمارات العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي حتى عام ٢٠١٦ مع تسارع وتيرة العمل في مشروعات المترو والإسكان والتوسعات في مكة والمدينة، ثم يتراجع حجم الاستثمارات العامة تراجعا طفيفا ولكن يظل مرتفعا. ومن المتوقع ارتفاع مجموع الأجور مع زيادة التضخم وزيادة الإنفاق على السلع والخدمات مع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. ويؤدي مسار الإنفاق على هذا النحو وتراجع الإيرادات النفطية إلى عجز كلي في المالية العامة في ٢٠١٥ يُتوقع أن يتفاد ليصل إلى ٧,٥% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩. ويتراجع عجز المالية العامة الأولي غير النفطي (كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) إلى ٥٠% في عام ٢٠١٩.

١٥- ومن المتوقع تراجع فائض الحساب الجاري في الأجل المتوسط في ظل انخفاض الإيرادات النفطية واستمرار النمو القوي على جانب الواردات. فبعد أن وصل فائض الحساب الجاري إلى ١٨% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣، يُتوقع تراجعها إلى ٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، بينما سجل الحساب الجاري غير النفطي عجزا كبيرا. ومن المتوقع انخفاض الإيرادات النفطية بسبب التراجع المفترض في أسعار النفط، بينما يُتوقع أن يدعم الإنفاق الحكومي نمو الواردات. ونظرا لاعتماد مشروعات البناء الضخمة على العمال المغتربين، سيستمر ارتفاع تدفقات التحويلات الخارجة. ومن المتوقع انخفاض إجمالي الأصول الأجنبية لمؤسسة النقد العربي السعودي إلى ٢٥ شهرا من الواردات في نهاية الفترة المعد عنها التوقعات.

المخاطر والتداعيات

١٦- والمخاطر المحيطة بأفاق النمو متوازنة بوجه عام. فبالنسبة لاحتمالات تجاوز التوقعات، قد تسجل معدلات النمو مزيدا من الارتفاع في حالة ارتفاع أسعار النفط أو زيادة الإنتاج، أو زيادة الإنفاق الحكومي عن المتوقع، أو بسبب آثار الثروة التي قد تنشأ عن استمرار ارتفاع أسعار الأسهم. أما مخاطر التطورات المعاكسة التي تهدد آفاق النمو، فتتمثل في سوق نفطية عالمية أضعف أو انخفاض في أسعار الأسهم في حالة ظهور فقاعة أسعار وانفجارها فيما بعد.

١٧- وتمثل سوق النفط القناة الأساسية لانتقال التداعيات داخليا/خارجيا إلى/من السعودية (راجع مصفوفة تقييم المخاطر). فنظرا لأن السعودية هي البلد الوحيد الذي يمتلك طاقة إنتاجية فائضة ضخمة، فقد استمرت في العمل على موازنة الطلب والعرض في سوق النفط العالمية، وهي تتأثر بالتالي ليس فقط بحركة الأسعار ولكن بحجم الصادرات أيضا. وتعكس الأسواق المالية في الوقت الحالي توزيعا متكافئا لاحتمالات هبوط أسعار النفط خلال السنوات الخمسة القادمة. فسوف يتراجع الطلب على النفط إذا ما أدى السحب التدريجي لتدابير التيسير الكمي من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة التقلبات في الأسواق المالية وتباطؤ النمو العالمي أو في حالة تقادم التباطؤ في الأسواق الصاعدة مقارنة بالسيناريو الأساسي أو وقوع اضطرابات مالية حادة في الصين. وبالمثل، فسوف تؤدي زيادة الناتج النفطي الأمريكي بمعدل أسرع من المتوقع أو زيادة الناتج في البلدان الأخرى إلى ضغوط خافضة للإنتاج السعودي و/أو أسعار النفط. ومن ناحية أخرى، نجد من الممكن أيضا حدوث صدمات سلبية في العرض بسبب عدم اليقين بشأن الوضع في أوكرانيا، والاضطرابات التي تشهدها أهم البلدان المصدرة للنفط بما فيها العراق وليبيا، وقد تؤدي هذه الصدمات إلى ارتفاع أسعار النفط وإنتاج السعودية من النفط.

المملكة العربية السعودية: مصفوفة تقييم المخاطر ^١		
طبيعة/مصدر المخاطر	الاحتمالات النسبية لتحقق المخاطر	التأثير المتوقع على الاقتصاد في حالة تحقق المخاطر/الاستجابات المقترحة من خلال السياسات
زيادة التقلبات في السوق المالية العالمية (بسبب سحب السياسات النقدية التقليدية) بما يؤدي إلى ضغوط اقتصادية ومالية وقيود على أوضاع السياسات في المملكة.	مرتفعة	متوسطة/منخفضة ترى الأسواق أن الاقتصاد السعودي يتسم بسمات تميزه عن الاقتصادات الصاعدة المعرضة للمخاطر. فقد ترتفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بسبب الربط بالدولار، غير أن آلية انتقال آثار السياسة النقدية ضعيفة مما سيحد من تأثير أسعار الإقراض والنمو غير النفطي. وقد تتراجع أسعار النفط مع تباطؤ النمو العالمي. والروابط المالية المباشرة محدودة نسبياً. ويمكن الاستجابة لتباطؤ النمو من خلال سياسة المالية العامة بفضل الاحتياطات الوقائية الضخمة، في حين يمكن لمؤسسة النقد العربي السعودي توفير السيولة للنظام المالي عند الضرورة.
تباطؤ مطول في معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة والصاعدة.	مرتفعة	متوسطة/منخفضة تتمثل أهم قنوات التأثير في أسعار النفط. ولكن القطاع المصرفي لن يتأثر كثيراً بسبب ارتفاع نسب رأس المال والسيولة. ولا تعتمد البنوك على تمويل الجلمة، كما أن مستوى الائتمان الأجنبي الإجمالي منخفض. ويمكن الاستجابة لتباطؤ النمو من خلال سياسة المالية العامة بفضل الاحتياطات الوقائية الضخمة، في حين يمكن لمؤسسة النقد العربي السعودي توفير السيولة للنظام المالي عند الضرورة.
انخفاض مستمر في أسعار النفط بسبب تباطؤ الطلب العالمي وتوافر طاقة إنتاجية فائضة (الأجل المتوسط).	متوسطة	مرتفعة من المرجح أن يؤدي تباطؤ النمو العالمي وزيادة العرض في البلدان الأخرى إلى تراجع أكبر في أسعار النفط عنه في السيناريوهين السابقين. فسوف تتخفف إيرادات المالية العامة والإيرادات الخارجية، وتتضاءل ثقة القطاع الخاص. وتمتلك الحكومة احتياطات وقائية مالية وخارجية لتمهيد تقلبات النفقات الأساسية في الأجل المتوسط، كما تمتلك البنوك رؤوس أموال كبيرة وسيولة كافية. غير أن تآكل الاحتياطات الوقائية قد يؤدي إلى آثار أكثر سلبية نظراً لأنه سيستوجب احتواء الإنفاق المالي مما سيؤثر سلباً على النمو غير النفطي والميزانيات العمومية للبنوك.
تباطؤ النمو في الصين: (١) استمرار تراكم الطاقة الإنتاجية الفائضة ونفاذها في نهاية المطاف؛ (٢) تباطؤ حاد في النمو خلال ٢٠١٤.	متوسطة/منخفضة	متوسطة أهم قنوات التأثير هي أسعار النفط والتغير في حجم الإنتاج نظراً لدور الصين الرئيسي في دفع الطلب العالمي على النفط. ويمكن الاستجابة لتباطؤ النمو من خلال سياسة المالية العامة بفضل الاحتياطات الوقائية الضخمة، في حين يمكن لمؤسسة النقد العربي السعودي توفير السيولة للنظام المالي عند الضرورة.
(المخاطر الإقليمية الجغرافية السياسية) (التدفقات المالية وأسعار السلع الأساسية وسلاسل العرض).	متوسطة (روسيا وأوكرانيا) منخفضة (الشرق الأوسط)	منخفضة ترتفع أسعار النفط وحجم الإنتاج السعودي، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات وإيرادات المالية العامة. ولن تنتقل سوى آثار محدودة عن طريق القنوات المالية. ونظراً لأن هذه الصدمة ستكون مؤقتة على الأرجح، ينبغي على الحكومة ادخار الإيرادات الإضافية. وسيكون التأثير على النمو محدوداً.
ظهور فقاعة في سوق الأسهم بسبب ارتفاع السيولة وانفجارها فيما بعد.	متوسطة	منخفضة تمتلك البنوك رؤوس أموال ضخمة. ولكن سيكون هناك تأثير على حاملي الأسهم من الأفراد وسيبتاط نمو الاستهلاك بسبب آثار الثروة. وينبغي على صناع السياسات مراقبة المخاطر. وفي حالة استمرار النمو القوي في أسعار الأسهم، ينبغي النظر في البداية في اتخاذ تدابير معينة للحد من الإقراض الموجه لاستثمارات الأسهم. وإذا لم تثبت هذه التدابير أي جدوى، سيلزم اتخاذ إجراءات لتقليص السيولة، بما في ذلك رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.
توضح مصفوفة تقييم المخاطر الأحداث التي قد تؤثر تأثيراً مادياً ملموساً على المسار الأساسي. أي السيناريو الأرجح من وجهة نظر خبراء الصندوق. الاحتمالات النسبية لتحقق المخاطر الواردة في تقييم الخبراء الذاتي للمخاطر المحيطة بالسيناريو الأساسي ("منخفضة" تعني احتمالية دون ١٠%، و"متوسطة" احتمالية ما بين ١٠% و ٣٠%، و"مرتفعة" تعني احتمالية بنسبة ٣٠% أو أعلى).		

١٨- وتنتقل تداعيات محدودة من الأسواق المالية العالمية إلى السعودية. فلم تؤثر مناقشات إجراءات السحب التدريجي لسياسات التيسير الكمي وتنفيذ هذه الإجراءات منذ ٢٠١٣ على سوق الأسهم السعودية وسوق المعاملات بين البنوك المحلية وأدون مؤسسة النقد العربي السعودي. وبالمثل، لم تكن للاضطرابات التي شهدتها الأسواق الصاعدة في شهر يناير أي تأثير يُذكر على الأسواق المالية السعودية. ولكن يبدو أن تداعيات التطورات الإقليمية أشد وطأة إلى حد ما. وقد اتضح ذلك أكثر ما اتضح خلال الأزمة السورية في أواخر شهر أغسطس عام ٢٠١٣ عندما تراجعت البورصة السعودية بصورة مؤقتة. وتشير اختبارات القدرة على تحمل الضغوط الواردة في تقرير التحديثي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١ إلى أن سحب الاحتياطي الفيدرالي لسياسات التيسير الكمي تدريجيا لن يكون له على الأرجح سوى تأثير مباشر طفيف على الجهاز المصرفي. فهيكّل الميزانيات العمومية للبنوك سيمكنها بالفعل على الأرجح من الاستفادة من تطبيق زيادة طفيفة على أسعار الفائدة دون أن يكون لذلك تأثير حاد على القروض المتعثرة. ورغم أن القروض المتعثرة قد ترتفع في حالة تباطؤ النمو، من المفترض أن الجهاز المصرفي قادر على استيعاب هذه الخسائر بسبب ما يمتلكه من رؤوس أموال واحتياطيات وقائية ضخمة. ولكن تطبيق زيادة أكبر على أسعار الفائدة قد يؤثر على الميزانيات العمومية للبنوك في الأجل المتوسط من خلال إبطاء أو عكس مسار نمو الودائع بدون فوائد.

١٩- وشهدت سوق الأسهم ارتفاعا قويا خلال العام الماضي، وقد يستمر هذا الارتفاع نظرا لوجود سيولة وافرة في الاقتصاد المحلي. ورغم أن ذلك قد يؤثر على النمو تأثيرا إيجابيا في الأجل القريب، فإنه قد يؤدي إلى زيادة مخاطر إجراء تصحيحات لاحقة. وحتى التقييمات الحالية للأسهم تبدو مرتفعة إلى حد ما مقارنة بالأسواق العالمية والإقليمية.

٢٠- وفي الوقت الحالي، نجد أن السياسات الاقتصادية الكلية في موقف قوي يسمح لها بمواجهة هذه المخاطر بفضل الاحتياطيات الوقائية الضخمة في القطاع الحكومي والقطاع المصرفي. وتحديدا، إذا ما تحققت مخاطر التطورات السلبية المذكورة آنفا، سيمكن للحكومة استخدام أصولها المالية لتمهيد مسار الإنفاق الحكومي وتوفير دعم مؤقت للاقتصاد إذا لزم الأمر. وعلى الجانب المالي، ستنجح نسب رأس المال المصرفي المرتفعة استيعاب أي زيادة في القروض المتعثرة، في حين سيمكن لمؤسسة النقد العربي السعودي توفير السيولة للقطاع المصرفي عند اللزوم.

المساعدات المالية المقدمة من السعودية إلى الدول العربية،

يناير ٢٠١١ إلى إبريل ٢٠١٤

(بملايين الدولارات الأمريكية)

البلد المتلقي	المبلغ المدفوع	المبلغ المرصود
البحرين	٦٩	٢٨٤٤
جيبوتي	١٨	٦٨
مصر	٥٩٤٤	٦٤٩٤
الأردن	١٩٠٧	٢٩٧٦
المغرب	٤٨٨	١٦٤٢
عمان	--	٢٥٠٠
السودان	٢٤٠	٥٢٧
الضفة الغربية وغزة	١٠٤١	١٧٩١
اليمن	١١٦٠	٣٨٢٤
الإجمالي	١٠,٨٦٧	٢٢,٦٦٦

المصدر: وزارة المالية.

٢١- وتتضمن القنوات المهمة الأخرى لانتقال التداعيات من السعودية إلى الخارج تدفقات التحويلات الخارجة وقوة الطلب المحلي والتمويل الرسمي. فنظرا لعدد المغتربين الكبير في السعودية، تمثل تدفقات التحويلات الخارجة مصدر دخل مهم للغاية للعديد من بلدان المنطقة (مصر واليمن والأردن ولبنان والسودان) وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (بنغلاديش والهند وباكستان والفلبين وسري لانكا). وظل الطلب المحلي القوي محركا للنمو القوي في الواردات القادمة إلى السعودية. وأخيرا فإن السعودية من البلدان التي تقدم مساعدات مالية كبيرة، حيث ترصد دعما ضخما لبلدان المنطقة.

مناقشات حول السياسات

يواجه صناع السياسات تحديات أهمها تلبية احتياجات العمل والسكن لسكان سريع النمو وأغلبهم من الشباب وإدارة ما يترتب على هذه الاتجاهات الديمغرافية من طلب على الموارد الطبيعية للاقتصاد. وتواجه هذه التحديات من خلال تنفيذ استثمارات عامة ضخمة في قطاعي البنية التحتية والإسكان، وإصلاحات لزيادة عدد المواطنين العاملين بالقطاع الخاص. وفي الوقت نفسه، ثمة جهود تهدف إلى زيادة الإنتاجية وتنويع الأنشطة الاقتصادية وتعزيز آفاق النمو. وفي ضوء ما سبق، تركز المناقشات على جانبين أساسيين، وهما (١) الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز أطر السياسات الاقتصادية الكلية والمالية لدعم النمو، و(٢) السياسات اللازمة لمواجهة الضغوط الديمغرافية والإصلاحات الرامية إلى تعزيز استمرارية النمو الاقتصادي.

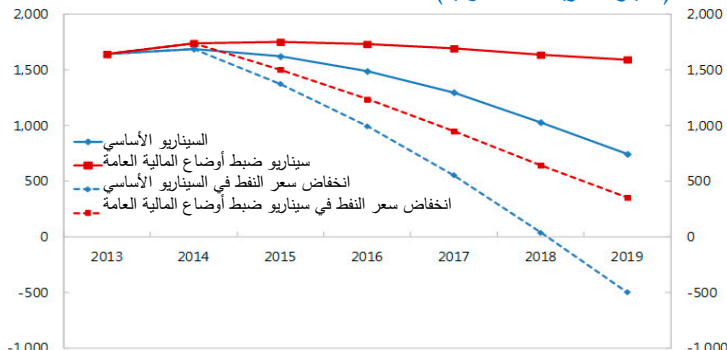
ألف - الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز أطر السياسات لدعم النمو

٢٢ - الآفاق الاقتصادية الكلية مواتية وتوفر السياسات احتياطات وقائية ضخمة، ولكن المسار الحالي لسياسة المالية العامة ينطوي على مخاطر تهدد بتآكل جزء كبير من هذه الاحتياطات خلال الأعوام القليلة القادمة. ولذلك قد يساعد إبطاء معدل الإنفاق من المالية العامة في الموازنة بين تحقيق الأهداف الإنمائية واستمرار القدرة على إدارة المخاطر. ويمكن أن تساعد الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز إطار سياسة الاقتصاد الكلي في تعزيز إدارة تأثير التقلبات في سعر النفط وغيرها من الصدمات الخارجية والمحلية، وخلق بيئة مواتية للاستثمار وإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص.

سياسة المالية العامة

٢٣ - مركز المالية العامة السعودية قوي للغاية في الوقت الحالي. وقد كانت نتائج المالية العامة مواتية في السنوات الأخيرة وزادت الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى حوالي ٦٠% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يكفي لتغطية ٢٠ شهرا من الإنفاق، في حين تراجع الدين الحكومي ليلعب ٢,٧٥% فقط من إجمالي الناتج المحلي (راجع الملحق الأول). كذلك تمتلك الحكومة أصولا ضخمة في صورة حصص مملوكة في شركات عديدة.

تأثير الإنفاق من المالية العامة على الودائع الحكومية وفق سيناريوهات مختلفة، ٢٠١٣-٢٠١٩^١ (بمليارات الريالات السعودية)



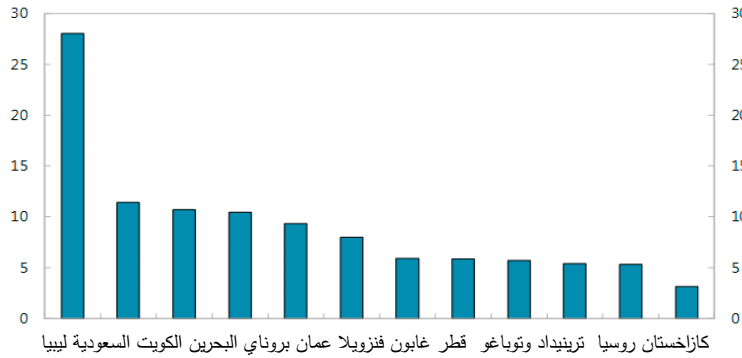
المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي. يتوقع السيناريو الأساسي حجم الودائع الحكومية في ظل السياسات الحالية. ويتوقع سيناريو ضبط أوضاع المالية العامة تقلص عجز المالية العامة غير النفطي بنسبة ٣% من إجمالي الناتج المحلي في كل سنة مقارنة بنتائج المالية العامة في عام ٢٠٠٣. ويفترض سيناريو انخفاض أسعار النفط تراجع السعر بمقدار ٢٥ دولار أمريكي عن مستواه في السيناريو الأساسي بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩.

٢٤ - غير أن برنامج الإنفاق الطموح الذي تنتهجه الحكومة قد يؤدي إلى تآكل جزء كبير من الاحتياطات الوقائية التي تم تكوينها وسيجعل الاقتصاد أكثر عرضة للمخاطر الناتجة عن انخفاض أسعار النفط. إذ تشير التوقعات أن مشروعات منرو الأنفاق والتوسعات في مكة والمدينة ستؤدي إلى زيادة المصروفات الرأسمالية خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ إلى ما يزيد على ١٦% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١١% في ٢٠١٢. كذلك تقيد التقديرات ببلوغ مدفوعات

قروض الإسكان المنصرفة ٢٥ مليار ريال سعودي سنويا. ويُتوقع بالتالي انخفاض الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسبة ٥٥% تقريبا بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٩ (وستنكفي في عام ٢٠١٩ لتغطية ٦,٥ أشهر من الإنفاق).^٤ ومع انخفاض الاحتياطات المالية الوقائية، سيصبح الاقتصاد أكثر عرضة للمخاطر الناتجة عن هبوط أسعار النفط وسينقلص الحيز المتاح له لتنفيذ سياسات مالية عامة مضادة للاتجاهات الدورية. وعلى سبيل المثال، إذا هبطت أسعار النفط بمقدار ٢٥ دولارا أمريكيا عن السيناريو الأساسي في عام ٢٠١٥ وظلت منخفضة حتى عام ٢٠١٩، فسوف يتسع عجز المالية العامة أكثر بكثير وتنفد الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بحلول عام ٢٠١٨ ما لم يتم تعديل مسار الإنفاق (الشكل البياني ٦).

٢٥- وقد أكد خبراء الصندوق على ضرورة ضبط أوضاع المالية العامة للمساعدة في حماية الاحتياطات الوقائية المالية الحالية. ولكن توقعات الخبراء بضبط أوضاع المالية العامة في عام ٢٠١٣ لم تتحقق، ويتعين على الحكومة الآن المضي قدما في هذا الصدد وتصحيح أوضاع المالية العامة. ولضمان استمرار توافر ودائع حكومية كافية لإدارة أي انخفاضات حادة في أسعار النفط، يتعين إجراء تصحيح لتخفيض عجز المالية العامة غير النفطي سنويا بنسبة ٣% تقريبا من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ عن مستواه الفعلي في ميزانية ٢٠١٣.^٥ وسوف يسهم هذا التصحيح في تقليص الفجوة في الرصيد الأولي غير النفطي القابل للاستمرار على نحو يضمن التوزيع العادل للثروة النفطية بين الأجيال، وسيتم تحقيق فائض في رصيد الميزانية الهيكلية خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩.^٦

مجموع الأجور الحكومية في مجموعة مختارة من مصدري النفط، ٢٠١٣
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

٢٦- وأشار الخبراء إلى إمكانية ضبط

أوضاع المالية العامة من خلال مزيج من التدابير على جانب المصروفات والإيرادات. فعلى جانب المصروفات، يمكن إجراء دراسة عن الخدمة المدنية لتحديد الوظائف غير الضرورية التي يمكن إلغاؤها عند خلوها من شاغليها. وسوف يساعد ذلك في الحد من إجمالي الرواتب الحكومية الذي يعتبر مرتفع وفق المعايير الدولية، ودعم الإصلاحات الجارية في سوق العمل. ونظرا لأن مشروعات الإنفاق الرأسمالي تشكل جزءا كبيرا من نفقات المالية العامة، ينبغي ترتيب هذه المشروعات ترتيبا دقيقا حسب الأولوية لتحديد المشروعات التي

يمكن تأجيلها أو إلغاؤها، مع مراجعة عمليات المشروعات لتوفير أي تكاليف ممكنة. وعلى جانب الإيرادات، يمكن اتخاذ إجراءات لزيادة

^٤ قروض الإسكان لا تزيد من العجز المتوقع ولكنها تساهم في تقلص الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

^٥ بافتراض أن مضاعف المالية العامة في الأجل المتوسط يساوي ٠,٥، قد يؤدي ضبط الأوضاع إلى تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ليبلغ ١% سنويا في نهاية فترة التوقعات.

^٦ يُحسب الرصيد الهيكلية على أساس قاعدة سعر النفط خلال خمس سنوات سابقة ومتوسط صادرات النفط خلال ثلاث سنوات سابقة.

الإيرادات غير النفطية بما يساعد في تعزيز وضع الموازنة. وينبغي النظر في فرض ضريبة على العقارات الأعلى ثمنًا أو الأراضي الفضاء، وزيادة الرسوم/المصروفات على الخدمات الحكومية، ورفع أسعار الطاقة (ويفضل أن يتم ذلك بالتنسيق على مستوى بلدان مجلس التعاون الخليجي). وتقدر الإيرادات السابقة من أسعار الطاقة المنخفضة بحوالي ١٠% من إجمالي الناتج المحلي.^٧

٢٧- وفي حال وضع الموازنة على هذا المسار التصحيحي، سيمكن الحفاظ على الاحتياطات الوقائية المالية التي سبق تكوينها واستخدامها في تمهيد تقلبات الإنفاق في حالة حدوث انخفاض مؤقت في أسعار النفط. وفي هذا الصدد، يمكن الاعتماد على مفهوم رصيد الميزانية الهيكلية كركيزة مفيدة لإدارة تقلبات الإيرادات النفطية في الأجل المتوسط. فإذا انخفضت الإيرادات النفطية مؤقتًا دون المستوى المتوقع، يمكن استخدام الاحتياطات الوقائية الهيكلية للحفاظ على مسار الإنفاق الحكومي، وإذا ما تراجع نمو القطاع غير النفطي بدرجة حادة، سيكون هناك مجال لزيادة الإنفاق الحكومي بصورة مؤقتة. غير أن انخفاض الإيرادات النفطية بدرجة أكبر لفترة أطول سيستلزم تصحيحًا أكبر لمسار الإنفاق الحكومي. ويمكن باستهداف تكوين رصيد هيكلية موجب بمرور الوقت مراكمة المدخرات لصالح الأجيال المستقبلية. وإذا ما ارتفعت الإيرادات النفطية عن مستواها المتوقع مؤقتًا، ينبغي ادخار هذه الاحتياطات الإضافية لتكوين مزيد من الاحتياطات الوقائية.

٢٨- وتتفق الحكومة السعودية بوجه عام مع خبراء الصندوق في توقعاتهم المالية، ولكنها ترى أن المجال محدود في الوقت الحالي لضبط أوضاع المالية العامة. فالمشروعات التوسعية في مكة والمدينة وألوية قومية، كما أن الحكومة ملتزمة بمشروعات الإسكان والمواصلات لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة وتخفيف ضغوط الازدحام في المناطق الحضرية ودعم الجهود الحالية الهادفة إلى تنويع النشاط الاقتصادي. كذلك ترى حكومة المملكة أن المجال محدود في الوقت الحالي لجمع إيرادات إضافية، وإن كان يمكن النظر في زيادة أسعار الطاقة عند توفير وسائل نقل بديلة في الأجل المتوسط.

٢٩- وفي حين أن كفاءة الاستثمارات العامة في السعودية مقاربة بدرجة كبيرة للمتوسط العالمي، فهناك مجال للتحسين. وسوف يتيح تعزيز كفاءة الاستثمارات توزيع الموارد بشكل أفضل وزيادة مردود الأموال، لا سيما في ظل حجم برنامج الاستثمارات العامة في السعودية. ويتضح من مثال النزويج المزايما المحتملة لتعزيز عمليات إدارة الاستثمارات العامة من حيث الوفر المحقق في تكاليف المشروعات. وفي هذا الصدد، أوضحت الحكومة أنها تستهدف رفع كفاءة الإنفاق العام من خلال استحداث مؤشرات أداء رئيسية نوعية للوزارات التنفيذية كجزء من خطة التنمية الوطنية العاشرة.

٣٠- وأشار الخبراء إلى أن إصلاحات إطار المالية العامة سوف تدعم تنفيذ السياسات وتساعد في إدارة تأثير تقلبات أسعار النفط وتعزيز كفاءة الإنفاق. وتحديدًا، يمكن تعزيز إطار المالية العامة من خلال:

- ضمان اشمال الموازنة على جميع تفاصيل المصروفات الحكومية المقررة خلال العام. وفي الوقت الحالي، دائمًا ما تتجاوز المصروفات الفعلية المصروفات المقررة بهامش كبير (١٩% في ٢٠١٣). والسبب في ذلك قيام الحكومة بربط نفقات إجمالية منخفضة في الموازنة بما يتفق مع الافتراضات المتحفظة بشأن الإيرادات النفطية، وعدم إدراج النفقات المنصرفة من صندوق فائض الموازنة (كالنفقات الخاصة بمشروعات المترو والإسكان). لذلك ينبغي أن تتضمن توقعات الموازنة النفقات المقررة من صندوق فائض الموازنة والتكلفة الإجمالية لجميع التزامات الإنفاق خلال العام.

^٧ تقديرات عام ٢٠١١. راجع دراسة الصندوق الصادرة في عام ٢٠١٣ بعنوان "إصلاح دعم الطاقة: الدروس والانعكاسات".

- وضع إطار متوسط الأجل للموازنة يفصل قرارات الصرف عن تقلبات الإيرادات ويتضمن بوضوح أهداف سياسة المالية العامة. وينبغي أن يستند هذا الإطار متوسط الأجل إلى خطط للإنفاق تتفق مع توقعات الإيرادات النفطية الهيكلية، وخطط التنمية في البلد، ورصيد الموازنة الهيكلية المستهدف، ومجموعة كبيرة من التنبؤات الاقتصادية الكلية. ولتعزيز القدرة على التنبؤ بقرارات الإنفاق والمساعدة في عملية التخطيط، يتعين تحديث الخطة الخمسية للتنمية بانتظام وربطها بالموازنات السنوية على أساس متجدد. وسوف يسهم تطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومية المقرر في دعم هذا الإطار وتعزيز الضوابط الرقابية المفروضة على الوزارات التنفيذية.

٣١- واعتبرت الحكومة أن العناصر الأساسية اللازمة لوضع إطار مالية عامة قوي موجودة بالفعل، ويجري حالياً تنفيذ مزيد من الإصلاحات. وأعتبرت الموازنات السنوية تمثيلاً واقعياً إلى حد كبير لخطط الإنفاق، مع إرجاع معظم أوجه الاختلاف عن الموازنة إلى سرعة تنفيذ المشروعات الرأسمالية وإقرار بعض المصروفات الخاصة خلال العام بمرسوم ملكي. وفي الآونة الأخيرة، ساهم ارتفاع تكلفة شراء الأراضي في مكة والمدينة في تجاوز المصروفات المعتمدة. وقد بدأ العمل بالفعل على وضع توقعات وسيناريوهات مالية لسنوات متعددة لتحسين جودة تحليلات المالية العامة وتعزيز المنظور المتوسط الأجل للموازنة، وينظر في الوقت الحالي في استخدام مفهوم الرصيد الهيكلية في إعداد الموازنة.

٣٢- وقد أكد خبراء الصندوق على أهمية المزايا المستفادة من إنشاء وحدة مالية عامة كلية وتوفير العمالة اللازمة لها، إلى جانب نشر بيانات المالية العامة بالصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ في أقرب وقت ممكن. وأشارت الحكومة إلى أنها عاكفة على إنشاء وحدة مالية عامة كلية، وأقرت أن هذه الوحدة ستساعد في تحسين جودة تحليلات المالية العامة، وفي وضع توقعات بشأن حسابات المالية العامة في إطار سيناريوهات مختلفة للأوضاع الاقتصادية والسياسات، وتقييم مخاطر المالية العامة في الأجل القصير والأجل الطويل، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن مصروفات معاشات التقاعد (راجع الإطار ١). وفي هذا السياق، ينظر مجلس الشورى حالياً في اقتراح برفع السن القانونية لتقاعد موظفي الحكومة من ٦٠ إلى ٦٢ عاماً (حسب التقويم الهجري). وفيما يتعلق بنشر بيانات المالية العامة في الصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، فإن العمل على إعداد التجهيزات اللازمة وتدريب الموظفين متقدماً بشكل جيد، ويتوقع نشر البيانات في أوائل عام ٢٠١٥.

السياسات النقدية وسياسات السلامة الاحترازية الكلية وأسعار الصرف

٣٣- يرى خبراء الصندوق أن أوضاع السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية مواتية في الوقت الحالي، ولكنهم أكدوا على ضرورة إحكام الرقابة على أسعار الأسهم المتزايدة. ولم تطرأ أي تغييرات على أوضاع السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية خلال العام الماضي نظرا لتراجع الضغوط التضخمية واستقرار الأوضاع المالية. وتبدو المخاطر المترتبة على ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي محدودة. وينبغي إحكام الرقابة على تطورات سوق الأسهم. وإذا ما استمر الارتفاع الحاد في أسعار الأسهم، ينبغي النظر بداية في اتخاذ تدابير محددة للحد من القروض الممنوحة لأغراض الاستثمار في الأسهم. فإذا لم تثبت فعالية هذه التدابير، سيستلزم الأمر اتخاذ خطوات لتقليص السيولة، بما في ذلك عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي. وأشارت الحكومة إلى أن تعزيز القواعد التنظيمية الاحترازية المفروضة على المشاركين في سوق المال في السنوات الأخيرة ساهم في خفض احتمالات تكون فقاعة أسعار في سوق الأسهم. كذلك كان لدى صناع السياسات القدرة على الاستجابة في الوقت المناسب لأي مخاطر نظامية محتملة تهدد القطاع المالي بفضل التعاون الوثيق بين وزارة المالية وهيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي في تنسيق السياسات.

٣٤- ويوجه أعم، أوصى خبراء الصندوق بأن يكون استخدام مجموعة أدوات السلامة الاحترازية الكلية أكثر ارتباطا بالتطورات الاقتصادية الكلية والمالية بوجه عام. وقد شجعت مؤسسة النقد العربي السعودي البنوك على تكوين مخصصات مضادة للاتجاهات الدورية، وارتفعت مستويات المخصصات لتتجاوز ١٥٠% من إجمالي القروض المتعثرة في نهاية ٢٠١٣. غير أن البنوك تنتهج ذلك المنهج كل على حدة حسب أوضاعه مما يجعله في رأي خبراء الصندوق أداة من أدوات سياسة السلامة الاحترازية الجزئية أكثر منه أداة من أدوات سياسة السلامة الاحترازية الكلية. وتتضمن أدوات السلامة الاحترازية الكلية الأخرى التي تستخدمها مؤسسة النقد العربي السعودي نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة القروض إلى الدخل، ونسبة خدمة الدين إلى الدخل، وفرض حدود قصوى للتركيزات الائتمانية، وإن كان لا يتم تعديل هذه النسب والحدود بصفة منتظمة. وأشار الخبراء إلى إمكانية النظر في استخدام هذه الأدوات على نحو مضاد للاتجاهات الدورية من خلال ربطها بشكل واضح بالتطورات الاقتصادية الكلية والمالية بما يعكس تقييم مؤسسة النقد العربي السعودي للمخاطر المحيطة بالسوق. ويمكن منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات لضمان الاستقرار المالي ووضع قوانين أكثر وضوحا للتنسيق بين مختلف الجهات التنظيمية، وذلك من خلال وضع إطار رسمي لسياسة السلامة الاحترازية الكلية يتسم بالوضوح والشفافية على غرار الأطر الموجودة في البلدان الأخرى. وترى مؤسسة النقد العربي السعودي أن سياساتها في مجال السلامة الاحترازية الكلية قد أثبتت فعالية وساهمت في تمهيد التقلبات الائتمانية في الاقتصاد، وأشارت المؤسسة إلى تعزيز التحليلات التي تجريها في إطار نظم الإنذار المبكر واعتمادها نشر تقرير عن الاستقرار المالي للمرة الأولى. وقد رحب خبراء الصندوق بهذه الجهود وشجعوا مؤسسة النقد العربي السعودي على نشر بيانات مؤشرات نظم الإنذار المبكر، بما في ذلك مؤشر أسعار المساكن الذي يجري وضعه حاليا.

٣٥- وقد أوصى الخبراء باستحداث إطار رسمي للتنبؤ بأوضاع السيولة، مع مراجعة أدوات إدارة السيولة لتعزيز إدارة السيولة في الجهاز المصرفي. واعتمدت مؤسسة النقد العربي السعودي كثيرا على نسبة الاحتياطي الإلزامي لإدارة السيولة خلال الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، غير أنها لم تقم بتعديل النسبة منذ ذلك الحين. وتصدر المؤسسة بصفة منتظمة أوراق مالية قصيرة الأجل (أذون الخزينة) لحسابها الخاص لسحب السيولة الزائدة في الجهاز المصرفي، وإن كانت البنوك تحوز أيضا سيولة زائدة في صورة ودائع. ويوجد حد أقصى لأذون الخزينة التي يمكن للمؤسسة إصدارها أسبوعيا، ولا يتم تعديل هذا الحد بصفة منتظمة (آخر تعديل في فبراير ٢٠١٠)، وتساوي أسعار الفائدة على هذه الأذون ٨٠% من أسعار الفائدة المعلنة في سوق الإيداع بين البنوك. وتتسأ تقلبات في سيولة الجهاز المصرفي نظرا لأن حجم إصدارات أذون مؤسسة النقد العربي السعودي وسعرها يتم تحديده مركزيا. لذلك ينبغي وضع إطار رسمي للتنبؤ بأوضاع السيولة بما يتيح للمؤسسة تعزيز المنظور الاستباقي في إدارة السيولة من خلال تغيير حجم إصدارات أذون مؤسسة النقد العربي السعودي وأجال استحقاقها. وبذلك سيسهم تعزيز انتقال آثار السياسة النقدية في زيادة قدرة المؤسسة على التأثير على حجم الائتمان

المصرفي المتاح والنشاط الاقتصادي. واعتبرت مؤسسة النقد العربي السعودي أن عملياتها وأدواتها المستخدمة في إدارة السيولة فعالة وتستند إلى أساسيات السوق، مشيرة إلى أن حجم إصدارات أدون المؤسسة قد زاد بمرور الوقت وأن الاكتتاب لا يتجاوز دائما الطرح المعروف. ويتم بالفعل معايرة حجم الإصدارات بما يتيح للبنوك المجال لزيادة القروض الممنوحة للقطاع الخاص مع ضمان عدم نمو الائتمان بمعدلات أسرع من اللازم.

الإطار ١: نظام المعاشات التقاعدية في المملكة العربية السعودية

توفر المملكة العربية السعودية نظام معاشات تقاعدية كريما للغاية. إذ يقدم النظام عدة أنواع من المزايا تشمل المعاشات والعجز والمعاشات التي تصرف للمستفيدين في حالة وفاة صاحب المعاش، إلى جانب مبلغ نقدي يدفع دفعة واحدة. ونظام المعاشات الذي يوفره البلد هو نظام عام إلزامي تصل نسبة الإحلال فيه إلى ١٠٠%. كذلك لا يخضع دخل المعاش للضريبة. وتقع مسؤولية توفير معاشات التقاعد على جهتين هما المؤسسة العامة للتقاعد التي تغطي

أهم مؤشرات نظام المعاشات التقاعدية (بالمليار ريال سعودي ما لم يذكر خلاف ذلك)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠٠٨	٢٠٠٤	
٦٢,١	٥٦,٨	٣٣,٩	٢٠,٦	أولا) مجموع مزايا المعاشات التقاعدية المدفوعة (التدفقات السنوية):
٤٥,٣	٤٤,٦	٢٧,٩	١٧,٣	المؤسسة العامة للتقاعد
..	٤٤,٥	٢٧,٦	..	ألف) المعاشات التقاعدية الجارية
..	٠,١	٠,٣	..	باء) التعويضات المدفوعة دفعة واحدة
١٦,٨	١٢,٢	٦,٠	٣,٣	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
..	١٢,١	٥,٩	٣,٣	ألف) المعاشات التقاعدية الجارية
..	٠,١١	٠,٠٦	٠,٠٢	باء) التعويضات المدفوعة دفعة واحدة
٩٣٩,١	٨٣٨,١	٦٣٤,٨	٥١٥,٦	ثانيا) أصول صندوق المعاشات التقاعدية
٥٢٠,٠	٤٧٤,٠	٣٥٣,٢	٣١١,٤	المؤسسة العامة للتقاعد
٥٢	٥٠	٢٦	٢٦	الأصول الأجنبية، صاف (نسبة من الإجمالي)
٤٨	٥٠	٧٤	٧٤	الأصول المحلية، صاف (نسبة من الإجمالي)
٤١٩,١	٣٦٤,١	٢٨١,٦	٢٠٤,٢	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
٣٦	٣٦	٣٣	٣١	الأصول الأجنبية، صاف (نسبة من الإجمالي)
٦٤	٦٤	٦٧	٦٩	الأصول المحلية، صاف (نسبة من الإجمالي)
..	١٢٣,٩	٨١,٦	٤٨,٧	ثالثا) الاستثمارات المحلية لصندوق معاشات التقاعد
..	٦٧,٩	٣٩,١	٢٤,٦	المؤسسة العامة للتقاعد
..	٦١	٧١	١٠٠	الاستثمارات المالية (نسبة من الإجمالي)
..	٣٩	٢٩	..	العقارات (نسبة من الإجمالي)
..	٥٦,٠	٤٢,٥	٢٤,١	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
..	٩٢	٩٥	٩١	الاستثمارات المالية (نسبة من الإجمالي)
..	٨	٥	٩	العقارات (إجمالي تكلفة المشروعات، نسبة من الإجمالي)
٦٤,٧	٥٨,٧	٢٢,٨	٢٤,٨	رابعا) مركز صافي الدخل
٤٥,٩	٤٤,٥	١١,٦	١٦,٨	المؤسسة العامة للتقاعد
٩١,٥	٨٩,٣	٣٩,٧	٣٤,١	الدخل، منه
٢٢	٢٣	٢٨	٢٦	الاشتراكات (نسبة من إجمالي الدخل)
٤٧	٤٦	٣٨	٤٣	الدخل من الاستثمارات (نسبة من إجمالي الدخل)
٤٥,٦	٤٤,٨	٢٨,١	١٧,٣	المصرفيات
١٨,٨	١٤,٢	١١,٢	٨,٠	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
٣٧,٢	٢٨,١	١٩,١	١٢,٩	الدخل، منه
٥٠	٥٤	٤٨	٤٧	الاشتراكات (نسبة من إجمالي الدخل)
١٨,٤	١٣,٨	٧,٩	٤,٨	المصرفيات

المصادر: المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

موظفي الحكومة من المدنيين والعسكريين، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية التي تغطي القطاع الخاص عموما. وتطبق المؤسسات نظام تبادل المنافع" الذي يحفظ للموظفين المنتقلين من القطاع العام إلى الخاص (والعكس) حقهم في ضم سنوات الخدمة والاشتراكات بما يتيح لهم الحصول على أعلى معاش ممكن عند التقاعد.

وقد ازداد إجمالي المزايا المدفوعة اتساقا مع زيادة عدد المتقاعدين. فقد ارتفع إجمالي المدفوعات إلى ٦٢ مليار ريال سعودي في عام ٢٠١٣، أي أعلى بثلاثة أضعاف من مستواه في عام ٢٠٠٤، ومعظم هذه المزايا مقدمة من المؤسسة العامة للتقاعد. وفي الوقت نفسه، ارتفعت أصول المعاشات ارتفاعا كبيرا لتصل إلى ٩٣٩ مليار ريال سعودي (في عام ٢٠١٣). إذ يستثمر الصندوقان محليا في أصول مالية وعقارات، وبلغ العائد على استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد ٩,٨% في عام ٢٠١٢. كذلك ازدادت الأصول الأجنبية (على أساس صاف) بمقدار ثلاثة أضعاف ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٣، وتم إيداع ٤٤٩ مليار ريال سعودي لدى مؤسسة النقد العربي السعودي في نهاية ٢٠١٢ (بما يساوي ١٦,٣% من إجمالي الناتج المحلي).

وتساعد العوامل الديمغرافية الحالية على الحفاظ على السلامة المالية لنظام التقاعد. فالسكان الذين يمثل الشباب النسبة الأكبر منهم والنمو القوي والزيادة في عدد المشتركين بالنظام جميعها عوامل يفوق أثرها التعويضي أثر الزيادة في عدد المستفيدين من المعاشات. فعلى سبيل المثال، ازداد عدد

المشتركين في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وحدها بمقدار الضعف تقريبا ما بين ٢٠٠٤ و ٢٠١٣ (ليصل إلى حوالي ١٨ مليون مشترك)، وأغلبهم من القطاع الخاص.

ولذلك يتعين إحكام الرقابة على أي تغيرات مستقبلية في هذه العوامل الديمغرافية لضمان استمرارية النظام في الأجل الطويل. وتشير تقديرات واردة في دراسة صادرة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى ارتفاع المصروفات العامة على المعاشات من ٢,٢% من إجمالي الناتج المحلي (في ٢٠١٠) إلى ٧,١% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٥٠. ويستلزم ذلك إحكام الرقابة على التغيرات في هيكل العوامل الديمغرافية لضمان استمرارية نظام المعاشات والحد قدر الإمكان من المخاطر الناشئة عن التزامات نظام معاشات التقاعد في الأجل الطويل. وفي هذا الصدد، يُنظر حاليا في إجراء إصلاحات في نظام المعاشات، حيث ينظر مجلس الشورى حاليا في اقتراح برفع السن القانونية لتقاعد موظفي الحكومة.

٣٦- وكان هناك اتفاق واسع على أن نظام ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال ملائما للاقتصاد السعودي. ويضفي الربط بالدولار الأمريكي مصداقية على السياسة النقدية واستقرارا على التجارة، وتدفقات الدخل، والأصول المالية. ورغم

تقييم المركز الخارجي	
(% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩، ما لم يُذكر خلاف ذلك)	
٧,٠	الحساب الجاري المتوقع
٦,٤	المستوى القياسي للحساب الجاري باستخدام منهج التوازن الاقتصادي الكلي ^١
١٩,٩	المستوى القياسي للحساب الجاري باستخدام منهج الاستقرار الخارجي ^٢
١,١	الانحراف عن سعر الصرف الحقيقي التوازني، المبالغة في التقييم (-) (%) ^٣

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ وفقا للمواصفة الثانية في دراسة Beidas-Strom and Cashin (2011)

^٢ وفقا لقاعدة مماثلة لما جاء في دراسة Bems and Carvalho Filho (2009) تقوم على أساس النصيب الحقيقي الثابت للفرد.

^٣ حسب إبريل ٢٠١٤

أن القوى الدافعة لسوق النفط، وبالتالي الدورة الاقتصادية السعودية، تتغير مع صعود الصين، فإن ذلك لم يؤدي بعد إلى اضطراب أوضاع السياسة النقدية. فالتضخم وتقلباته، على سبيل المثال، في وضع أفضل مقارنة بالبلدان الأخرى المصدرة للنفط، حيث يقوم سوق العمل المرن بدور رئيسي في دعم نظام ربط العملة. ولا تعكس التقديرات التجريبية، وهي حساسة تجاه المعلمات المفترضة، أي استنتاجات محددة توضح ما إذا كان مستوى الحساب الجاري ملائما أم لا (راجع الملحق الثاني). فمنهج التوازن الاقتصادي الكلي يشير إلى أن رصيد الحساب الجاري قريب من المعايير المقدرة في

الأجل المتوسط باستخدام عدة توصيفات مختلفة، بينما يشير منهج استمرارية المركز الخارجي إلى أن فائض الحساب الجاري في الأجل المتوسط قد يكون منخفضا جدا. وإلى جانب ذلك، هناك اتساق في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية في الأجل الطويل. ومع ذلك، أشار خبراء الصندوق إلى أنه مع استمرار تطور هيكل الاقتصاد في السنوات القادمة - لا سيما هيكل قاعدة الصادرات وسوق العمل المحلي - ينبغي إجراء مراجعات دورية بالتنسيق مع بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى للوقوف على مدى ملائمة الربط.

الرقابة على القطاع المالي وتنميته

٣٧- ويتمتع الجهاز المصرفي بالربحية والسيولة كما يمتلك مستوى جيدا من رأس المال. فلا تزال نسب رؤوس الأموال المصرفية المرجحة بالمخاطر في المملكة، والتي بلغت ١٧,٩% في نهاية ٢٠١٣، عند مستوى مرتفع، وهو ما يعد أمرا ملائما في ظل ارتفاع نسب تركيز الإقراض في القطاع المصرفي وانكشاف الاقتصاد بوجه عام لمخاطر التقلبات في أسعار النفط. وواصلت القروض المتعثرة انخفاضها لتصل إلى ١,٣% من القروض في عام ٢٠١٣، بينما لا تزال ربحية البنوك مرتفعة، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول قبل الضريبة ٢%. وتشكل القروض والودائع بالعملة الأجنبية نسبة ضئيلة من مجموع

القروض والودائع. وتعد البنوك في وضع جيد يمكّنها من استيعاب آثار ارتفاع أسعار الفائدة (مع تشديد السياسة النقدية الأمريكية) ومخاطر النتائج دون المتوقعة التي تؤدي إلى تباطؤ النمو غير النفطي.

٣٨- وقد رحب الخبراء بالجهود التي بذلتها مؤسسة النقد العربي السعودي لتعزيز الرقابة على القطاع المالي وتحسين الإدماج المالي. وقد كانت المملكة العربية السعودية من أوائل البلدان التي طبقت معايير بازل ٣ الخاصة برأس المال المرجح بالمخاطر في يناير ٢٠١٣، كما طبقت معايير بازل ٣ الخاصة بالسيولة في يوليو ٢٠١٣، وتمت مراقبة نسب الرفع المالي بحد أدنى ٣% منذ يناير ٢٠١١. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة لمشروع إطار البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي (D-SIB). وتم إطلاق مبادرات لتوفير فرص حصول العمالة الأجنبية كبيرة الحجم على الخدمات المصرفية، وزيادة حماية المستهلك.

٣٩- ويتواصل إحراز تقدم في تنفيذ توصيات التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١ (راجع الملحق الثالث). فخلال العام الماضي، قامت مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار تراخيص لاثني عشر بنكا وثمان مؤسسات غير مصرفية للقيام بأنشطة التمويل العقاري والتأجير التمويلي، كما قامت بإضافة المؤسسات غير المصرفية التي تزاول هذه الأنشطة إلى مسؤولياتها الرقابية. ويتعين على مؤسسة النقد العربي السعودي قبل حلول شهر نوفمبر ٢٠١٤ أن تمنح تراخيص لشركات التمويل التي كانت تعمل قبل إقرار القوانين الجديدة في ٢٠١٢. وقامت هيئة السوق المالية بوضع إطار جديد للسلامة الاحترازية على أساس المخاطر من أجل الرقابة على السماسرة/التجار المعتمدين، كما قامت بزيادة درجة الشفافية فيما يتعلق بعملياتها. وأخيرا، صدر قانون مكافحة تمويل الإرهاب في ديسمبر ٢٠١٣، وتعمل الحكومة على وضع الإطار المنظم لعمل البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية الأخرى في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع القانون.

٤٠- وكان هناك اتفاق على الحاجة إلى زيادة تطوير أسواق رأس المال المقترض. فمن شأن إنشاء سوق عميقة وسائلة للسندات المساهمة في انتقال الآثار النقدية وزيادة خيارات التمويل المتاحة للشركات، لا سيما ذات آجال الاستحقاق الأطول، إلى جانب دعم النمو. ونظرا لانخفاض الديون السيادية القائمة، لا يوجد لدى المملكة العربية السعودية منحى عائد معياري يمكن أن يدعم تطوير سوق أوسع نطاقا للدخل الثابت. وقد رأى الخبراء أن توفير ركيزة لمنحى عائد قوي سوف يتطلب سوق ثانوية نشطة وسائلة للأوراق المالية الحكومية (حسب توصيات التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١). وقد ردت الحكومة بأنها ترى المجال محدودا للتوسع في إصدار الأوراق المالية الحكومية في الوقت الحالي، لكنها تعمل على استكشاف سبل تعميق السوق من خلال زيادة إصدارات الشركات المملوكة للدولة والكيانات الأخرى. وذكرت الحكومة كذلك أن الخطوات جارية بالفعل لتشجيع إصدار سندات الدين الخاص عن طريق الحد من متطلبات المعالجة وتكاليفها.

باء - سياسات مواجهة التحديات الديمغرافية وتعزيز النمو القابل للاستمرار

سياسات مواجهة الضغوط الديمغرافية

٤١- تهدف الاستراتيجية متعددة الجوانب التي تتبعها حكومة المملكة لإصلاح سوق العمل إلى زيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية. وتشمل العناصر الأساسية لاستراتيجية الإصلاح اتخاذ تدابير تهدف إلى:

- تحسين جودة التعليم والتدريب: رغم زيادة عدد الخريجين الحاصلين على تعليم عال إلى أكثر من الضعف خلال العقد الماضي، فقد اتضحت صعوبة تزويدهم بالمهارات التي يحتاجها القطاع الخاص. وهناك جهود تُبذل لتحسين جودة

المناهج والمعايير التعليمية للمساعدة في إعداد العاملين بشكل أفضل لسوق العمل. وهناك عدد كبير من الطلاب السعوديين يدرسون أيضا في الجامعات في الخارج. ويجري تطوير البرامج التدريبية لتحسين مهارات العاملين المشاركين بالفعل في القوى العاملة.

• **زيادة توظيف السعوديين في القطاع الخاص:** يجري الآن توسيع نطاق إعانات الأجور، وتقديم حوافز للعاملين السعوديين كي يبقوا في وظائف القطاع الخاص، وتنفيذ إصلاحات لساعات العمل في القطاع الخاص. ويتبع برنامج مساعدة الباحثين عن عمل أفضل الممارسات الدولية من خلال جعل مزايا البرنامج مشروطة بالمشاركة في البرامج التدريبية وبرامج المساعدة في البحث عن عمل. ويجري الآن تطبيق نظام التأمين ضد التعطل عن العمل، الذي سيساهم فيه كل من أصحاب العمل والعاملين، لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي للعاملين السعوديين.

• **زيادة حرية انتقال وتوظيف العمالة الأجنبية:** يجري حاليا زيادة حرية انتقال العمالة الأجنبية في الشركات غير الملتزمة ببرامج نطاقات (برنامج حصص توظيف السعوديين) وهو ما قد يساعد بمرور الوقت على تضيق الفروق في الأجور من خلال زيادة أجور العاملين الأجانب. ولتعزيز تنظيم العمالة الأجنبية، يجري حاليا إصدار التراخيص التي تسمح للشركات العملاقة بإدارة عملية التوظيف في الخارج. ويجري النظر أيضا في برنامج يقدم مزايا التقاعد للعاملين الأجانب وهو ما يمكن أن يساعد على جذب المزيد من العاملين الأجانب الأكثر مهارة.

٤٢- **وهناك اتفاق على أن الإصلاحات الجارية في سوق العمل قد أدت إلى زيادة توظيف العاملين السعوديين في القطاع الخاص.** فاستنادا إلى البيانات المتاحة حتى يونيو ٢٠١٣، ارتفع مستوى توظيف العاملين السعوديين في القطاع الخاص ارتفاعا كبيرا منذ تنفيذ سياسات سوق العمل الجديدة. ومع ذلك، لا يزال القطاع العام هو المصدر الرئيسي للوظائف الجديدة. وفي هذا الصدد، رحب خبراء الصندوق بالإصلاحات الجارية في سوق العمل وبما أحرز حتى الآن من تقدم في هذا الشأن، غير أنهم شددوا على ضرورة فرض رقابة صارمة على وظائف وأجور القطاع العام لإعادة وضع التوقعات، واتخاذ تدابير لتيسير لوائح توظيف السعوديين، عند الاقتضاء، واتخاذ مزيد من الخطوات لزيادة فرص تنقل العاملين الأجانب من أجل تضيق الفوارق في الأجور. ومما يساعد في هذا الشأن أيضا اتخاذ تدابير لإعادة تركيز التوظيف على العمالة الأجنبية الماهرة بدلا من غير الماهرة.

٤٣- **وتقوم الحكومة بتنفيذ برنامج طموح لزيادة عرض المساكن.** فإذا ما تم استبعاد النسبة الكبيرة من السكان التي تعيش في مساكن منخفضة الجودة، سنجد أن نسبة ملكية المساكن بين السعوديين لا تتجاوز ٣٦%. وفي ٢٠١١، تم الإعلان عن برنامج للإسكان بقيمة ٢٥٠ مليار ريال سعودي. وقد كان من المتوقع أصلا أن تبني الحكومة مباشرة ٥٠٠٠٠٠ وحدة سكنية جديدة، لكن الحكومة أوضحت أن الخطة الحالية تتطوي على مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص، مع قيام الحكومة بدور تيسيري من خلال توفير أراضي الدولة المجانية والبنية التحتية اللازمة للتنمية، إلى جانب منح قروض بدون فوائد للمشتريين (تصل إلى ٥٠٠٠٠٠ ريال سعودي). وسوف يتم توزيع الدعم على المشتريين وفقا لنظام النقاط الذي سيكون في صالح من هم في أمس الحاجة.

٤٤- **وقد رحب خبراء الصندوق باستهداف برنامج الإسكان لمن هم في أمس الحاجة إليه، غير أنهم أشاروا إلى أن المبالغ المنصرفة سوف تستهلك جزءا كبيرا من الأصول المالية المتراكمة لدى الحكومة (راجع الفقرة ٢٤).** فسوف يتطلب الاستخدام الكفء لهذه الموارد ضمان أن يكون لدى المقترضين القدرة والحافز على سداد القروض، وأن تركز معايير الأهلية

بشدة على من هم في أمس الحاجة، وأن يقدّم التمويل لشراء مساكن جديدة وليس لشراء مساكن موجودة. وأكد الخبراء على أهمية ضمان عدم تقويض البرنامج لسوق العقارات الخاصة أو تطوير سوق الرهن العقاري.

٤٥ - **ومن المرجح أن يستمر ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة.** والمملكة العربية السعودية من أعلى البلدان على مستوى العالم من حيث مستوى استهلاك الفرد للطاقة ومن أقل البلدان من حيث أسعار الطاقة. ويتيح الهيكل الحالي لأسعار الطاقة حوافز للاستثمار في الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وقد زاد الاستهلاك المحلي للطاقة زيادة سريعة في السنوات الأخيرة. وللد من النمو السريع في استهلاك الطاقة، تعمل الحكومة على تحسين معايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني والأجهزة الكهربائية، بما في ذلك في مجال الصناعة. ومن المقرر على المدى المتوسط تشديد معايير انبعاثات الغازات من المركبات وإنشاء شبكات للنقل العام. وترى الحكومة أن هذه الجهود سوف تبطئ نمو استهلاك الطاقة بمرور الوقت.

٤٦ - **وقد أوصى خبراء الصندوق بزيادة الأسعار المحلية للطاقة على المدى المتوسط.** فسوف يساعد ذلك في الحد من النمو السريع في الاستهلاك المحلي، وتقليص الحوافز الحالية في نموذج النمو والتي تشجع الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وتعزيز وضع المالية العامة. ويتضح من التجارب الدولية ضرورة وضع خطة محكمة لتعديل السياسات، وتنفيذ هذه التعديلات تدريجياً، وتعريف السكان والشركات بها وشرحها لهم بوضوح. ورغم أن أسعار الطاقة المنخفضة ينتفع بها أساساً السكان الأفضل حالاً، فإن زيادة أسعار الطاقة سيكون لها تأثير سلبي على الفقراء والفئات الضعيفة وسيتمتعين اتخاذ التدابير التعويضية اللازمة. وسوف تحتاج الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة إلى وقت لتعديل هيكل الإنتاج والتكلفة حتى تظل قادرة على المنافسة. وسوف يتعين أيضاً توخي الدقة في السيطرة على الأثر التضخمي المحتمل. وقد أعربت الحكومة عن قلقها بشأن الآثار الاقتصادية الكلية والاجتماعية لتعديل أسعار الطاقة، وأشارت إلى أن الانتهاء من مشاريع النقل العام سيكون شرطاً مسبقاً لإجراء الإصلاحات.

إجراء إصلاحات لتنويع الاقتصاد وتعزيز النمو القابل للاستمرار

٤٧ - **ويمثل التنويع الاقتصادي تحدياً كبيراً في المملكة العربية السعودية عندما يكون أفق إنتاج النفط طويل.** فقد تم تنفيذ عدد كبير من الإصلاحات الهيكلية على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك ضخ استثمارات كبيرة في رأس المال البشري والبنية التحتية المادية، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة فرص الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك من خلال إنشاء وحدات مخصصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، وبرنامج "كفالة" لضمان القروض، وتحسين فرص الحصول على المعلومات الائتمانية من خلال "سمة"، مكتب الائتمان الوطني. وقد ارتفعت حصة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي على مدى العقدين الماضيين، لكن لا تزال الصادرات غير النفطية محدودة، ومستوى تطور الصادرات منخفضاً، ونمو الإنتاجية ضعيفاً. وتعد تجربة المملكة العربية السعودية في هذا الصدد مماثلة لتجارب البلدان الأخرى المصدرة للنفط، حيث تكون حوافز التنويع محدودة عندما يكون أفق إنتاج النفط طويل.

٤٨ - **وواصلت الحكومة جهودها لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التجارة والاستثمار.** فالمملكة تحقق أداء جيداً من حيث مؤشرات مناخ الأعمال رغم أن القلق لا يزال مستمراً بشأن إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار (الشكل البياني ٧). وفي هذا الصدد، بدأ العمل على إصدار قانون جديد حول الإعسار ويجري تعزيز إنفاذ العقود. وتجري الآن خصخصة الشركات المملوكة للدولة كوسيلة لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وزيادة الاستثمار الخاص، كما يجري تطوير التجمعات الصناعية حول حقول النفط والمعادن، والمشاريع المشتركة في مجال التكرير والتعدين والخدمات المصرفية. وما تم مؤخراً من إنشاء هيئة تنمية

الصادرات السعودية وتنفيذ الاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون الخليجي منذ الأول من يناير ٢٠١٥ قد يعطي دفعة للتجارة البينية. ويمكن النظر في اتخاذ تدابير محددة أخرى لتشجيع الشركات على التصدير، ويشمل ذلك توفير التمويل ودعم التأمين.

٤٩- ورغم هذه الإصلاحات، لم يتم بعد تطوير حوافز التنوع بشكل كامل. فتشير بيانات الحسابات القومية إلى أنه يوجه حوالي ٧٥% من إجمالي الناتج المحلي لرأس المال بالنسبة للاقتصاد ككل وللقطاع الخاص غير النفطي (فائض التشغيل الإجمالي) - وهو مستوى عال وفقاً للمعايير الدولية - و٢٥% فقط للعمالة (تعويضات العاملين). ويشير ذلك إلى نموذج عمل الشركات حيث تستطيع الشركات الحصول على إجازات كبيرة نظراً لاعتمادها على عمالة أجنبية منخفضة التكلفة، ولا يكون لديها حافز لتطوير أسواق التصدير لما ينطوي عليه ذلك من ارتفاع في المخاطر والتكاليف. فعلى جانب العمل، لا تزال الحوافز والفرص المتاحة أمام السعوديين للمشاركة في القطاع الخاص منخفضة نظراً لارتفاع الأجور والمزايا المتاحة في القطاع العام، لا سيما للعمالة الأقل مهارة، والقيود الثقافية على عمل المرأة (رغم ما تشهده من تغيير تدريجي). ومن المرجح أن يتطلب التحول إلى اقتصاد أكثر تنوعاً تغييراً في هيكل الحوافز هذه. وفي هذا الصدد، اعتبرت الحكومة أن من المرجح أن تؤدي الإصلاحات الجارية في سوق العمل إلى تضيق الفوارق في الأجور بمرور الوقت، وزيادة تكاليف العمالة الكلية، وزيادة الإنتاجية، وبالتالي تعديل حوافز الشركات والعاملين السعوديين.

القضايا الإحصائية

٥٠- رغم استمرار التحسينات في مجال الإحصاءات، لا تزال الثغرات قائمة. فالآن تُبلغ بيانات مؤشرات السلامة المالية للصندوق وتُنشر بصورة ربع سنوية. وقامت مؤسسة النقد العربي السعودي بزيادة تغطية التدفقات الاستثمارية الأخرى في ميزان المدفوعات وتخفيض بند السهو والخطأ. ويجري العمل في الوقت الراهن لتحسين بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعد نشر بيانات المالية العامة بما يتسق مع الصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ بمثابة خطوة كبيرة إلى الأمام. ومن شأن بيانات الأجور، وأسعار المساكن، وغيرها من مؤشرات سوق العقارات أن تعزز التحليل الاقتصادي، كما أن تحديد مواعيد أكثر دقة لنشر الإحصاءات من شأنه أن يساعد المستخدمين. وينبغي أن يكون الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات هدفاً قصير الأجل، كما قد يساعد التعاون الوثيق مع مركز الإحصاء الخليجي على تحسين الإحصاءات في المملكة العربية السعودية والمنطقة.

تقييم خبراء الصندوق

٥١- يحقق الاقتصاد نمواً قوياً، والمخاطر متوازنة بوجه عام. فمن المتوقع ألا يشهد إنتاج النفط في ٢٠١٤ تغييراً يُذكر عن ٢٠١٣، بينما يتوقع أن يؤدي الإنفاق الحكومي على المشروعات العملاقة في مجالي البنية التحتية والإسكان إلى دعم نمو القطاع الخاص غير النفطي. وقد تراجع معدل التضخم بشكل طفيف منذ منتصف عام ٢٠١٣، مدفوعاً إلى حد كبير بأسعار الغذاء، كما انخفض معدل البطالة. ولم يكن لتقلبات الأسواق المالية العالمية سوى تأثير محدود على المملكة العربية السعودية. وتتسم المخاطر التي تواجه آفاق النمو بالتوازن وتتركز حول سوق النفط.

٥٢- وتضطلع المملكة العربية السعودية بدور نظامي وداعم للاستقرار في سوق النفط العالمية. وتمشيا مع هذا الدور، قامت المملكة بزيادة إنتاج النفط في عام ٢٠١٣، مما يساعد على وقاية النمو العالمي من التأثير سلباً بالاضطرابات التي

أصابت إمدادات النفط في البلدان الأخرى. وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، تقدم المملكة مساعدات مالية سخية، كما أن التحويلات الكبيرة من المغتربين العاملين فيها تمثل مصدرا مهما لتدفقات الدخل إلى بلدان المنطقة وبلدان آسيا.

٥٣ - ويتعين تصحيح أوضاع المالية العامة للحفاظ على الاحتياطات الوقائية وزيادة المدخرات اللازمة لأغراض تحقيق العدالة بين الأجيال. ولم يتحقق ضبط أوضاع المالية العامة المتوخى في وقت إجراء مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣ نظرا لأن معدل نمو الإنفاق ظل مرتفعا. وفي حين أنه يمكن تفهم الرغبة في مواصلة تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، فإن برنامج الإنفاق الحكومي الطموح سيؤدي إلى حدوث تآكل كبير في الاحتياطات الوقائية المالية الضخمة التي تم تكوينها خلال العقد الماضي وزيادة التعرض لمخاطر انخفاض أسعار النفط. ومن شأن تباطؤ وتيرة الإنفاق الحكومي إلى جانب تدابير زيادة الإيرادات غير النفطية أن يساعد على تحقيق توازن أفضل بين تحقيق أهداف التنمية، والحفاظ على القدرة على إدارة المخاطر، والادخار لأجيال المستقبل. وإذا وُضعت الموازنة على مسار ضبط الأوضاع وتمت المحافظة على الاحتياطات الوقائية المالية، يمكن استخدام هذه الاحتياطات الوقائية لتمهيد الإنفاق في حالة حدوث انخفاض مؤقت في أسعار النفط. ومن المهم أيضا ضمان كفاءة الإنفاق الاستثماري العام.

٥٤ - ويتعين إجراء إصلاحات في إطار سياسة المالية العامة لدعم تنفيذ السياسات والسماح لصناع السياسات بإجراء تقييم شامل لاستمرارية الموازنة. وينبغي أن تبدأ هذه الإصلاحات بالموازنة السنوية لضمان التمثيل الواقعي للنفقات الحكومية المخططة خلال السنة. وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين الموازنة بحيث تصبح مؤشرا لأهداف سياسة المالية العامة الحكومية، إلى جانب المساهمة في ضمان كفاءة الإنفاق العام. وينبغي أن تتضمن تقديرات الموازنة الإنفاق المخطط من صندوق فائض الموازنة والتكاليف الكاملة لجميع التزامات الإنفاق المتوقعة. ويتعين وضع الموازنة السنوية ضمن إطار متوسط الأجل يركز على تقدير الإيرادات الهيكلية الذي يفصل قرارات الإنفاق عن تقلبات الإيرادات النفطية ويدمج أولويات الإنفاق الواردة في خطة التنمية الوطنية الخمسية بشكل كامل ضمن الموازنة. وسوف يؤدي إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية، ونشر البيانات بما يتسق مع الصيغة الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ إلى دعم هذه التغييرات.

٥٥ - إن أوضاع السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية ملائمة في الوقت الحالي، ولكن يمكن تعزيز أطر السياسات. وقد يساعد استخدام إطار للتنبؤ بالسيولة على تحسين إدارة السيولة وتعزيز آلية انتقال آثار السياسة النقدية. ومن شأن وضع إطار رسمي لسياسة السلامة الاحترازية الكلية أن يعطي مؤسسة النقد العربي السعودي تكليفا واضحا بضمان الاستقرار المالي ووضع قوانين أكثر وضوحا للتنسيق بين مختلف الأجهزة التنظيمية. وفي هذا الإطار، ينبغي النظر في ربط استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية بالتطورات الاقتصادية الكلية والمالية على نحو مضاد للاتجاهات الدورية. وسوف تساعد هذه الأدوات مؤسسة النقد العربي السعودي في الحد من الآثار المحتملة لدورات أسعار الأصول والتطورات الأخرى على الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، إذا ما استمر الارتفاع الكبير في أسعار الأسهم، ينبغي النظر في تشديد المعايير الاحترازية للإقراض بغرض الاستثمار في حقوق الملكية.

٥٦ - وينبغي أن تمضي الإصلاحات الجارية لتعزيز تنظيم القطاع المالي والرقابة عليه جنبا إلى جنب مع التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية المالية والإدماج المالي. وقد كانت المملكة من أوائل البلدان التي طبقت معايير بازل ٣ الخاصة برأس المال، والسيولة، والرفع المالي في الجهاز المصرفي الذي لا يزال يتمتع بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة والربحية. ويجري الآن أيضا اتخاذ تدابير لتحسين إمكانية الحصول على التمويل العقاري، وتبسيط عملية إصدار سندات الدين، وزيادة الإدماج المالي. وينبغي وضع اللامسات الأخيرة لإطار البنوك المحلية المؤثرة على النظام المالي، ووضع وتنفيذ الإطار التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذا إطار الإبلاغ عن هذه الأنشطة بما يتماشى مع القانون الجديد لمكافحة

تمويل الإرهاب. وقد يساعد وضع منحنى عائد معياري على إنشاء سوق لسندات الديون المحلية، وبالتالي زيادة خيارات التمويل والاستثمار المتاحة في الاقتصاد.

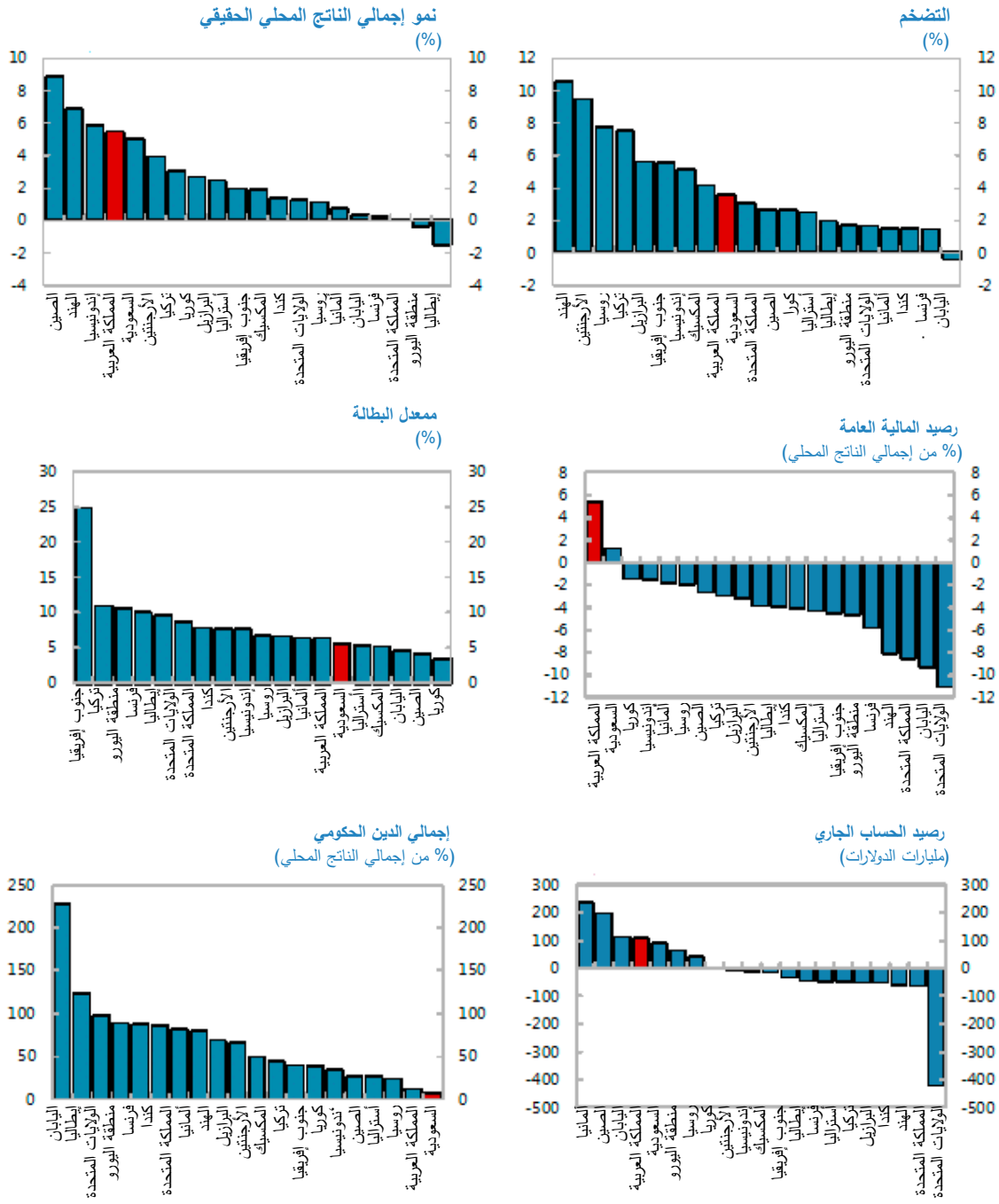
٥٧- **ويتعين تنفيذ مبادرات لمواجهة الضغوط الديمغرافية بالتنسيق مع السياسات الأخرى.** وتهدف برامج سوق العمل إلى زيادة مهارات السعوديين وقدراتهم التنافسية، كما ساهمت في زيادة توظيفهم في القطاع الخاص. ويجب استكمال هذه البرامج بتقليل الاعتماد على وظائف القطاع العام. ويجب أن تكون برامج الإسكان الحكومية موجهة بدقة للمواطنين الأقل ثراء، وأن تعمل بالتزامن مع القطاع الخاص لضمان توفير المجال اللازم لعمل السياسات الرامية إلى تطوير التمويل العقاري الخاص. والحد من نمو الاستهلاك المحلي للطاقة يستلزم زيادة أسعار الطاقة مع تعريف الجمهور بأسباب هذه الزيادة، وتقديم التعويض للشرائح الضعيفة في المجتمع. وسوف تزداد فعالية الجهود المبذولة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة وتطوير شبكات النقل العام إذا ما نُفذت بالتزامن مع ارتفاع أسعار الطاقة.

٥٨- **ويمثل التنوع الاقتصادي في بلد مثل المملكة العربية السعودية لديه موارد نفطية هائلة تحديا كبيرا.** وتبذل الحكومة جهودا كبيرة لتمهيد الطريق أمام مزيد من التنوع من خلال تطوير البنية التحتية، وتعزيز التعليم والمهارات، وزيادة فرص الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين بيئة الأعمال. ومع ذلك، لم يتم بعد تطوير الحوافز اللازمة للتنوع بشكل كامل، ويتعين بذل مزيد من الجهود لتشجيع الشركات على التصدير والعاملين السعوديين على المشاركة في القطاع الخاص.

٥٩- **وقد تم إحراز تقدم كبير في مجال تحسين جودة الإحصاءات الاقتصادية الرئيسية وتوافرها.** ومع ذلك، هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم تحديدا في مجالات إحصاءات مالية الحكومة، والحسابات القومية، وسوق العمل، وسوق العقارات. وينبغي أن يكون الاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات هدفا قصير الأجل، كما قد يساعد التعاون الوثيق مع مركز الإحصاء الخليجي على تحسين الإحصاءات في المملكة العربية السعودية والمنطقة.

٦٠- **يوصى بإجراء المشاورات القادمة للمادة الرابعة بعد مرور ١٢ شهرا على النحو المعتاد.**

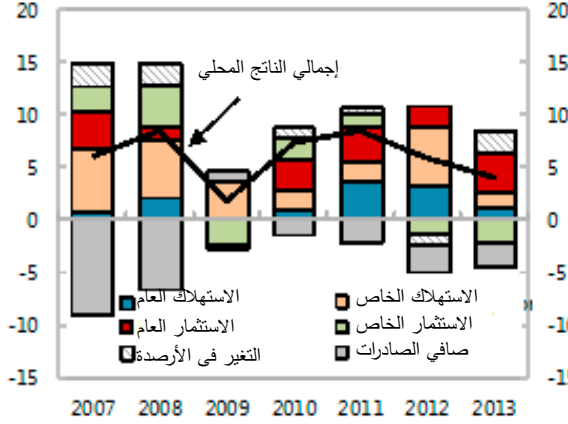
الشكل البياني ١ - المملكة العربية السعودية ومجموعة العشرين: مؤشرات اقتصادية مختارة، متوسطات ٢٠٠٩-٢٠١٣



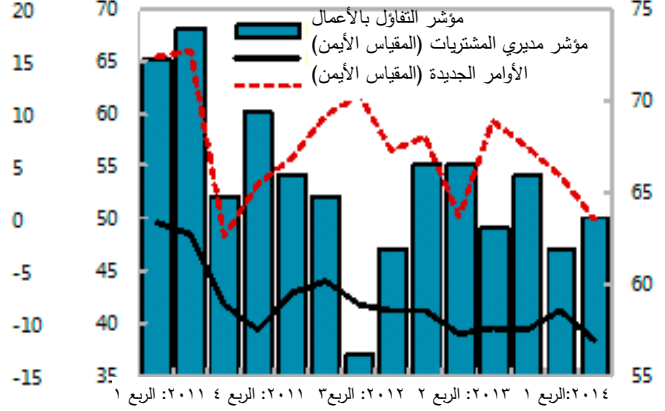
المصدر: تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"

الشكل البياني ٢ - النمو والبطالة

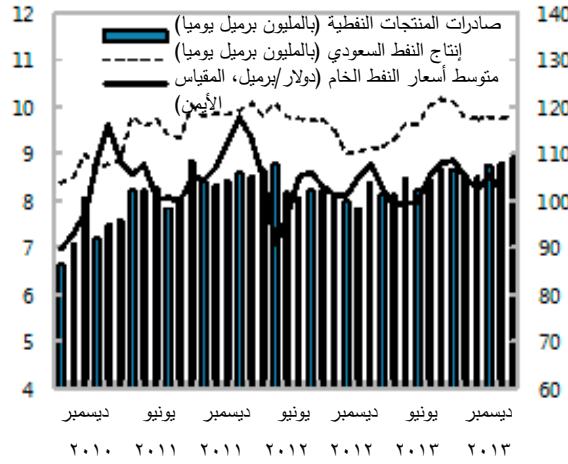
المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)



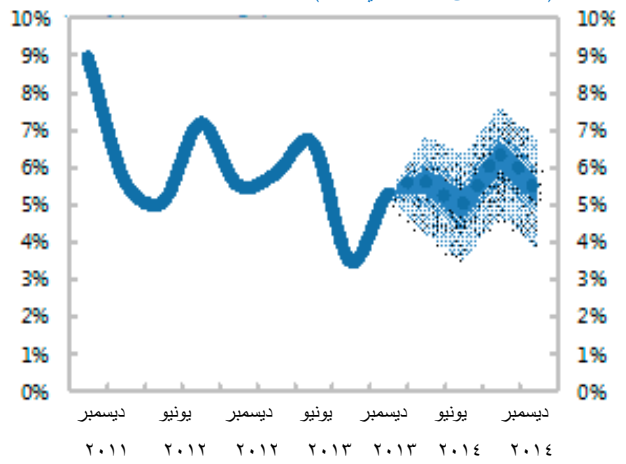
مؤشر مديري المشتريات ومؤشر التفاؤل بالأعمال، ٢٠١١-٢٠١٤^١ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



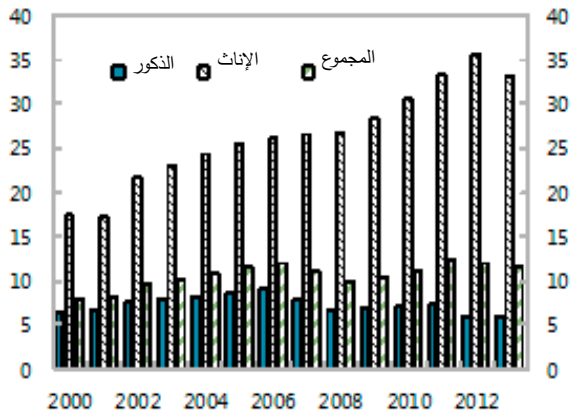
سعر النفط وإنتاجه، ٢٠١٠-٢٠١٣



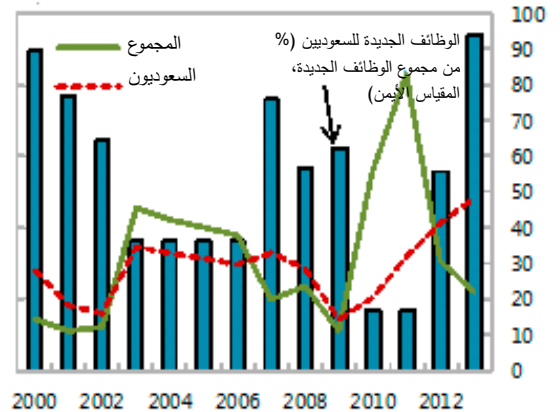
تنبؤات نمو الناتج غير النفطي لعام ٢٠١٤ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



معدل البطالة حسب نوع الجنس، ٢٠١٣-٢٠٠٠ (% من القوى العاملة لكل نوع جنس)



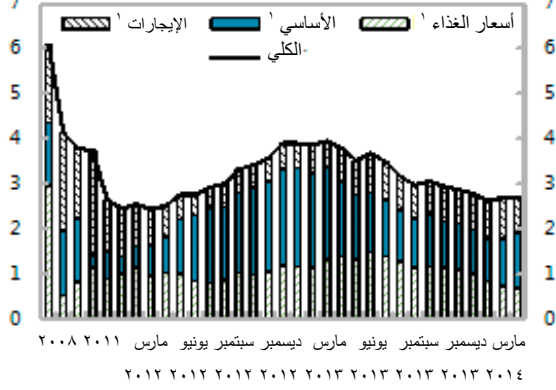
معدل نمو التوظيف في السعودية، ٢٠١٣-٢٠٠٠ (التغير السنوي %، ما لم يذكر خلاف ذلك)



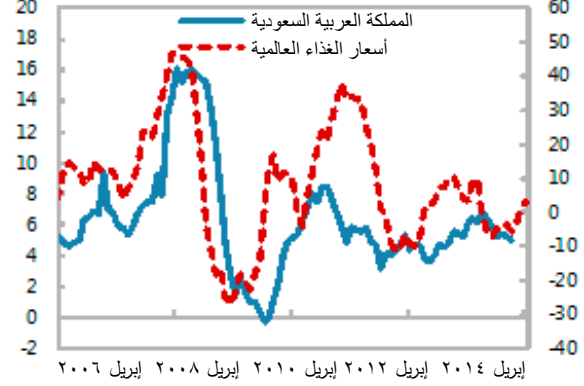
المصادر: الحكومة السعودية؛ ومؤسسة Markit؛ ومبادرة بيانات النفط المشتركة؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
^١ يعكس مؤشر مديري المشتريات متوسط بيانات الثلاثة شهور في الربع المعني، باستثناء الربع الثاني من عام ٢٠١٤ حيث يعكس بيانات شهر مايو. وتعكس الأوامر الجديدة بيانات الشهر الأخير في الربع المعني، باستثناء الربع الثاني من عام ٢٠١٤ حيث تعكس بيانات شهر مايو.

الشكل البياني ٣- التضخم والتطورات النقدية

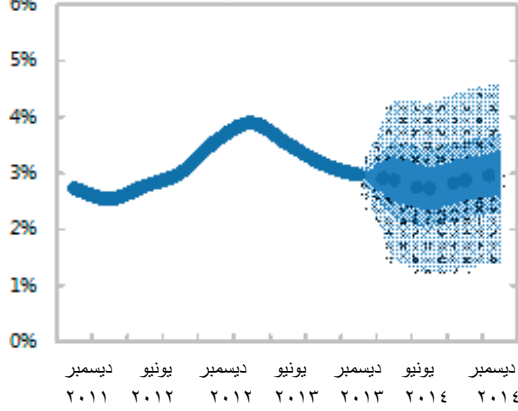
التضخم الكلي والأساسي، ٢٠٠٨-٢٠١٤ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



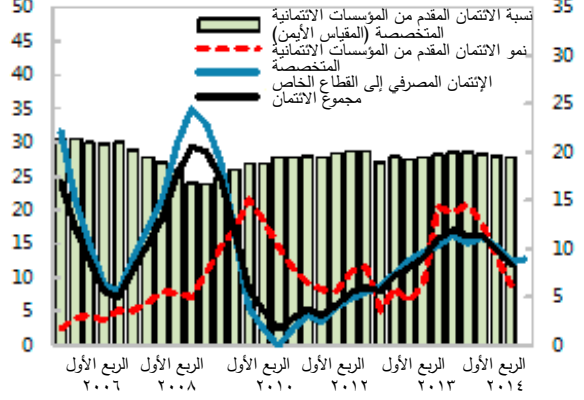
مؤشرات أسعار الغذاء، ٢٠٠٦-٢٠١٤ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



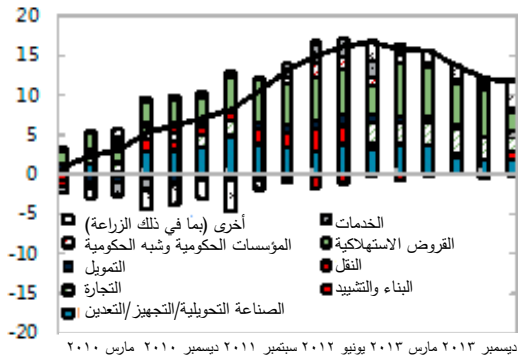
تنبؤات التضخم لعام ٢٠١٤ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



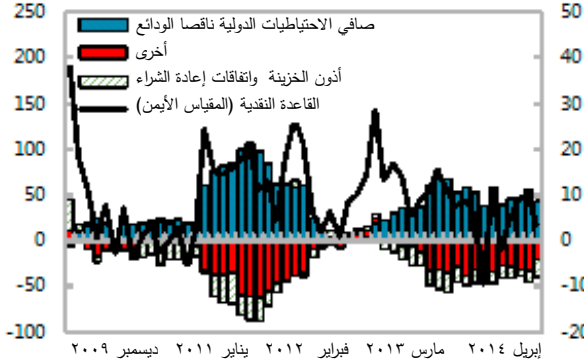
نمو الائتمان، الربع الأول ٢٠٠٦ - الربع الأول ٢٠١٤ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



التحليل القطاعي لنمو الائتمان، ٢٠١٠ - الربع الأول من ٢٠١٤ (%)



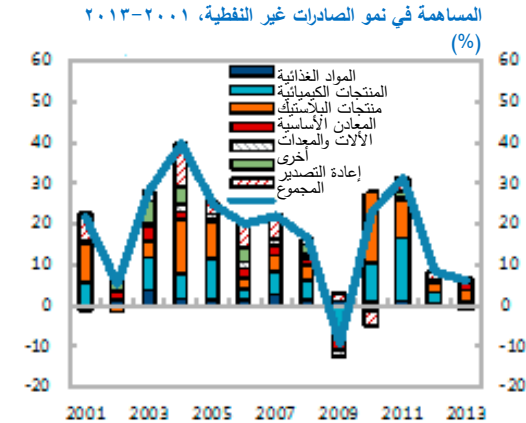
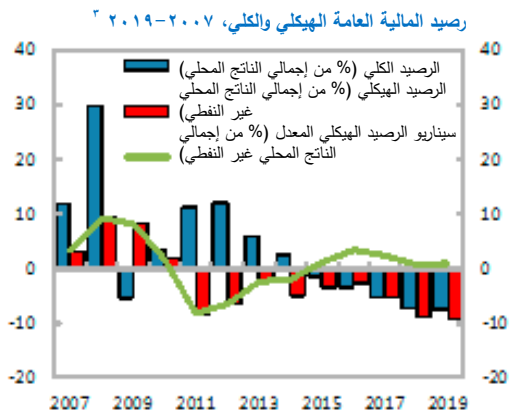
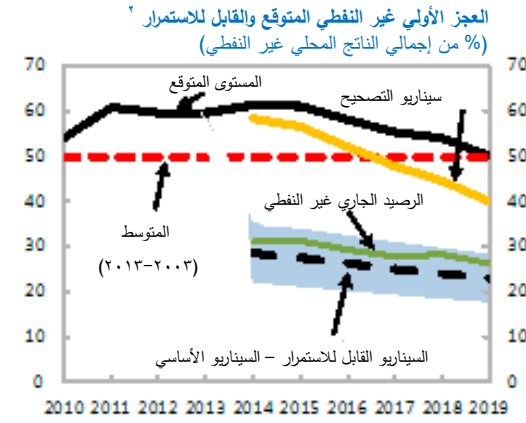
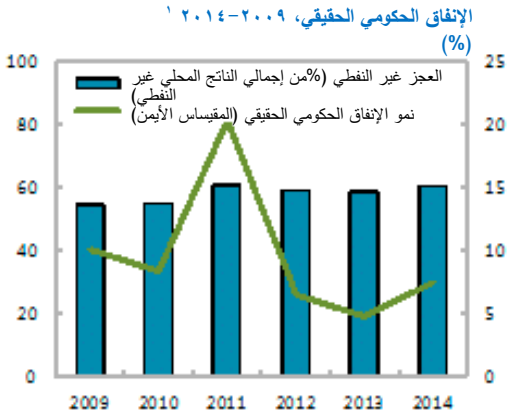
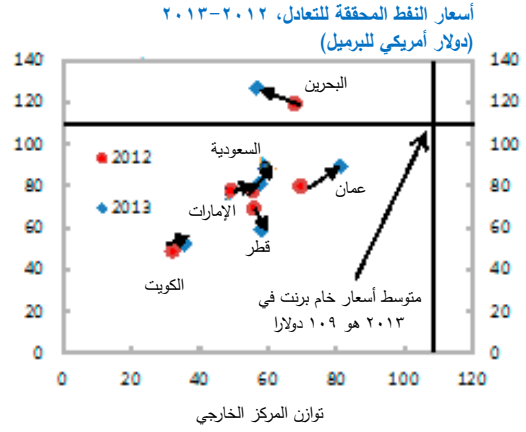
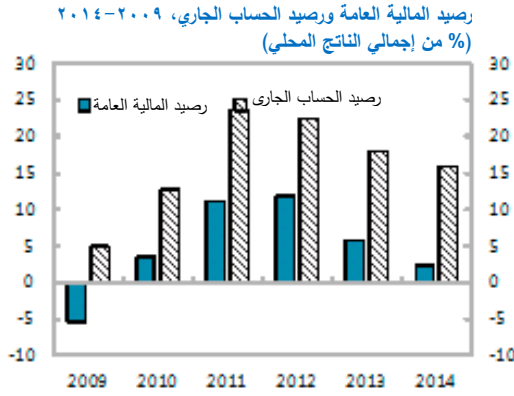
المساهمات في نمو القاعدة النقدية، ٢٠٠٩-٢٠١٤ (التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: الحكومة السعودية، ومؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ المساهمة في التضخم الكلي لمؤشر أسعار المستهلكين.

الشكل البياني ٤ - تطورات المالية العامة والقطاع الخارجي



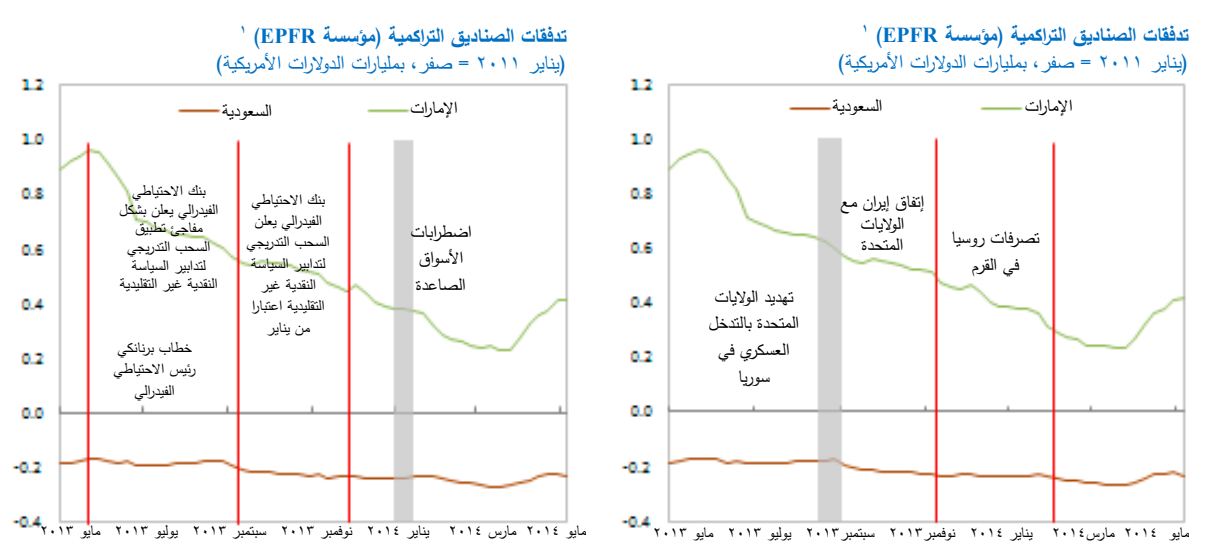
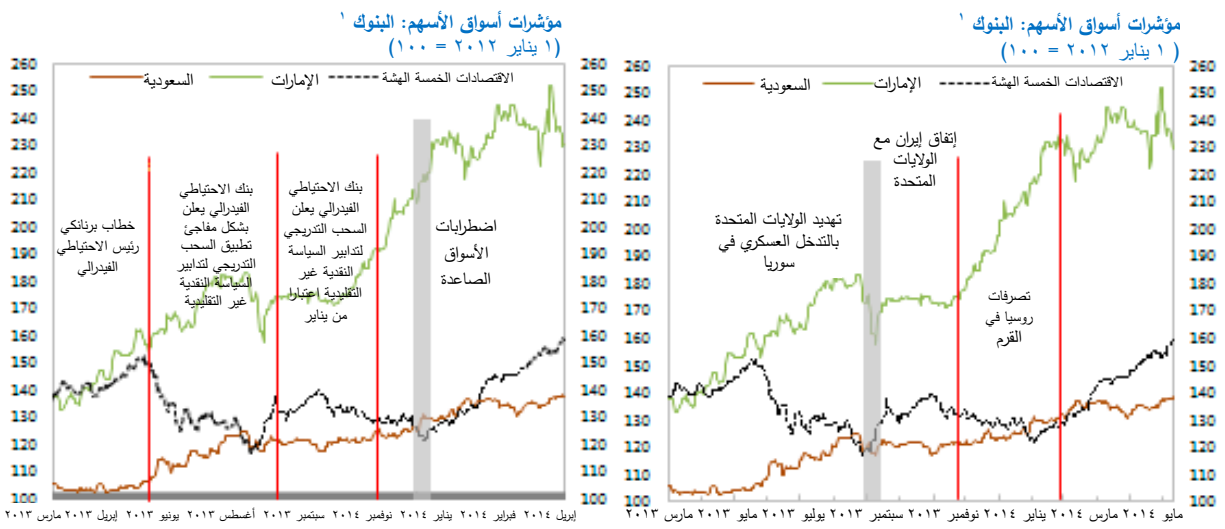
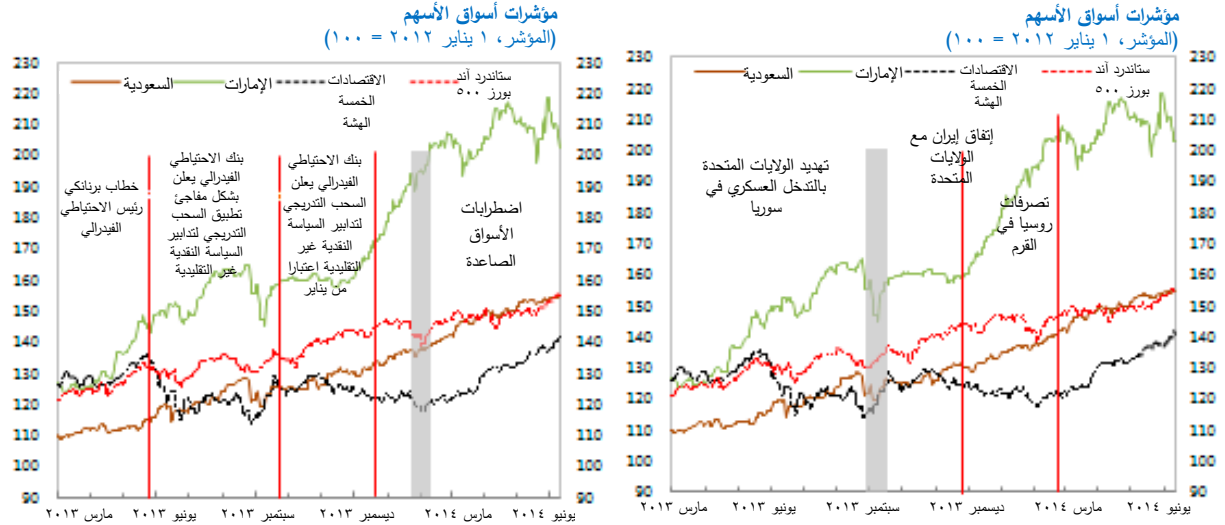
المصادر: الحكومة السعودية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ يتم خفض النفقات الحقيقية بمؤشر أسعار المستهلكين.

^٢ يعرف مستوى نفقات المالية العامة القابل للاستمرار المستمد من الثروة النفطية بالداخل السنوي الثابت للفرد بالقيمة الحقيقية. وتمثل المساحة المظللة مستوى نفقات المالية العامة القابل للاستمرار بشرط بقاء أسعار النفط في حدود ٢٥ دولارا للبرميل في السيناريو الأساسي.

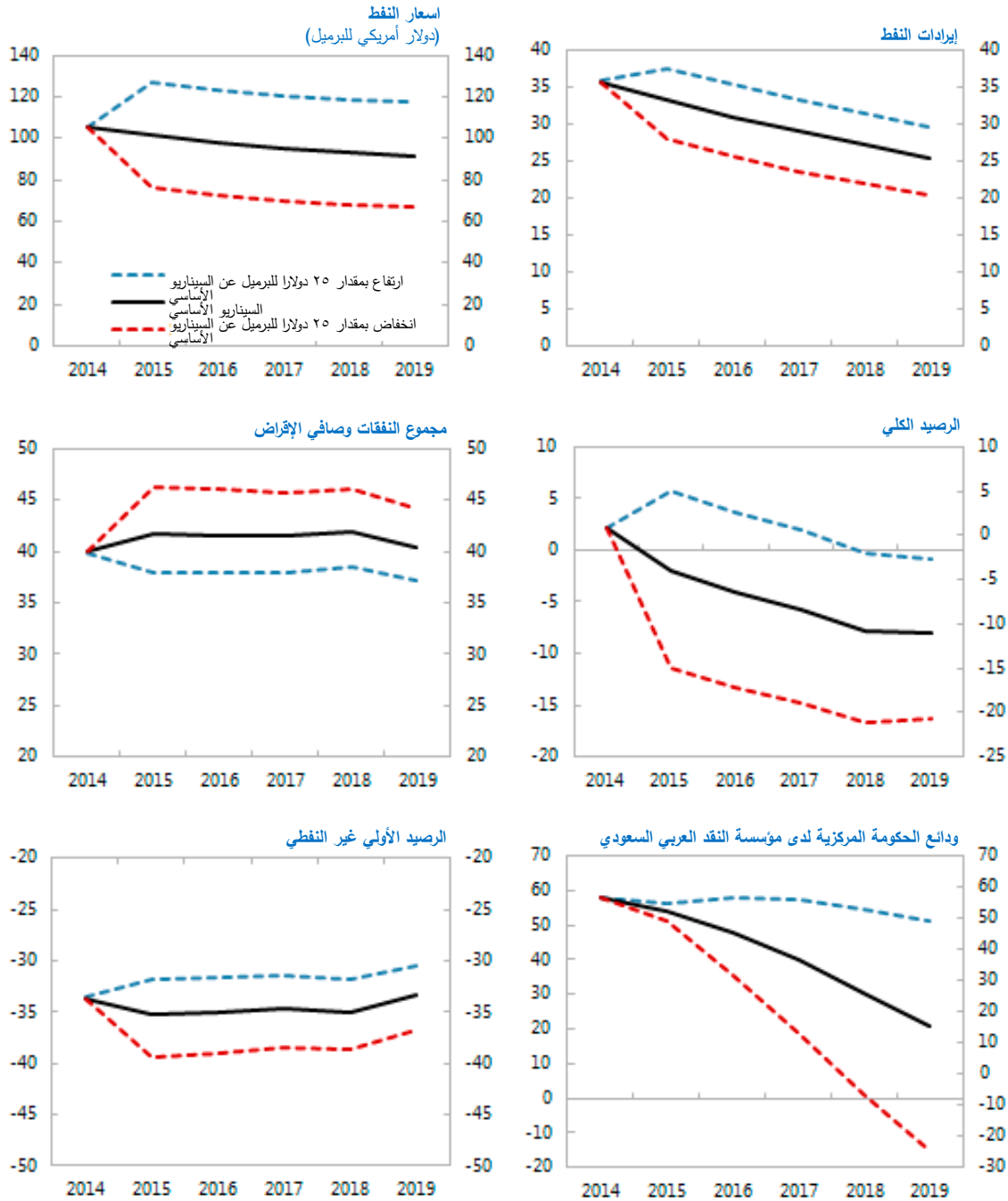
^٣ تقدر الإيرادات الهيكلية بافتراض أن سعر النفط على المدى الطويل هو متوسط سعره على مدى خمس سنوات سابقة. ويحسب الناتج النفطي على المدى الطويل بالمتوسط المتحرك على مدى ثلاث سنوات بما فيها السنة الحالية. ثم يُحسب الرصيد الهيكلية بطرح مجموع النفقات من الإيرادات الهيكلية.

الشكل البياني ٥- أثر الصدمات العالمية والإقليمية على الأسواق المالية (مارس ٢٠١٣ - يونيو ٢٠١٤)



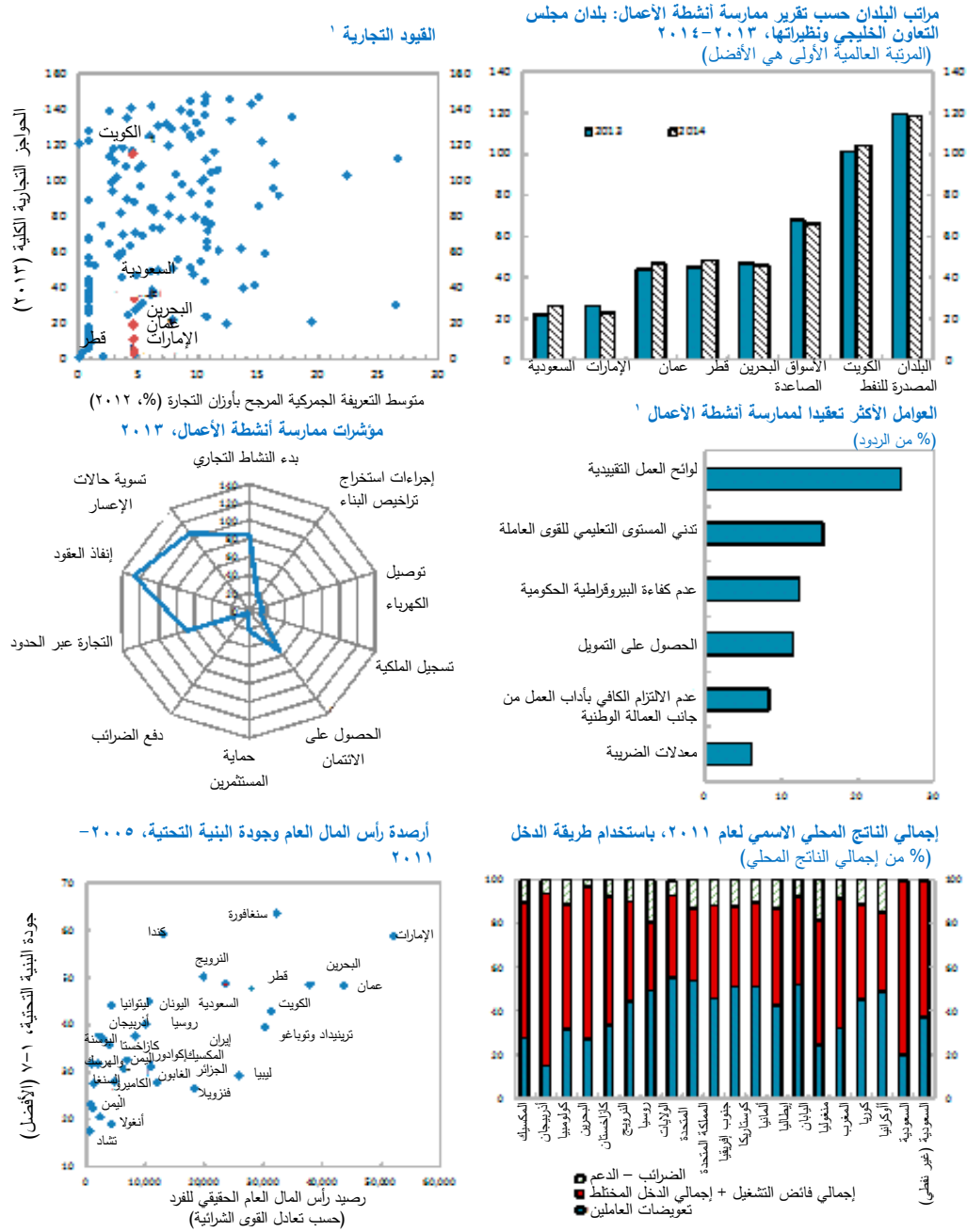
المصادر: Bloomberg، والبنوك المركزية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، وZawya، وHaver، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. / تم استبعاد بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى بسبب قصور البيانات.

الشكل البياني ٦- أثر أسعار النفط على وضع المالية العامة، ٢٠١٤ - ٢٠١٩^١
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)



المصادر: الحكومة السعودية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
١ يفترض عدم اتخاذ أي إجراء على صعيد سياسة المالية العامة. تُعزى الاختلافات في نسب الإنفاق والرصيد غير النفطي إلى أثر انخفاض أسعار النفط على إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

الشكل البياني ٧: بيئة الأعمال والتنوع الاقتصادي



المصادر: تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٣-٢٠١٤ الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي، وقسم الإحصاءات بالأمم المتحدة؛ وتقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ الصادر عن البنك الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ مراتب البلدان حسب الحواجز التجارية الكلية من ١ إلى ١٤٨، حيث تحصل البلد الأقل فرضاً للقيود على المرتبة الأولى.

^٢ تشير بيانات كافة مجموعات المؤشرات الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٤ إلى بيانات شهر يونيو ٢٠١٣ ما عدا بيانات دفع الضرائب التي تشير إلى بيانات يناير - ديسمبر ٢٠١٢.

تشمل بيانات قطاع النفط ما لم يُذكر خلاف ذلك.

الجدول ١ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١١-٢٠١٩

التوقعات						التقديرات الأولية			
٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	
(التغير % ما لم يُذكر خلاف ذلك)									
الدخل القومي والأسعار									
١٠,١	١٠,٠	٩,٩	٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٨	٩,٣	إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميا) ^١
٩١,٨	٩٣,٤	٩٥,٢	٩٧,٧	١٠١,٦	١٠٥,٠	١٠٥,٨	١٠٩,٥	١٠٧,١	متوسط أسعار صادرات النفط (دولار أمريكي للبرميل) ^٢
٣,٥٧٣	٣,٤٠٦	٣,٢٥٠	٣,١١٤	٣,٠١١	٢,٩٢٣	٢,٨٠٧	٢,٧٥٢	٢,٥١١	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الريالات السعودية)
٩٥٣	٩٠,٨	٨٦٧	٨٣٠	٨٠٣	٧٧٩	٧٤٨	٧٣٤	٦٧٠	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢,٣٧٩	٢,٢٠١	٢,٠٣٣	١,٨٧٧	١,٧٣٥	١,٦٠٥	١,٤٨٦	١,٣٧٦	١,٢٣٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي غير النفطي (بمليارات الريالات السعودية)
٢٨,١٨٣	٢٧,٤٠٠	٢٦,٦٦٨	٢٦,٠٦٤	٢٥,٧٠٦	٢٥,٤٥٢	٢٤,٩٥٣	٢٥,١٣٩	٢٣,٥٩٤	إجمالي الناتج المحلي الاسمي للفرد (بالدولار الأمريكي)
٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٠	٥,٨	٨,٦	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٩	٠,٠	٠,٦	١,٠-	٥,٧	١١,٠	النفطي
٥,١	٥,٢	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٦	٥,٣	٥,٨	٧,٩	غير النفطي
٣,٥	٤,١	٤,٠	٣,٩	٤,٣	٤,٦	٣,٧	٥,٥	٨,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع العام
٥,٦	٥,٦	٥,٧	٥,٧	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٧,٧	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي - القطاع الخاص
٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٢,٩	٣,٥	٢,٩	٣,٧	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
القطاع الخارجي									
٠,٦	٠,٣	٠,٣-	١,٧-	٢,٣-	٠,٢	٢,٩-	٦,٥	٤٥,٢	الصادرات (فوب)
١,٧-	١,٨-	٢,٤-	٣,٧-	٤,١-	٠,٨-	٤,٣-	٦,٢	٤٧,٦	النفطية
٨,٦	٨,٧	٨,٩	٨,٤	٧,٨	٦,٥	٦,٠	٨,٠	٣١,٣	غير النفطية
٤,٩	٦,٠	٧,٠	٧,٦	٧,٣	٦,٩	٧,٧	١٨,٢	٢٣,١	الواردات (فوب)
٧,٠	٧,٥	٩,٠	١٠,٤	١٢,٥	١٥,٤	١٧,٩	٢٢,٤	٢٣,٧	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
٢,٨	٢,٨	٢,٩	٢,٩	١,٧	١,٢	٠,٥	٤,٦	٥,٦	حجم الصادرات
٤,٣	٥,٤	٦,٥	٧,٥	٨,٦	٩,٠	١٠,١	١٨,٦	١٢,٦	حجم الواردات
١,٧-	٢,١-	٢,٩-	٤,٠-	٢,٧-	٢,٠	١,٣	٢,٤	١٧,٤	معدلات التبادل التجاري
النقود والائتمان									
...	٣,٢	٦,٩	١٠,٢	١٩,٧	٢٢,٣	صافي الأصول الأجنبية
...	٦,١-	٢,٢	٥,٩	٣٢,٢	٢٤,٥	الائتمان للحكومة (صاف)
...	١٢,٩	١٣,١	١٢,٥	١٦,٤	١٠,٦	الائتمان للقطاع الخاص
...	٨,٢	٨,٠	١١,٥	٢٤,٤	١,٤-	الائتمان للمؤسسات العامة
...	١١,٠	١١,٠	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣	النقود وشبه النقود (٣)
...	٠,٩٤	٠,٩٥	٠,٩٢	٠,٦٩	سعر الفائدة السائد بين البنوك على الودائع لمدة ثلاثة شهور (% سنويا) ^٣

(% من إجمالي الناتج المحلي)

ماليات الحكومة المركزية									
٣٠,٧	٣٢,٣	٣٤,٠	٣٥,٨	٣٧,٩	٤٠,٢	٤١,٢	٤٥,٣	٤٤,٥	الإيرادات
٢٥,٤	٢٧,١	٢٩,٠	٣١,٠	٣٣,٣	٣٥,٨	٣٦,٩	٤١,٦	٤١,٢	منها: النفطية
٣٨,١	٣٩,٦	٣٩,٢	٣٩,٣	٣٩,٤	٣٧,٦	٣٥,٤	٣٣,٣	٣٣,٤	النفقات
٢٢,٧	٢٣,٤	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٧	٢١,٥	٢١,٢	٢٢,٢	٢١,٩	النفقات الجارية
١٥,٤	١٦,٢	١٦,٧	١٦,٩	١٦,٧	١٦,٢	١٤,٣	١١,١	١١,٤	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٧,٤-	٧,٣-	٥,٢-	٣,٥-	١,٤-	٢,٥	٥,٨	١٢,٠	١١,٢	صافي الإقراض (+)/الافتراض (-)
٣٢,٨-	٣٤,٤-	٣٤,١-	٣٤,٥-	٣٤,٧-	٣٣,٢-	٣١,١-	٢٩,٦-	٣٠,٠-	ما عدا الإيرادات النفطية
٥٠,١-	٥٤,٠-	٥٥,٤-	٥٨,٠-	٦١,١-	٦١,٣-	٥٩,٥-	٥٩,٥-	٦٠,٩-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٣,٦	٥,٤	إجمالي الدين المحلي على الحكومة المركزية
بنود للتذكرة:									
صافي الأصول الأجنبية الكلية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بمليارات الدولارات)									
٧٠٤,٧	٧٥١,٦	٧٨٤,٩	٧٩٨,٣	٧٩٣,٩	٧٦٨,٥	٧١٦,٧	٦٤٧,٦	٥٣٥,٢	شهور الواردات من السلع والخدمات ^٤
٢٤,٩	٢٦,٩	٢٩,٥	٣٢,٠	٣٤,٠	٣٥,٤	٣٥,٢	٣٣,٩	٢٩,٨	واردات السلع والخدمات/إجمالي الناتج المحلي
٣٥,١	٣٥,١	٣٤,٦	٣٣,٧	٣٢,٤	٣١,٣	٣٠,٦	٢٩,٣	٢٩,٦	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (١٠٠=٢٠٠٠) ^٢
...	٩٩,٧	١٠١,١	٩٩,١	٩٦,٥	متوسط سعر صرف الريال السعودي/الدولار الأمريكي ^٥
...	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	٣,٧٥	عدد السكان (بالملايين)
٣٣,٨	٣٣,١	٣٢,٥	٣١,٩	٣١,٢	٣٠,٦	٣٠,٠	٢٩,٢	٢٨,٤	معدل البطالة (بين السعوديين، % من الإجمالي)
...	١١,٥	١٢,٠	١٢,٤	مؤشر أسعار جميع الأسهم (TASI) ^٥
...	٩٥٨١	٨٥٣٦	٦٨٠١	٦٤١٨	الدخل القومي والأسعار

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي

^١ يشمل الإنتاج من المنطقة المحايدة

^٢ يشمل المنتجات المكررة

^٣ أحدث البيانات المتاحة عن عام ٢٠١٤ هي بيانات نهاية إبريل

^٤ الاثنا عشر شهرا القادمة

^٥ أحدث البيانات المتاحة هي بيانات ٢٥ يونيو ٢٠١٤

الجدول ٢- المملكة العربية السعودية: عمليات الحكومة المركزية المدرجة في الموازنة، ٢٠١١-٢٠١٩

	التقديرات										
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
	(بمليارات الريالات السعودية)										
الإيرادات	١,٠٩٨,٨	١,١٠١,٠	١,١٠٥,١	١,١١٤,٢	١,١٤٢,١	١,١٧٥,٠	٨٥٥,٠	١,١٥٦,٤	٨٢٩,٠	١,٢٤٧,٤	١,١١٧,٨
النفطية	٩٠٨,٨	٩٢٤,٢	٩٤١,٣	٩٦٤,٥	١,٠٠١,٩	١,٠٤٥,١	٧٣٥,٠	١,٠٣٥,٠	٧٢٧,٠	١,١٤٤,٨	١,٠٣٤,٤
غير النفطية	١٩٠,٠	١٧٦,٧	١٦٣,٨	١٤٩,٧	١٤٠,٢	١٢٩,٩	١٢٠,٠	١٢١,٣	١٠٢,٠	١٠٢,٦	٨٣,٤
الضرائب	٥١,١	٤٨,٢	٤٥,١	٤٠,١	٣٨,٩	٣٦,١	٣٣,٠	٣٣,٥	٢٩,٣	٣٤,٠	٢٦,٨
إيرادات أخرى	١٣٨,٩	١٢٨,٥	١١٨,٧	١٠٩,٦	١٠١,٣	٩٣,٧	٨٧,٠	٨٧,٩	٧٢,٧	٦٨,٥	٥٦,٧
النفقات	١,٣٦٢,٥	١,٣٤٨,٠	١,٢٧٢,٨	١,٢٢٣,٢	١,١٨٥,٧	١,١٠٠,٥	٨٥٥,٠	٩٩٤,٧	٨٢٠,٠	٩١٧,١	٨٣٧,٥
النفقات الجارية	٨١١,٦	٧٩٦,٥	٧٢٩,٦	٦٩٦,٢	٦٨٣,٩	٦٢٨,٠	٥٧٠,٢	٥٩٤,٠	٥٤٢,٤	٦١١,٦	٥٥٠,٥
تعويضات العاملين ^١	٤٠٨,٩	٤١٦,٨	٣٧٢,٠	٣٥٩,٢	٣٦٥,٦	٣٢٧,٠	٣١٨,٦	٣١٥,٠	٣٠٢,٩	٣١٦,٧	٢٨٩,٠
مشتريات السلع والخدمات ^٢	٣٣٣,١	٣١٣,٦	٢٩٥,٠	٢٧٧,٦	٢٦١,٨	٢٤٧,٢	٢٠٣,٨	٢٢٦,٧	١٨٦,٦	٢١٨,٥	٢١٧,٥
الدعم ^٣	٢٥,١	٢٣,٢	٢١,٤	١٩,٨	١٨,٣	١٦,٩	١٤,٥	١٥,٧	١٨,٩	١٠,٥	٩,٦
المزايا الاجتماعية ^٤	٣٩,٢	٣٧,٧	٣٦,٢	٣٤,٨	٣٣,٤	٣٢,١	٢٩,٠	٣٠,٩	٢٨,٦	٥٨,٧	٢٥,٩
المنح	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	٠,٨	١,٢	٠,٨	١,١	٠,٨
مدفوعات الفائدة	٤,١	٣,٩	٣,٨	٣,٧	٣,٦	٣,٥	٣,٥	٤,٦	٤,٧	٦,١	٧,٨
صافي اقتناء الأصول غير المالية	٥٥١,٠	٥٥١,٦	٥٤٣,٢	٥٢٧,٠	٥٠١,٨	٤٧٢,٥	٢٨٤,٨	٤٠٠,٧	٢٧٧,٦	٣٠٥,٥	٢٨٧,٠
النفقات الرأسمالية المدرجة في الموازنة	٥٢٤,٥	٥١٠,١	٤٩١,٨	٤٧٢,١	٤٥١,٩	٤٢٧,٥	...	٣٨٢,٠	...	٢٦١,٧	٢٧٦,٢
صندوق فائض الموازنة ^٥	٢٦,٤	٤١,٤	٥١,٤	٥٤,٩	٤٩,٩	٤٤,٩	...	١٨,٧	...	٤٣,٨	١٠,٨
إجمالي رصيد التشغيل	٢٨٧,٢	٣٠٤,٥	٣٧٥,٥	٤١٨,١	٤٥٨,٢	٥٤٧,٠	٢٨٤,٨	٥٦٢,٣	٢٨٦,٦	٦٣٥,٨	٥٦٧,٣
صافي الإقراض (+)/الائتراض (-)	٢٦٣,٧-	٢٤٧,١-	١٦٧,٧-	١٠٩,٠-	٤٣,٦-	٧٤,٥	٠,٠	١٦١,٦	٩,٠	٣٣٠,٣	٢٨٠,٣
التمويل	٢٦٣,٧-	٢٤٧,١-	١٦٧,٧-	١٠٩,٠-	٤٣,٦-	٧٤,٥	٠,٠	١٦١,٦	٩,٠	٣٣٠,٣	٢٨٠,٣
صافي اقتناء الأصول المالية	٢٦٣,٧-	٢٤٧,١-	١٦٧,٧-	١٠٩,٠-	٤٣,٦-	٧٤,٥	٠,٠	١٢٥,٨	٣٢٨,٧	٣٢٨,٧	١٩٤,٤
الزيادة في الودائع لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	٢٨٤,٧-	٢٦٩,١-	١٩٠,٧-	١٣٣,٠-	٦٨,٦-	٤٩,٥	٠,٠	١٢٥,٨	٣٢٨,٧	٣٢٨,٧	١٩٤,٤
القروض	٢١,٠	٢٢,٠	٢٣,٠	٢٤,٠	٢٥,٠	٢٥,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
صافي تحمل الخصوم (-)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢٣,٧	٣٦,٧	٣١,٥	٣١,٥
أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٢,١	٣٥,٢-	٣٥,٢-	٥٤,٤
	(% من إجمالي الناتج المحلي)										
الإيرادات	٣٠,٧	٣٢,٣	٣٤,٠	٣٥,٨	٣٧,٩	٤٠,٢	٢٩,٣	٤١,٢	٢٩,٥	٤٥,٣	٤٤,٥
النفطية	٢٥,٤	٢٧,١	٢٩,٠	٣١,٠	٣٣,٣	٣٥,٨	٢٥,١	٣٦,٩	٢٥,٩	٤١,٦	٤١,٢
غير النفطية	٥,٣	٥,٢	٥,٠	٤,٨	٤,٧	٤,٤	٤,١	٤,٣	٣,٦	٣,٧	٣,٣
النفقات	٣٨,١	٣٩,٦	٣٩,٢	٣٩,٣	٣٩,٤	٣٧,٦	٢٩,٣	٣٥,٤	٢٩,٢	٣٣,٣	٣٣,٤

٢٢,٧	٢٣,٤	٢٢,٤	٢٢,٤	٢٢,٧	٢١,٥	١٩,٥	٢١,٢	١٩,٣	٢٢,٢	٢١,٩	النفقات الجارية
١١,٤	١٢,٢	١١,٤	١١,٥	١٢,١	١١,٢	١٠,٩	١١,٢	١٠,٨	١١,٥	١١,٥	تعويضات العاملين ^١
٩,٣	٩,٢	٩,١	٨,٩	٨,٧	٨,٥	٧,٠	٨,١	٦,٦	٧,٩	٨,٧	مشتريات السلع والخدمات ^٢
٠,٧	٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٤	٠,٤	الدعم ^٣
١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,١	١,٠	١,١	١,٠	٢,١	١,٠	المزايا الاجتماعية ^٤
٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	مدفوعات الفائدة
١٥,٤	١٦,٢	١٦,٧	١٦,٩	١٦,٧	١٦,٢	٩,٧	١٤,٣	٩,٩	١١,١	١١,٤	صافي اقتناء الأصول غير المالية
٨,٠	٨,٩	١١,٦	١٣,٤	١٥,٢	١٨,٧	٩,٧	٢٠,٠	١٠,٢	٢٣,١	٢٢,٦	إجمالي رصيد التشغيل
٧,٤-	٧,٣-	٥,٢-	٣,٥-	١,٤-	٢,٥	٠,٠	٥,٨	٠,٣	١٢,٠	١١,٢	صافي الإقراض (+)/الإقتراض (-)
٣٢,٨-	٣٤,٤-	٣٤,١-	٣٤,٥-	٣٤,٧-	٣٣,٢-	٢٥,١-	٣١,١-	٢٥,٦-	٢٩,٦-	٣٠,٠-	(ما عدا الإيرادات النفطية)
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	بنود التذكرة:
١,١٧٢,٥	١,١٧١,٣	١,١٠٩,٠	١,٠٧٣,٥	١,٠٤٥,٥	٩٧٠,٦-	٧٣٥,٠-	٨٧٣,٤-	٧١٨,٠-	٨١٤,٥-	٧٥٤,١-	الرصيد الكلي غير النفطي
٧,٠	٧,١	٧,١	٦,١	٧,٢	٥,٩	٦,٧	٥,٢	٦,٤	٦٣٥,٨	٥٦٧,٣	الإيرادات غير النفطية ما عدا دخل الاستثمار/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٢٨٧,٢	٣٠٤,٥	٣٧٥,٥	٤١٨,١	٤٥٨,٢	٥٤٧,٠	...	٥٦٢,٣	...	٥٩,٥-	٦٠,٩-	الرصيد الجاري
٥٠,١-	٥٤,٠-	٥٥,٤-	٥٨,٠-	٦١,١-	٦١,٣-	...	٥٩,٥-	...	٦,٤-	٨,١-	الرصيد الأولي غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
٩,٢-	٨,٨-	٥,١-	٢,٥-	٣,٤-	٤,٩-	...	٢,٣-	...	١٠٩,٥	١٠٧,١	الرصيد الهيكلي/إجمالي الناتج المحلي غير النفطي ^١
٩١,٨	٩٣,٤	٩٥,٢	٩٧,٧	١٠١,٦	١٠٥,٠	...	١٠٥,٨	...	٣,٦	٥,٤	متوسط أسعار الصادرات النفطية
٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٦	...	٢,٧	...	١,٥١٥,٧	١,١٨٧,٠	إجمالي الدين المحلي/إجمالي الناتج المحلي
٧٤٥,٠	١,٠٢٩,٧	١,٢٩٨,٧	١,٤٨٩,٥	١,٦٢٢,٥	١,٦٩١,١	١,٦٤١,٥	١,٦٤١,٥	١,٥١٥,٧	١,٥١٥,٧	١,١٨٧,٠	الودائع الحكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
المصادر: وزارة المالية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.											
^١ تشمل راتب الشهر الإضافي وفقا للتقويم الهجري في أعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٥ و ٢٠١٨											
^٢ إعادة تخصيص ٧٠ مليار ريال سعودي من مشتريات السلع والخدمات إلى التنفقات الرأسمالية المدرجة في الموازنة، مما يعكس النفقات الرأسمالية على مشروعات التوسع في مكة والمدينة المنورة.											
^٣ تشمل دعم النوادي الاجتماعية والرياضية، والتعليم الخاص، والمستشفيات الخاصة، وأوجه الدعم الأخرى للقطاع الزراعي.											
^٤ تشمل تحويلات أموال الزكاة، ومدفوعات الرعاية الاجتماعية، وبدلات إعانة الباحثين عن العمل (برنامج حافز).											
^٥ تشمل النفقات الرأسمالية الممولة من الصناديق المخصصة في السنوات السابقة في صندوق فائض الموازنة.											
^٦ يحسب الرصيد الهيكلي باستخدام قاعدة قائمة على أسعار النفط على مدى ٥ سنوات سابقة ومتوسط حجم الصادرات النفطية خلال ٣ سنوات.											

الجدول ٣ - المملكة العربية السعودية: عمليات المالية العامة على مستوى الحكومة العامة، ٢٠٠٧-٢٠١٣

(% من إجمالي الناتج المحلي)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧
أولا - موازنة الحكومة المركزية						
٤١,٢	٤٥,٣	٤٤,٥	٣٧,٥	٣١,٧	٥٦,٥	٤١,٢
الإيرادات						
٣٥,٤	٣٣,٣	٣٣,٤	٣٤,٠	٣٧,١	٢٦,٧	٢٩,٥
النفقات						
٥,٨	١٢,٠	١١,٢	٣,٦	٥,٤-	٢٩,٨	١١,٨
الرصيد الكلي						
٥,٩	١٢,٢	١١,٥	٤,١	٤,٥-	٣٠,٧	١٣,١
الرصيد الأولي						
ثانيا - المؤسسات الحكومية المستقلة						
المؤسسة العامة للتقاعد						
٣,٣	٣,٢	١,٤	١,٩	٢,٤	٢,٠	٢,٧
الإيرادات						
١,٦	١,٦	١,٥	١,٩	٢,٠	١,٤	١,٧
النفقات						
١,٦	١,٦	٠,٢-	٠,٠	٠,٤	٠,٦	١,٠
الرصيد الكلي						
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية						
١,٣	١,٠	١,٠	١,٣	١,٢	١,٠	١,٥
الإيرادات						
٠,٧	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤
النفقات						
٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٧	٠,٦	١,٠
الرصيد الكلي						
ثالثا - صندوق الاستثمارات العامة						
٠,٧	٠,٧	٠,٦	٠,٩	٠,٧	١,٠	١,٢
الإيرادات						
٠,٠	٠,١	٠,٢	٠,٠	٠,٦	٠,٤	٠,٠
النفقات						
٠,٦	٠,٦	٠,٤	٠,٨	٠,١	٠,٦	١,٢
الرصيد الكلي						
رابعا - الحكومة العامة (= أولا + ثانيا + ثالثا)						
٨,٧	١٤,٧	١٢,٠	٥,٢	٤,١-	٣١,٦	١٥,٠
الرصيد الكلي						
٨,٩	١٥,٠	١٢,٣	٥,٧	٣,٢-	٣٢,٥	١٦,٤
الرصيد الأولي						
بنود التذكير: صافي الأصول (+)/الديون (-)						
٢,٧-	٣,٦-	٥,٤-	٨,٤-	١٤,٠-	١٢,١-	١٧,١-
١- دين الحكومة المركزية						
٣٣,٥	٣٠,٥	٣١,٠	٣٨,٩	٤٢,٩	٣٢,٦	٤٦,٩
٢- المؤسسات الحكومية المستقلة						
١٨,٥	١٧,٢	١٧,١	٢١,٣	٢٤,٠	١٨,١	٢٦,٦
منها: المؤسسة العامة للتقاعد						
١٤,٩	١٣,٢	١٣,٩	١٧,٦	١٨,٩	١٤,٤	٢٠,٣
منها: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية						
٩,٧	٩,٣	٨,٣	١٠,٠	١١,٢	٩,١	١٠,٧
٣- صندوق الاستثمارات العامة						
٤٠,٥	٣٦,١	٣٣,٩	٤٠,٤	٤٠,١	٢٩,٧	٤٠,٥
٤- الحكومة العامة (= ١ + ٢ + ٣)						
٥٨,٥	٥٥,١	٤٧,٣	٥٠,٢	٥٧,٤	٥٤,٢	٣٣,١
٥- الودائع الحكومية المحتفظ بها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي						
٩٩,٠	٩١,٢	٨١,٢	٩٠,٧	٩٧,٥	٨٣,٨	٧٣,٦
٦- صافي الأصول (= ٤ + ٥)						

المصادر: وزارة المالية، والمؤسسة العامة للتقاعد، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الجدول ٤ - المملكة العربية السعودية: ميزان المدفوعات، ٢٠١١-٢٠١٩

(بمليارات الدولارات)

	التقديرات								
	التوقعات					الأولية			
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
الحساب الجاري	٦٦,٧	٦٨,٤	٧٧,٧	٨٦,٥	١٠٠,١	١٢٠,٢	١٣٤,٣	١٦٤,٨	١٥٨,٦
(% من إجمالي الناتج المحلي)	٧,٠	٧,٥	٩,٠	١٠,٤	١٢,٥	١٥,٤	١٧,٩	٢٢,٤	٢٣,٧
الميزان التجاري	١٤٠,٨	١٤٩,١	١٦٠,٠	١٧٤,٤	١٩٣,٩	٢١٤,٦	٢٢٤,٣	٢٤٦,٦	٢٤٤,٨
الصادرات	٣٦٤,٩	٣٦٢,٨	٣٦١,٧	٣٦٢,٨	٣٦٩,١	٣٧٧,٨	٣٧٧,٠	٣٨٨,٤	٣٦٤,٧
الصادرات النفطية	٢٧٨,٦	٢٨٣,٣	٢٨٨,٥	٢٩٥,٦	٣٠٧,١	٣٢٠,٣	٣٢٣,١	٣٣٧,٥	٣١٧,٦
صادرات أخرى	٨٦,٤	٧٩,٥	٧٣,١	٦٧,٢	٦٢,٠	٥٧,٥	٥٤,٠	٥٠,٩	٤٧,١
الواردات (فوب)	٢٢٤,١	٢١٣,٨-	٢٠١,٦-	١٨٨,٤-	١٧٥,٢-	١٦٣,٣-	١٥٢,٧-	١٤١,٨-	١٢٠,٠-
الخدمات	٩٥,٨-	٩١,١-	٨٤,٦-	٧٨,٦-	٧٢,٩-	٦٨,٨-	٦٤,٩-	٦٢,٤-	٦٦,٥-
النقل	٢٤,٥-	٢٣,٣-	٢١,٧-	٢٠,١-	١٨,٧-	١٧,٧-	١٦,٧-	١٥,٦-	١٣,٤-
السفر	١٥,٩-	١٥,٠-	١٣,٨-	١٢,٦-	١١,٥-	١٠,٧-	١٠,٠-	٩,٦-	٨,٨-
خدمات القطاع الخاص الأخرى	٥٥,٤-	٥٢,٨-	٤٩,٢-	٤٥,٨-	٤٢,٧-	٤٠,٤-	٣٨,٢-	٣٧,٢-	٤٤,٣-
الدخل	٧٨,١	٦٢,٨	٥٠,٨	٣٥,٥	٢٠,٨	١٣,٢	١٠,٨	١١,٠	٩,٧
منه: دخل الاستثمار ١	٧٨,٨	٦٣,٤	٥١,٤	٣٦,٢	٢١,٤	١٣,٨	١١,٤	١١,٦	١٠,٣
التحويلات الجارية	٥٦,٤-	٥٢,٣-	٤٨,٥-	٤٤,٩-	٤١,٧-	٣٨,٧-	٣٥,٩-	٣٠,٤-	٢٩,٤-
منها: تحويلات العاملين	٥٤,٥-	٥٠,٤-	٤٦,٦-	٤٣,٠-	٣٩,٨-	٣٦,٨-	٣٤,١-	٢٨,٦-	٢٧,٦-
الحساب الرأسمالي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣-	٠,٣-	٠,٠
الحساب المالي	١١٣,٦	١٠١,٧-	٩١,١-	٨٢,٠-	٧٤,٨-	٦٨,٥-	٦١,٠-	٦,٤-	١٤,٤-
الاستثمار المباشر	٣,٥	٣,٧	٣,٩	٤,٠	٤,١	٤,٣	٤,٤	٧,٨	١٢,٩
في الخارج	٨,٣-	٧,٦-	٦,٩-	٦,٣-	٥,٨-	٥,٤-	٤,٩-	٤,٤-	٣,٤-
في الاقتصاد السعودي	١١,٨	١١,٣	١٠,٨	١٠,٣	١٠,٠	٩,٧	٩,٣	١٢,٢	١٦,٣
استثمارات الحافظة	٣٠,٦-	٢٥,٥-	٢١,١-	١٧,٤-	١٤,٣-	١١,٧-	٩,٤-	٣,٢-	١٦,٠-
أصول	٣٦,٣-	٣٠,٣-	٢٥,١-	٢٠,٧-	١٧,٠-	١٣,٩-	١١,٢-	٤,١-	١٥,٤-
خصوم	٥,٨	٤,٨	٤,٠	٣,٣	٢,٧	٢,٢	١,٨	٠,٩	٠,٦-
استثمارات أخرى	٨٦,٦-	٧٩,٩-	٧٣,٩-	٦٨,٧-	٦٤,٦-	٦١,٠-	٥٥,٩-	١١,٠-	١١,٢-

المملكة العربية السعودية

٨١,٠-	٧٤,٨-	٦٩,٢-	٦٤,٣-	٦٠,٥-	٥٧,١-	٥٢,٣-	١٠,٣-	٧,٢-	أصول
٥,٥-	٥,١-	٤,٧-	٤,٤-	٤,١-	٣,٩-	٣,٦-	٠,٧-	٤,٠-	خصوم
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣,٨-	٤٢,٣-	٤٨,٢-	صافي السهو والخطأ
٤٦,٩-	٣٣,٣-	١٣,٤-	٤,٥	٢٥,٤	٥١,٨	٦٩,٢	١١٥,٨	٩٦,٠	الرصيد الكلي
٤٦,٩	٣٣,٣	١٣,٤	٤,٥-	٢٥,٤-	٥١,٨-	٦٩,٢-	١١٥,٨-	٩٦,٠-	التمويل
٤٦,٩	٣٣,٣	١٣,٤	٤,٥-	٢٥,٤-	٥١,٨-	٦٩,٧-	١١٢,٥-	٩٣,١-	التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -)
بنود التذكرة:									
إجمالي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي									
٧٠٦,٤	٧٥٣,٣	٧٨٦,٦	٨٠٠,٠	٧٩٥,٦	٧٧٠,٢	٧١٨,٤	٦٤٨,٧	٥٣٦,٢	
٢٥,٠	٢٧,٠	٢٩,٦	٣٢,٠	٣٤,١	٣٥,٥	٣٥,٣	٣٤,٠	٢٩,٩	(محمولاً بشهور الواردات) ^٢
٢٢,٢-	٢٣,٧-	٢٤,٣-	٢٥,٢-	٢٥,٨-	٢٥,٧-	٢٥,٢-	٢٣,٥-	٢٣,٨-	الحساب الجاري غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي سعر النفط حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (دولار أمريكي/برميل)
٨٩,٤	٩٠,٦	٩٢,٣	٩٥,١	٩٩,٦	١٠٤,١	١٠٤,١	١٠٥,٠	١٠٤,٠	متوسط سعر النفط السعودي (دولار أمريكي/برميل) ^٣
٩١,٨	٩٣,٤	٩٥,٢	٩٧,٧	١٠١,٦	١٠٥,٠	١٠٥,٨	١٠٩,٥	١٠٧,١	إنتاج النفط (مليون برميل يومياً)
١٠,١	١٠,٠	٩,٩	٩,٨	٩,٧	٩,٧	٩,٦	٩,٨	٩,٣	صادرات النفط (مليون برميل يومياً)
٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٣	٨,٤	٨,٤	٨,٤	٨,١	صادرات النفط/إجمالي الصادرات
٧٦,٣	٧٨,١	٧٩,٨	٨١,٥	٨٣,٢	٨٤,٨	٨٥,٧	٨٦,٩	٨٧,١	واردات السلع/إجمالي الناتج المحلي
٢٣,٥	٢٣,٥	٢٣,٣	٢٢,٧	٢١,٨	٢٠,٩	٢٠,٤	١٩,٣	١٧,٩	إجمالي الناتج المحلي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٩٥٢,٩	٩٠٨,٣	٨٦٦,٧	٨٣٠,٤	٨٠٣,٠	٧٧٩,٤	٧٤٨,٤	٧٣٤,٠	٦٦٩,٥	
المصادر: مؤسسة النقد العربي السعودي، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.									
^١ تمثل العائد على صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي والمؤسسات الحكومية المستقلة والقطاع الخاص.									
^٢ واردات السلع والخدمات على مدى الاثني عشر شهراً القادمة ما عدا تجارة العبور.									
^٣ متوسط سعر جميع الصادرات النفطية، بما فيها المنتجات المكررة.									

الجدول ٥ - المملكة العربية السعودية: المسح النقدي، ٢٠١٥-٢٠١٠

التوقعات						
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	
(بمليارات الريالات السعودية)						
٣,١١٦,١	٣,٠١٩,٦	٢,٨٢٤,١	٢,٥٦٢,٠	٢,١٤٠,٤	١,٧٤٩,٩	الأصول الأجنبية (صاف)
٢,٩٧٧,٠	٢,٨٨١,٩	٢,٦٨٧,٨	٢,٤٢٨,٦	٢,٠٠٧,١	١,٦٥١,٥	مؤسسة النقد العربي السعودي
١٣٩,٠	١٣٧,٦	١٣٦,٣	١٣٣,٤	١٣٣,٣	٩٨,٤	البنوك التجارية
١٣٠,٦	١٢٥,٧-	٢٤٥,٠-	٢٩٥,٩-	١١٩,٠-	٢,٥-	الائتمان المحلي (صاف)
١,٣٥٥,٧-	١,٤٤٤,٠-	١,٤١٢,٨-	١,٣٣٤,٦-	١,٠٠٩,٢-	٨١٠,٥-	صافي المطالبات على الحكومة
٢٦٧,٣	٢٤٧,١	٢٢٨,٧	١٨١,٢	١٧٧,٨	١٨٢,٠	المطالبات على الحكومة
١,٦٢٢,٥-	١,٦٩١,١-	١,٦٤١,٥-	١,٥١٥,٧-	١,١٨٧,٠-	٩٩٢,٦-	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٥١,٦	٤٧,٧	٤٤,١	٣٩,٦	٣١,٨	٣٢,٣	المطالبات على المؤسسات العامة
١,٤٣٤,٣	١,٢٧٠,٦	١,١٢٣,٦	٩٩٩,١	٨٥٨,٤	٧٧٥,٨	المطالبات على القطاع الخاص
١,٩٠٣,٠	١,٧١٥,٢	١,٥٤٥,١	١,٣٩٣,٨	١,٢٢٣,٦	١,٠٨٠,٤	النقود وشبه النقود (ن٣) عرض النقود (ن٢) / ٢/
١,٢١١,٢	١,٠٩١,٧	١,٠٠٠,٤	٨٨٧,١	٧٦١,٠	٦٢٥,٦	النقود (ن١)
٢٠٥,٣	١٨٥,٠	١٤٣,٢	١٣٣,١	١١٩,٩	٩٥,٥	النقد المتداول خارج البنوك
١,٠٠٦,٠	٩٠٦,٧	٨٥٧,٣	٧٥٤,٠	٦٤١,١	٥٣٠,١	الودائع تحت الطلب
٦٩١,٨	٦٢٣,٥	٥٤٤,٧	٥٠٦,٦	٤٦٢,٦	٤٥٤,٨	شبه النقود
٤٣٨,٢	٣٩٤,٩	٣٤٥,٠	٣٢٤,٤	٣٠٥,٤	٢٩٨,٣	الودائع لأجل والودائع الادخارية
٢٥٣,٦	٢٢٨,٥	١٩٩,٧	١٨٢,٢	١٥٧,١	١٥٦,٥	الودائع شبه النقدية الأخرى
١,٣٤٣,٧	١,١٧٨,٧	١,٠٣٣,٩	٨٧٢,٤	٧٩٧,٨	٦٦٧,١	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(التغيرات % في رصيد النقود بمعناها الواسع في بداية الفترة)						
٥,٦	١٢,٧	١٨,٨	٣٤,٥	٣٦,١	١١,٥	الأصول الأجنبية (صاف)
١٤,٩	٧,٧	٣,٦	١٤,٥-	١٠,٨-	٠,٤	الائتمان المحلي (صاف)
٥,٢	٢,٠-	٥,٦-	٢٦,٦-	١٨,٤-	٤,٠-	صافي المطالبات على الحكومة
١,٢	١,٢	٣,٤	٠,٣	٠,٤-	٢,٧	المطالبات على الحكومة
٤,٠	٣,٢-	٩,٠-	٢٦,٩-	١٨,٠-	٦,٧-	ودائع حكومية (الزيادة -)
٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٦	٠,٠	٠,٤	المطالبات على المؤسسات العامة
٩,٥	٩,٥	٨,٩	١١,٥	٧,٦	٤,٠	المطالبات على القطاع الخاص
١١,٠	١١,٠	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	النقود وشبه النقود
٩,٦	٩,٤	١١,٦	٦,١	١٢,١	٦,٩	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(التغيرات %, ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
٣,٢	٦,٩	١٠,٢	١٩,٧	٢٢,٣	٧,٣	الأصول الأجنبية (صاف)
٢٠٣,٩-	٤٨,٧-	١٧,٢-	١٤٨,٦	٤٧١٧,٧	٦٢,٣-	الائتمان المحلي (صاف)

٦,١-	٢,٢	٥,٩	٣٢,٢	٢٤,٥	٥,٤	صافي المطالبات على الحكومة
٨,٢	٨,٠	٢٦,٣	١,٩	٢,٣-	١٨,١	المطالبات على الحكومة
٤,١	٣,٠-	٨,٣-	٢٧,٧-	١٩,٦-	٧,٥-	ودائع حكومية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (الزيادة -)
٨,٢	٨,٠	١١,٥	٢٤,٤	١,٤-	١٤,٧	المطالبات على المؤسسات العامة
١٢,٩	١٣,١	١٢,٥	١٦,٤	١٠,٦	٥,٧	المطالبات على القطاع الخاص
١١,٠	١١,٠	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	النقود وشبه النقود
١٤,٠	١٤,٠	١٨,٥	٩,٣	١٩,٦	١٢,٠	بنود أخرى (صافي الخصوم)
(%, ما لم يُذكر خلاف ذلك)						
بنود التذكيرة:						
...	...	٢٧١,٦	٢٤٩,٣	٢٠٨,٤	١٩٢,٢	انتماء مؤسسات الإقراض المتخصصة (بمليارات الريالات السعودية)
٦٣,٢	٥٨,٧	٥٥,١	٥٠,٦	٤٨,٧	٥٤,٧	نسبة ن ٣ إلى إجمالي الناتج المحلي
٨٣,٨	٨٠,٣	٧٦,٧	٧٣,٨	٧٠,٥	٧١,٩	نسبة المطالبات على القطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي
المصادر : مؤسسة النقد العربي السعودي وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.						

الجدول ٦ - المملكة العربية السعودية: مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٠٦-٢٠١٣

(%، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
القطاع المصرفي							
هيكل القطاع المصرفي							
٢٤,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٣,٠	٢٢,٠	٢٢,٠	١٦,٠
عدد البنوك المرخصة							
عدد البنوك التي تمتلك:							
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
٢٥% من إجمالي الأصول							
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠
٧٥% من إجمالي الأصول							
٦٧,٥	٦٣,٠	٦١,٥	٧١,٦	٨٥,٢	٦٦,٨	٦٩,٠	٦١,٠
إجمالي الأصول (% من إجمالي الناتج المحلي)							
منها: أصول مقومة بالعملة الأجنبية (% من إجمالي الأصول)							
١١,١	١٢,٣	١٣,٥	١٣,٦	١٥,٤	١١,٨	١٣,٧	١٥,١
إجمالي القروض (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٣٩,٩	٣٦,٣	٣٩,٨	٣٩,٢	٤٥,٨	٣٨,٢	٣٨,٢	٣٥,٢
الانتماء إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٣٨,٤	٣٤,٩	٣٠,٠	٣٧,٦	٤٤,٠	٣٦,٦	٣٥,٨	٣٢,٧
إجمالي الودائع، ما عدا الودائع بين البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)							
٥٠,٠	٤٥,٨	٤٤,٠	٤٩,٩	٥٨,٥	٤٣,٤	٤٦,٠	٤١,٩
الانتماء من البنك المركزي إلى البنوك (% من إجمالي الناتج المحلي)							
...	٠,٤
كفاية رأس المال							
١٧,٩	١٨,٢	١٧,٦	١٧,٦	١٦,٩	١٦,٠	٢٠,٧	٢٤,٩
نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر							
جودة الأصول							
٥٩,٨	٥٨,٢	٥٥,٨	٥٥,٢	٥٧,٤	٥٧,٩	٥٢,٠	٥٤,٢
صافي القروض إلى إجمالي الأصول							
١,٣	١,٩	٢,٣	٣,٠	٣,٣	١,٤	٢,١	٢,٠
إجمالي القروض المتعثرة إلى صافي القروض							
١٥٧,٤	١٤٥,١	١٣٣,٢	١١٥,٧	٨٩,٨	١٥٣,٣	١٤٢,٩	١٨٢,٣
مجموع المخصصات إلى إجمالي القروض المتعثرة							
٣,٤-	٣,٧-	٣,٠-	٢,٧-	١,٤	٣,٨-	٣,٥-	٦,٢-
صافي القروض المتعثرة إلى مجموع رأس المال ١							
مجموع مخصصات خسائر القروض (% من مجموع القروض)							
٢,١	٢,٨	٣,١	٣,٥	٣,٠	٢,١	٣,٠	٣,٦
قروض قطاع العقارات والتشييد إلى مجموع القروض							
٦,٨	٧,٥	٨,١	٧,٢	٦,١	٧,٣	٧,٣	٧,٦
قروض قطاع الصناعات التحويلية إلى مجموع القروض							
١٢,٥	١٢,٦	١٣,٠	١١,٦	١٠,٢	١٠,٧	٩,١	٧,٦
حسابات الطوارئ والحسابات خارج الموازنة إلى مجموع الأصول							
٩٠,٨	٩١,٧	٩٦,٢	٩١,٤	٨١,٠	٩٦,٠	٩٦,٦	٩١,٥
الربحية							
٦,٥	٨,٤	١٨,٤	٢,٦-	١٠,٤-	١,١-	١٢,٧-	٣٥,٣
الأرباح (التغير %)							
٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٥	١,٩	٢,٧	٢,٨	٤,٣
متوسط العائد على الأصول قبل خصم الضرائب							
١٤,٣	١٤,٥	١٤,٥	١٧,٧	١٣,٧	٢٠,٥	٢٢,٣	٣٠,٤
العائد على أسهم رأس المال							
٤٧,٧	٤٧,٠	٤٦,٩	٥٢,٧	٥٥,٤	٥١,١	٣٨,٧	٣١,٠
النفقات بخلاف الفائدة إلى مجموع الدخل ٢							
٣,٥	٣,٧	٤,٤	٤,٣	٤,٤	٤,٠	٣,٢	٤,١
متوسط هامش الإقراض							

السيولة								
٢١,٥	٢٣,٧	٢٢,٦	٢٤,٧	٢٥,٣	٢٢,٠	٢١,٧	٢٥,٤	الأصول السائلة إلى مجموع الأصول
٣٣,١	٣٦,٤	٣٧,٠	٣٦,٤	٣٦,٥	٣٠,٦	٢٧,٧	٤٠,٠	الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل ^٣
١٢٩,٢	١٣٢,٠	١٣٥,٩	١٣٦,٠	١٢٨,٥	١٢٤,٠	١٣٦,٣	١٣٧,٤	ودائع العملاء إلى صافي القروض
٦١,١	٥٩,٨	٥٨,١	٥٣,٨	٤٦,١	٤٠,٥	٤٣,٤	٤١,٢	الودائع تحت الطلب إلى مجموع الودائع
الحساسية لمخاطر السوق								
١٥,٠	١٧,٣	١٤,٦	١٣,٠	١٦,١	١٥,٥	١٥,٤	١٩,٣	الودائع المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الودائع
١٠,٤	١١,٦	١٢,٣	١٣,٣	١٤,٠	١٤,٠	١٢,٥	٨,٧	القروض المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع القروض
٣٤,٦	٤١,٣	٤٧,٩	٤٢,٢	٣٩,٢	٥٤,٥	٥٣,٠	٤٩,٢	حسابات الطوارئ والحسابات خارج الموازنة المقومة بالعملة الأجنبية إلى مجموع الأصول
٦,٣	١,٧	٦,٧	١٠,٢	٨,٦	٤,٥	٣,١	٣,٠	صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية إلى رأس المال
سوق الأسهم								
رأس المال السوقي للأسهم المقيدة في البورصة (% من إجمالي الناتج المحلي)								
٦٢,٥	٥٠,٩	٥٠,٦	٦٧,١	٧٤,٣	٤٧,٤	١٢٤,٨	٨٦,٩	
٢٥,٥	٦,٠	٣,١-	٨,٢	٢٧,٥	٥٦,٥-	٣٩,١	٥٢,٥-	المؤشر العام لأسعار سوق الأسهم (التغير %)
٢٢,٠	٠,٤	١٢,٧-	٦,٦	١٥,٣	٥٥,٦-	٣١,٠	٤٢,٧-	مؤشر أسعار أسهم البنوك (التغير %)
المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي								
^١ الإثارة السالبة تعبر عن تجاوز المخصصات لإجمالي القروض المتعثرة.								
^٢ مجموع الدخل يشمل صافي الدخل من الفائدة وإجمالي الدخل من مصادر غير الفائدة.								
^٣ الخصوم قصيرة الأجل تشمل الودائع تحت الطلب التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٩٠ يوماً أو أقل، أما الأصول السائلة فتشمل النقد والذهب والسندات الحكومية السعودية وأذون الخزانة، والودائع بين البنوك التي يحل أجل استحقاقها في غضون ٣٠ يوماً.								

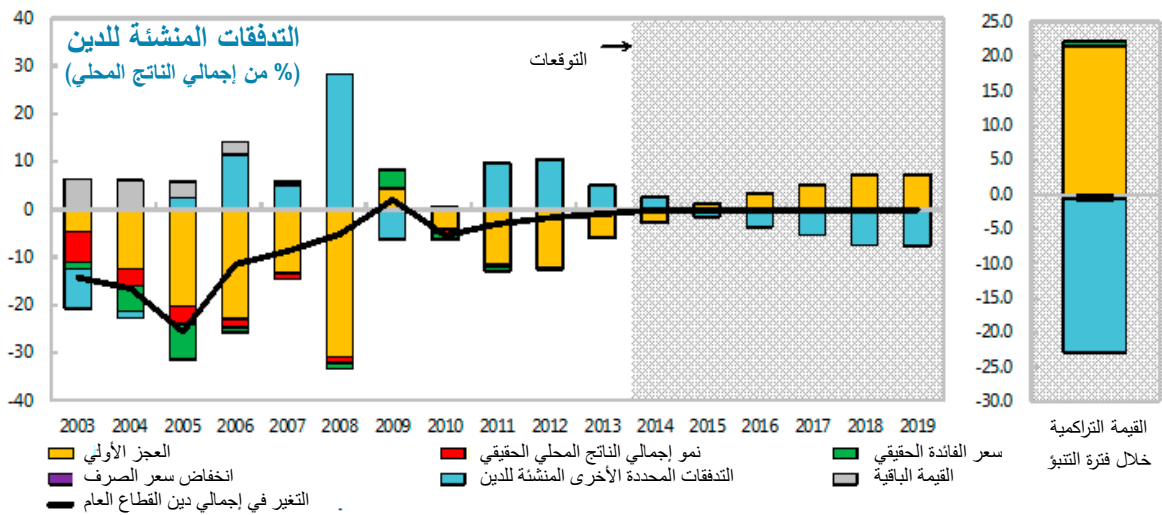
الملحق الأول: عملية استمرارية القدرة على تحمل الدين

المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل دين القطاع العام - السيناريو الأساسي (% من إجمالي الناتج المحلي ما لم يُذكر خلاف ذلك) مؤشرات الدين والاقتصاد والسوق ١/

	التوقعات						الأرقام الفعلية		
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٣
إجمالي الدين العام الاسمي									٢٩,٢
في ١٩ مارس ٢٠١٤	٢,١	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٦	٢,٧	٣,٦	
فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية	٧,٤	٧,٣	٥,٢	٣,٥	١,٤	٢,٥-	٤,٩-	١٠,١-	٤,٦-
مؤشر سندات الأسواق الصاعدة العالمي (نقطة لأساس) ٢/	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٥	٤,٦	٤,٥	٥,٨	٦,٤
٩٤									
عقد مبدلة مخاطر الائتمان لخمس سنوات (نقطة أساس) ٦٣	٠,٥	٠,٣	٠,١-	٠,٩-	١,٤-	٠,٤-	١,٩-	٣,٦	٨,٤
التصنيفات الأجنبية المحلية	٤,٩	٤,٨	٤,٤	٣,٤	٣,٠	٤,١	٢,٠	٩,٦	١٥,٥
موديز Aa / ٣ - AA									
أند بور AA	٥,٥	٥,٢	٥,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٧	٤,٧	٤,٥	٥,١
قيمتين									
سر الفائدة الفعلي (%) ٤/									

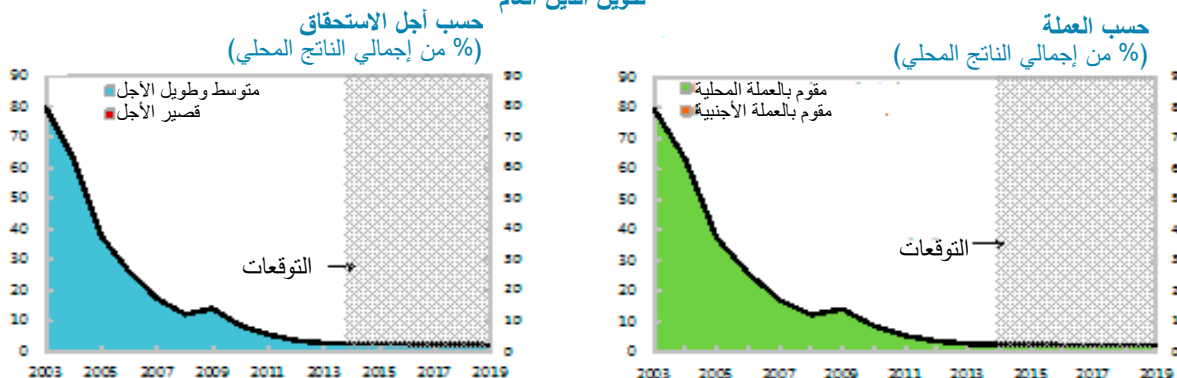
المساهمة في تغيرات الدين العام

	التوقعات						الأرقام الفعلية		
	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١-٢٠١٣
التغير في إجمالي دين القطاع العام	٠,٦-	٢,٢	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٠,١-	٠,٩-	١,٨-	٩,٨-
التدفقات المحددة المنشئة للدين	٠,٦-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٩-	٢,٤-	١٢,٠-
العجز الأولي	٢١,٥	٧,٣	٧,١	٥,٠	٣,٤	١,٣	٥,٩-	١٢,٢-	١٢,٧-
الإيرادات والمنح الأولية (بخلاف الفوائد)	٢١١,٠	٣٠,٧	٣٢,٣	٣٤,٠	٣٥,٨	٣٧,٩	٤٠,٢	٤٥,٣	٤٢,٢
التدفقات الأولية (بخلاف الفوائد)	٢٣٢,٥	٣٨,٠	٣٩,٥	٣٩,٠	٣٩,٢	٣٧,٥	٣٥,٣	٣٣,١	٢٩,٥
ديناميكية الدين التلقائية ٥/	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣-	٣,٨-
فروق أسعار الفائدة/النمو ٦/	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٣-	٣,٨-
منها: سعر الفائدة الحقيقي	٠,٨	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٠	١,٧-
منها: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٠,٦-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,١-	٠,٣-	٢,٢-
انخفاض سعر الصرف ٧/
التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين	٢٢,٢-	٧,٤-	٧,٣-	٥,٢-	٣,٥-	١,٤-	٤,٩	١٠,١	٤,٦
تراكم الودائع	٢٢,٢-	٧,٤-	٧,٣-	٥,٢-	٣,٥-	١,٤-	٤,٩	١٠,١	٤,٦
الالتزامات الاحتمالية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
حد (٢) (مثل فروض آلية الاستقرار الأوروبية ومنطقة اليورو)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
القيمة الباقية، بما في ذلك التغير في الأصول ٨/	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٢,٢

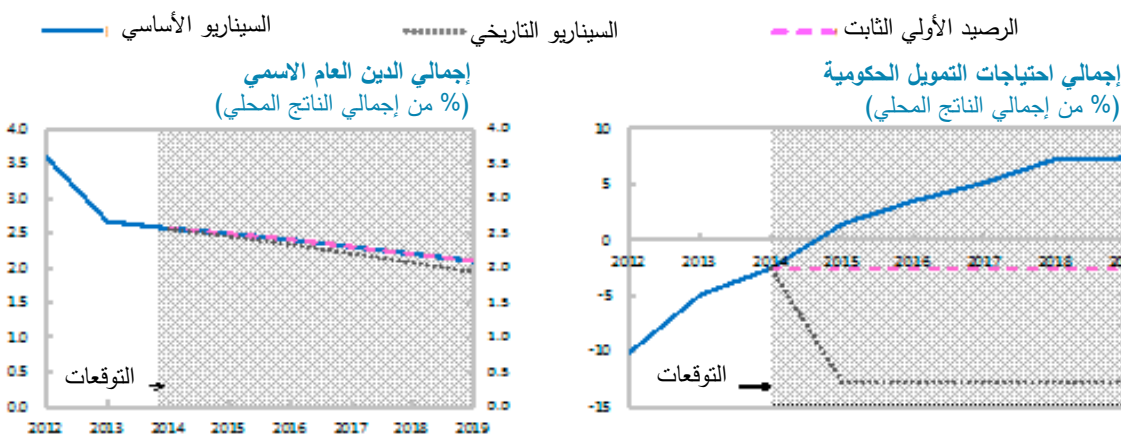


المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي
١ يعرف القطاع العام بالحكومة العامة
٢ استناداً إلى البيانات المتاحة
٣ فروق أسعار الفائدة طويلة الأجل على السندات الأمريكية
٤ بحسب مدفوعات الفائدة مقسومة على رصيد الدين (ما عدا الضمانات) في نهاية السنة السابقة
٥ تشتق بصيغة $(r - \pi(1+g) - g + ae(1+r)) / (1+g+\pi+gr)$ في نسبة الدين في الفترة السابقة حيث r = سعر الفائدة، π = معدل نمو انخفاض إجمالي الناتج المحلي، و g = معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٦ ae = نسبة الدين المقوم بالعملة الأجنبية، و e = انخفاض سعر الصرف الاسمي (مقياساً بارتفاع قيمة الدولار الأمريكي بالعملة المحلية).
٧ تشتق مساهمة سعر الفائدة الحقيقي من المقام في الحائضية $ae / (1+g)$ على أساس $(r - \pi(1+g) - g)$ ومساهمة النمو الحقيقي على أساس g .
٨ تتضمن التغيرات في الأصول والبرادات الفوائد (إز وجت). والنسبة للتوقعات، تتضمن التغيرات في سعر الصرف خلال فترة التوقعات.
٩ بافتراض بقاء المتغيرات الأساسية (نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وسعر الفائدة الحقيقي وغيرها من التدفقات المحددة الأخرى المنشئة للدين) عند مستواها في سنة التوقعات الأخيرة.

المملكة العربية السعودية: تحليل استمرارية القدرة على تحمل الدين العام - تكوين الدين العام والسيناريوهات البديلة



السيناريوهات البديلة



الافتراضات الأساسية (%)

٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	السيناريو التاريخي	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	السيناريو الأساسي
٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٦,٠	٤,٦	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٤	٤,٥	٤,٦	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٩	١,٤	٠,٤	التضخم المحسوب من مخفض إجمالي الناتج المحلي	٠,٥	٠,٣	٠,١	٠,٩	١,٤	٠,٤	التضخم المحسوب من مخفض إجمالي الناتج المحلي
٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٢,٩	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٤	٣,٢	٢,٩	تضخم مؤشر أسعار المستهلكين
١٢,٨	١٢,٨	١٢,٨	١٢,٨	١٢,٨	٢,٧	الرصيد الأولي	٧,٣	٧,١	٥,٠	٣,٤	١,٣	٢,٧	الرصيد الأولي
٥,٥	٥,٢	٥,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٧	سعر الفائدة الفعلي	٥,٥	٥,٢	٥,٠	٤,٩	٤,٨	٤,٧	سعر الفائدة الفعلي

المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي

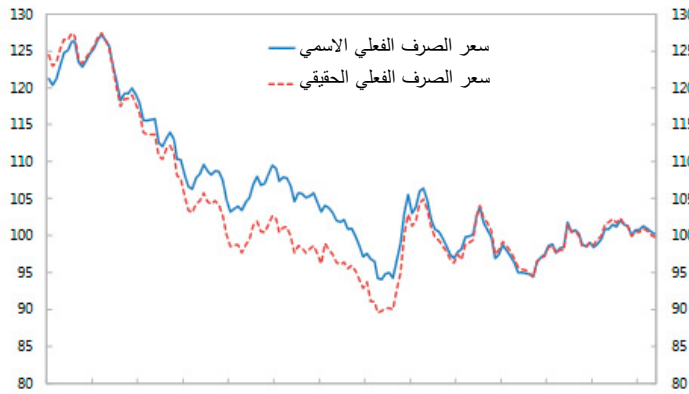
الملحق الثاني: استمرارية المركز الخارجي وتقييم سعر الصرف

يرى خبراء الصندوق أن الربط بالدولار الأمريكي ملائم في ظل هيكل الاقتصاد السعودي في الوقت الحالي. ومن شأن التقديرات التي تقوم على استخدام منهجيات تقييم الحساب الجاري والمعدة خصيصاً لكي تتوافق مع أوضاع البلدان المصدرة للنفط أن تعطي نتائج غير حاسمة بشأن ما إذا كان المستوى الذي بلغه فائض الحساب الجاري ملائماً أم لا، رغم أن هذه التقديرات تشير إلى أن سعر الصرف الحقيقي يتسق مع علاقته مع أسعار النفط الحقيقية في الأجل الطويل. وفي المقابل، يرى الخبراء أنه لا توجد أدلة دامغة على وجود اختلال في سعر الصرف.

١- انخفض فائض الحساب الجاري في عام ٢٠١٣ بسبب انخفاض إيرادات النفط. فقد انخفض الفائض ليصل إلى ١٨% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٢٢% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢ حيث ظلت أحجام الصادرات النفطية ثابتة وانخفضت أسعار الصادرات بنسبة ٣,٤%. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار النفط على المدى المتوسط بينما يُتوقع انخفاض أحجام الصادرات النفطية على نحو طفيف نتيجة ارتفاع ناتج الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. ويعني ذلك انخفاض فائض الحساب الجاري إلى حد كبير في المستقبل (٧% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩). وعلى المدى الطويل، سيتحدد مركز الحساب الجاري حسب طبيعة استراتيجية التنمية المختارة - وتحديدًا الموازنة بين ادخار الإيرادات النفطية في الخارج لتوليد تدفقات دخل للأجيال القادمة والاستثمار المحلي (العام والخاص) - وحسب دور المملكة بوصفها المنتج الذي يوازن بين العرض والطلب في سوق النفط العالمية التي تحدد معدل استخراج النفط.

٢- وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت حصة المملكة من الصادرات غير النفطية في الصادرات غير النفطية العالمية، حيث واصلت الحكومة التنوع الاقتصادي، ولا سيما في قطاع البتروكيماويات. ورغم ارتفاع حجم الصادرات غير النفطية للمملكة، فقد بلغت حوالي ثلث ١% من الصادرات غير النفطية العالمية في ٢٠١٣. ومن حيث مؤشرات التعرض للمخاطر الخارجية، يعد الوضع الخارجي للمملكة جيد جداً. فقد غطت احتياطيائ النقد الأجنبي واردات ٣٥ شهراً و ١٧٤% من النقود بمعناها الواسع في

أسعار الصرف الفعلية الحقيقية والاسمية، ديسمبر ٢٠٠٠-إبريل ٢٠١٤
(المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠؛ الزيادة تمثل ارتفاع في سعر الصرف)



ديسمبر ٢٠٠٠ ديسمبر ٢٠٠١ ديسمبر ٢٠٠٢ ديسمبر ٢٠٠٣ ديسمبر ٢٠٠٤ ديسمبر ٢٠٠٥ ديسمبر ٢٠٠٦ ديسمبر ٢٠٠٧ ديسمبر ٢٠٠٨ ديسمبر ٢٠٠٩ ديسمبر ٢٠١٠ ديسمبر ٢٠١١ ديسمبر ٢٠١٢ ديسمبر ٢٠١٣

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

٢٠١٣، بينما بلغت الأصول الخارجية ١٣٠% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٢ وبلغت الخصوم الخارجية ٣٤% من إجمالي الناتج المحلي (منها استثمارات حافظة واستثمارات أخرى بنسبة ٧% من إجمالي الناتج المحلي). وتهيمن التدفقات الداخلة من الاستثمار المباشر، والائتمانات التجارية، وتدفقات الحافظة الخارجة على الحساب المالي، بعد استبعاد الاحتياطيائ الرسمية. وقد تم تخفيض بنود السهو والخطأ، التي كانت كبيرة وسالبة دائماً في الماضي، لتصل إلى ٠,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٣ نتيجة زيادة تغطية تدفقات الاستثمارات الأخرى في بيانات عام ٢٠١٣.

٣- وعلى الرغم من مكاسب معدلات التبادل التجاري، فإن سعر الصرف الحقيقي قريب من مستواه في نهاية عام ٢٠٠٨. فبعد فترة من الانخفاض السنوي بنسبة ٥% في المتوسط بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، ارتفع مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي المرجح بالتجارة بنسبة ٨% في عام ٢٠٠٨، لكنه ظل دون تغيير إلى حد كبير منذ ذلك الحين. وقد ظل سعر الصرف الفعلي الاسمي يتبع على نحو وثيق نفس الاتجاه العام لسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

٤- ويشير منهج التوازن الاقتصادي الكلي إلى أن الحساب الجاري في حدود المعايير المقدرّة باستخدام عدة مواصفات مختلفة في الأجل المتوسط. ويضع منهج التوازن الاقتصادي الكلي تقديرات لأربعة مواصفات أساسية للحساب الجاري التوازني (المعيار) مستمدة من مجموعة من الأساسيات (رصيد المالية العامة عدا النفط والغاز، واحتياطيات النفط والغاز، ومعدل إعالة المسنين، ومعدل النمو السكاني، والصافي المبدئي للأصول الأجنبية مع استبعاد الدين الخارجي، والميزان التجاري النفطي، ومعدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للفرد، والدخل النسبي، والحساب الجاري التابع المتأخر) وباستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM) (راجع Beidas-Strom and Cashin. 2011). وحسبما يرد (في الجدول أدناه)، فإن التقديرات تضع مجموعة من معايير الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية بفائض يتراوح بين ٣% و١٣% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠١٩، حيث تُفضل المواصفة الثانية، التي تضع معيارا يبلغ ٦,٤%، نتيجة عدم وجود المتغير التابع المتأخر وإدراج بيانات صافي الأصول الأجنبية. كذلك نجد أن مركز الحساب الجاري المتوقع في عام ٢٠١٩ يسجل فائضا قدره ٧% من إجمالي الناتج المحلي، أي في الحدود المقدرّة لمعايير الحساب الجاري، وإن كان يفوق ذلك المستمد من المواصفة الثانية.

^١ تتأثر مقاييس التضخم، وبالتالي تقديرات سعر الصرف الحقيقي، بوجود طائفة من أوجه الدعم. كالدعم على الوقود والكهرباء والمياه وبعض المواد الغذائية.

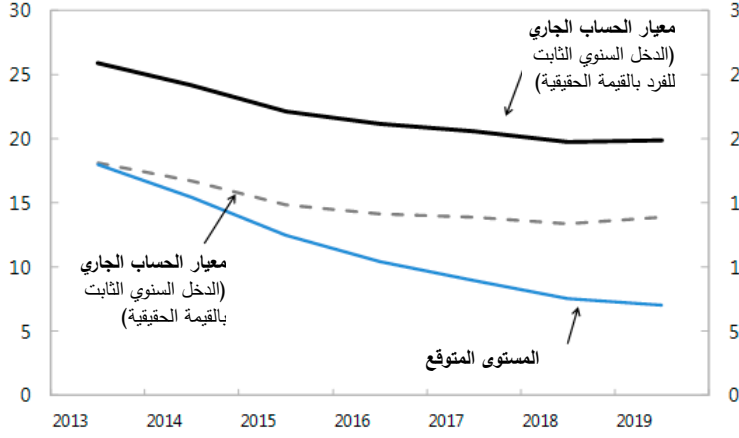
الحساب الجاري - التقدير بطريقة العزوم المعممة (GMM) والمعيار الضمني للبلدان المصدرة الصافية للنفط: المملكة العربية السعودية
(المتغير التابع: رصيد الحساب الجاري، كنسبة من إجمالي الناتج المحلي)

المواصفة ٤		المواصفة ٣		المواصفة ٢		المواصفة ١		
المساهمة في معيار الحساب الجاري ١	المعاملات بطريقة العزوم المعممة	المساهمة في معيار الحساب الجاري ١	المعاملات بطريقة العزوم المعممة	المساهمة في معيار الحساب الجاري ١	المعاملات بطريقة العزوم المعممة	المساهمة في معيار الحساب الجاري ١	المعاملات بطريقة العزوم المعممة	
٤,٤%	٠,٠٤٤	٤,٣%	٠,٠٤٣	٣,٥%	٠,٣٥	٣,٩%	٠,٠٣٩	المتغيرات المستقلة الأساسية المعتمدة لدى المجموعة الاستشارية المعنية بأسعار الصرف ثابتة
٧,٣%	٠,٣٨٣					٦,٣%	٠,٣٣٠	تابعة متأخرة
١٢,٨%	٠,٣٩١	١١,٩%	٠,٣٦٣	١٢,٦%	٠,٣٨٥	٦,٣%	٠,٨٥١	رصيد المالية العامة/رصيد المالية العامة غير النفطي/إجمالي الناتج المحلي
١٣,٤%	٠,٤٥٩	١٣,٧%	٠,٤٦٩	١٣,٣%	٠,٤٥٤	٢,٢%	٠,٠٥٣-	الميزان التجاري النفطي/إجمالي الناتج المحلي
٠,٢-	٠,٠٣٤-	٠,٢-	٠,٠٣٤-	٠,٣-	٠,٠٥٩-	١,٤%	٠,٦٩٣-	نسبة إعالة المسنين
١,٢%	٠,٥٨٩-	١,٣%	٠,٦٣٢-	١,٩%	٠,٩٣٠-	١,٦%	٠,٠٢٣	النمو السكاني
٤,٤%	٠,٠٧٣	٤,٣%	٠,٠٧١	١,٦%	٠,٠٢٢	١,٠%	٠,٠١٧-	صافي الأصول الأجنبية/إجمالي الناتج المحلي
٠,٢-	٠,٠٥٦-	٠,٣-	٠,٠٦٤-	٠,٣-	٠,٠٦٩-	٠,٢-	٠,٠٥٣-	الدخل النسبي
								النمو الاقتصادي
								متغيرات مستقلة محددة للبلدان المصدرة الصافية للنفط
١,٠%	٠,٠٠٠	١,٥%	٠,٠٠١	٠,٥%	٠,٠٠٠			الثروة النفطية
٣,٠%	٠,١٧٠-	٢,٨%	٠,١٦٠					درجة التضخم في الإنتاج النفطي
								متغيرات مستقلة إضافية
						٠,٨%	٠,٠٧٣	سعر الصرف الفعلي الحقيقي
						٠,٧-	٤,٢٦٩	معدلات التبادل التجاري
١١,١%		١٣,٠%		٦,٤%		٢,٨%		معيار الحساب الجاري التقديري (٢٠١٩)
			٧,٠%					الحساب الجاري الأساسي
٠,٦٢		٠,٦٤		٠,٦١		٠,٤٦		اختبار هانسن (test J) لضوابط المبالغة في التحديد
٠,٠٨		٠,٠٧		٠,٠٩		٠,٠٧		اختبار أرلانو-بوندي لنموذج الانحدار الذاتي (١)
٠,٦٩		٠,٧		٠,٧١		٠,٦٧		اختبار أرلانو-بوندي لنموذج الانحدار الذاتي (٢)
٦		٥		٥		٦		عدد الأدوات
٢٤		٢٤		٢٤		٢٤		عدد البلدان
٨٢		٨٢		٨٢		٨٢		المشاهدات

المصدر: دراسة "Beidas-Strom and Cashin"، بعنوان "Are Middle Eastern Current Account Imbalances Excessive؟"، وورقة العمل الصادرة عن صندوق النقد الدولي رقم ١١/١٩٥، لعام ٢٠١١. * القيمة المتوقعة/الحالية في المدى المتوسط (%).

٥- ويشير منهج استمرارية المركز الخارجي إلى أن فائض الحساب الجاري في الأجل المتوسط قد يكون منخفض جدا. ويقوم هذا المنهج على أساس أن استمرارية مسار الحساب الجاري تقتضي أن تكون القيمة الحالية الصافية لكافة أشكال الدخل (الثروة) النفطي والمالي/الاستثماري في المستقبل مساوية للقيمة الحالية الصافية لواردات السلع والخدمات مع استبعاد الصادرات غير النفطية. ودون الإخلال بهذا القيد، سوف تختار

معيار الحساب الجاري الساري والمتوقع، ٢٠١٣-٢٠١٩
(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

الحكومة مسارا للواردات، ومن ثم معيارا للحساب الجاري، يدعم تحقيق المساواة بين الأجيال - مع إتاحة قدر من المدخرات الوقائية في ظل تقلبات أسعار النفط - من خلال اتباع وتيرة ملائمة لمراكمة الأصول الأجنبية الصافية. ويتقدير الثروة النفطية في المملكة العربية السعودية عند ٦,٢ تريليون دولار،^٢ تُحسب مسارات الواردات (الدخل السنوية أو قواعد التخصيص) وفق سيناريوهين مختلفين، هما (١) الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد؛ و(٢) الدخل السنوي الحقيقي الثابت. ويُستخدم الدخل السنوي بنوعيه في الدراسات المتخصصة،^٣ ويمكن

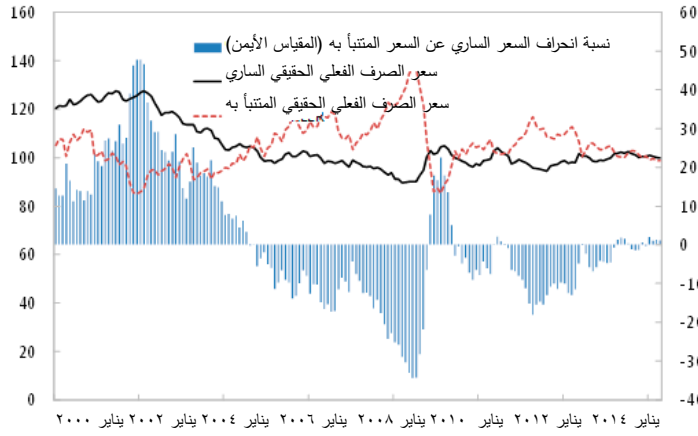
اشتقاقهما من تعظيم وظائف مرافق الخدمات الحكومية المعقولة. وتشير التقديرات إلى أن فائض الحساب الجاري يقل عما هو متوقع وفقا لقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت، وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد. ويحيط بهذه التقديرات عدم يقين شديد، كما أنها حساسة للمعاملات المفترضة. فعلى سبيل المثال، إذا تم تخفيض إيرادات النفط المستقبلية بنسبة ٨% بدلا من ٦%، فإن معياري الحساب الجاري وفقا لقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت وقاعدة الدخل السنوي الحقيقي الثابت للفرد سينخفضا إلى ٨,٥% و ١٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩ على الترتيب.

^٢ استنادا إلى التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي، فإن احتياطات النفط المثبتة في نهاية ٢٠١٢ تبلغ ٢٦٥,٩ مليار برميل. وينمو إنتاج النفط بمعدل ثابت (٢%) وسيصل إلى ذروته البالغة ١٢,٨ مليون برميل في ٢٠٢٩ قبل أن يتراجع تدريجيا (٢%). وينمو الاستهلاك المحلي للنفط بمعدل ٢%. وسوف تزداد أسعار النفط ومنخفض إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٢,٥% بعد عام ٢٠١٨، وينمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بنسبة ٥% بينما يُفترض أن يكون مجموع نمو الناتج الحقيقي ٣%. وتُخفّض إيرادات النفط المستقبلية اسميا بنسبة ٦%، وهي معدل العائد المفترض على الثروة المالية المحتفظ بها في الخارج/صافي الأصول الأجنبية، بينما يبلغ معدل النمو السكاني ١%.

^٣ راجع ورقة العمل رقم 09/281 الصادرة عن صندوق النقد الدولي: Bems, R., and I. de Carvalho Filho, 2009, "Exchange Rate Assessments: Methodologies for Oil Exporting Countries,"

٦- ويشير منهج ثالث يبحث في العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وأسعار النفط الحقيقية إلى عدم وجود اختلال في سعر صرف الريال. ونظرا لأن معظم صادرات المملكة من النفط، تُعزى التغيرات في معدلات التبادل التجاري أساسا إلى تقلبات

تقييم سعر الصرف الحقيقي التوازني، يناير ٢٠٠٠-إبريل ٢٠١٤



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

أسعار النفط الدولية. ولذلك، يمكن إعداد تقدير معقول لسعر الصرف التوازني باستخدام أسعار النفط فقط. وتبين العلاقة التساوقية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط الحقيقي أنه رغم ارتفاع سعر صرف الريال إلى حد ما عن المستوى الذي تنبأت به هذه العلاقة في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد انخفض عن المستوى الذي تم التنبؤ به في منتصف عام ٢٠٠٤، كما أنه يتسق الآن بوجه عام مع المستوى الذي تنبأت به العلاقة في الأجل الأطول.^٤

^٤ قدر الخبراء العلاقة التساوقية بين سعر الصرف الحقيقي وسعر النفط الحقيقي (باستخدام مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي كمخفف) استنادا إلى بيانات شهرية في الفترة من يناير ١٩٨٠ إلى إبريل ٢٠١٤. وهذه العلاقة المقدره مشابهة جدا لتلك الواردة في الدراسة غير المنشورة التي أعدها Cashin, Ouliaris and Poghosyan، وإن كان أعيد تقديرها باستخدام أحدث البيانات المتاحة.

الملحق الثالث: أهم توصيات التقرير التحديتي لبرنامج تقييم القطاع المالي لعام ٢٠١١

التقدم المحرز	التوصيات
تنظيم البنوك والأوراق المالية	
بناء على تقييم مؤسسة النقد العربي السعودي، يتبين أن قانون الرقابة المصرفية الحالي قد وفر أساساً قوياً للرقابة الفعالة. ولن يتعين الحصول على موافقة وزارية إلا في أوقات الضغوط الحادة وما تعتبره مؤسسة النقد بمثابة وسيلة لضمان التواصل مع مجلس الوزراء.	<ul style="list-style-type: none"> • تحديث قانون الرقابة المصرفية وإلغاء الحاجة إلى موافقة وزارية على قرارات معينة تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي.
لم يطرأ أي تغيير على هذا التشريع. غير أن مؤسسة النقد العربي السعودي تتوقع التزام البنوك بعدم تجاوز حجم الانكشاف الواحد ١٥% من رأس المال البنك واحتياطياته. وإضافة إلى ذلك، أعدت المؤسسة قواعد منقحة بشأن الانكشافات الكبيرة تستند إلى إطار الانكشافات الكبيرة الذي وضعته لجنة بازل للرقابة المصرفية، ويجري حالياً مناقشتها وسوف تكتمل صياغتها قريباً.	<ul style="list-style-type: none"> • عدم السماح بعد الآن بالانكشافات الكبيرة التي تصل إلى ٥٠% من رأسمال البنك.
قامت هيئة السوق المالية بتشكيل لجنة داخلية لمناقشة التوصيات ذات الصلة الصادرة عن برنامج تقييم القطاع المالي، بما في ذلك سياسات الإفصاح.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الشفافية التنظيمية لهيئة السوق المالية من خلال الكشف التام عن إجراءات الإنفاذ، والتفسيرات، وقواعد التمويل.
الاستقرار النظامي	
تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي حالياً على إعداد نموذج رسمي للتنبؤ بالسيولة.	<ul style="list-style-type: none"> • استحداث إطار رسمي للتنبؤ بالسيولة.
نشرت مؤسسة النقد العربي السعودي "وضع الاستثمار الدولي" في عام ٢٠١٢ (على أساس سنوي)، وقدمت عشر مؤشرات أساسية للسلامة المالية إلى صندوق النقد الدولي بدءاً من مارس ٢٠١٣، وتعتزم تقديم بيانات مصرفية موحدة وحسب الموقع إلى بنك التسويات الدولية.	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين بيانات الأنشطة المالية للبنوك والشركات عبر الحدود.
لا توجد خطط لزيادة مخزون الأوراق المالية الحكومية أو الاحتفاظ بمخزون ثابت منها. غير أن كيانات القطاع العام زادت مؤخرًا من إصدارات الصكوك، وهو ما قد يسهم في النهاية في إنشاء معيار حكومي بديل.	<ul style="list-style-type: none"> • الاحتفاظ بمخزون ثابت من الأوراق المالية الحكومية، والإصدارات الدورية للمساعدة على توفير رகيزة لمنحى عائد قوي.
ترى الحكومة أن الإطار القانوني الحالي كاف ويحقق الغرض منه.	<ul style="list-style-type: none"> • استحداث قانون نظم الدفع.
صدر في نوفمبر ٢٠١١ مجموعة من القواعد التفصيلية التي تجعل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باستخدام مجموعة واسعة من الصدمات، ومنها صدمات السيولة، على أساس منتظم وإدراج الدروس المستفادة في عملية الرقابة.	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باستخدام مجموعة واسعة من الصدمات، ومنها صدمات السيولة، على أساس منتظم وإدراج الدروس المستفادة في عملية الرقابة.
ترى مؤسسة النقد العربي السعودي أن نظام الرقابة الميدانية الحالي كاف كنظام للإنذار المبكر. وأنشأت المؤسسة قسماً مخصصاً لاستقرار المالي في عام ٢٠١٣ يعمل على وضع مؤشر داخلي للسلامة الاحترازية الكلية.	<ul style="list-style-type: none"> • وضع نظام رسمي للإنذار المبكر في القطاع المصرفي
تشارك مؤسسة النقد العربي السعودي مشاركة فعالة في المحافل الدولية التي تتناول أطر السلامة الاحترازية الكلية وقد أجرت دراسة تفصيلية لتحديد المتطلبات الرئيسية والتطورات الدولية في البلدان النظيرة وغيرها. ولم يتم تحديد الإطار العام بعد، لكنه سينطوي على التنسيق والتعاون بين مؤسسة النقد وهيئة السوق المالية ووزارة المالية.	<ul style="list-style-type: none"> • وضع إطار أكثر منهجية وشفافية للسياسات الاحترازية الكلية، والاستعانة بالعمل في المحافل الدولية.
سوف تجري السلطات تقييماً لمدى الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة لتعزيز إطار تسوية الأوضاع المصرفية الحالي.	<ul style="list-style-type: none"> • تعزيز الإطار القانوني لتسوية أوضاع البنوك المتعثرة

زيادة فرص الحصول على التمويل والحفاظ على الاستقرار المالي	
<p>على الرغم من استمرار نمو قروض الإسكان، فإن مؤسسة النقد العربي السعودي ترى أن التدابير الاحترازية المعمول بها حالياً سوف تضمن توشي البنوك الحرص في إدارة المخاطر المصاحبة. وقد تم فرض حد أقصى لنسب القروض إلى القيمة وهو ٧٠% بموجب قانون الرهن العقاري الجديد الذي سيبدأ سريانه في نوفمبر ٢٠١٤. وسوف يتم منح تراخيص لشركات التمويل العقاري التي يمكن أن تدخل إلى السوق، كما ستخضع لرقابة مؤسسة النقد العربي السعودي.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • مع التوسع في التمويل العقاري في المستقبل، ينبغي ضمان سلامة القروض من خلال التدابير الاحترازية القوية، لا سيما بتخفيض نسب القروض إلى القيمة ونسب خدمة الدين المسموح بها.
<p>لا يوجد في الوقت الحالي أي خطط تسمح للبنوك بإدارة محفظة استثمارات صندوق التنمية العقارية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • التعاقد مع البنوك لإدارة حوافض صندوق التنمية العقارية القائمة والجديدة على حد سواء.
<p>تأسست وزارة مستقلة للإسكان لكي تنظر في هذه الأمور وغيرها من القضايا ذات الصلة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • استكمال إصلاح نظام الرهن العقاري من خلال إنشاء مرصد لسوق الإسكان، وتطوير خيارات إرشاد المستهلكين، وتعزيز نشاط "المطور العقاري".
<p>لم يعد صندوق التنمية العقارية يقبل طلبات جديدة، حيث تتعامل وزارة الإسكان مع هذه الطلبات. وبالنسبة للقروض المعتمدة الحالية، ينظر صندوق التنمية العقارية في عدة خيارات لترسيخ اندماجه في القطاع المصرفي، بما في ذلك تسهيل التمويل طويل الأجل. وتضع وزارة الإسكان خططا تفصيلية لاستخدام مبلغ ٢٥٠ مليار ريال في تطوير قطاع الإسكان. وسوف يتم إنشاء شركة لإعادة التمويل العقاري تابعة لصندوق الاستثمارات العامة.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إعداد حلول تمويلية طويلة الأجل لتمويل الرهن العقاري، تبدأ بتسهيل إعادة التمويل.
<p>ستجري الحكومة تقييما لمدى الحاجة إلى دراسة هذا الاقتراح بقدر أكبر من التعمق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إنشاء سجل حديث وإلكتروني وموحد للضمانات المنقولة.
<p>صدر قانون الرهن العقاري الذي يتضمن قانون الإنفاذ.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار وتطبيق مشروع قانون الإنفاذ الذي تُستحدث بموجبه محاكم الإنفاذ المتخصصة التي تعمل وفق إجراءات صارمة محددة زمنياً.
<p>تم إلزام جميع البنوك بإنشاء وحدات مستقلة معنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتسنى لها التعامل بفعالية أكبر مع عمليات تمويل هذه المشروعات.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الإشراف عن كثب على جودة أداء الوحدات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في البنوك، بما في ذلك متابعة نظم التصنيف الداخلي والإجراءات الإلكترونية.
التأمين، ومؤسسات الاستثمار، وأسواق رأس المال	
<p>عجلت مؤسسة النقد العربي السعودي إقرار جميع اللوائح المتعلقة، باستثناء لائحة حوكمة الشركات التي لا تزال في مرحلة الإعداد. وهناك لانتحان في المرحلة النهائية للنشر، وهما: اللائحة الاكتوارية ولائحة لجنة التدقيق.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الانتهاء من صياغة اللائحة التنظيمية المتعلقة لأنشطة التأمين وإصدارها.
<p>تجتمع مؤسسة النقد العربي السعودي ومجموعة العمل المشتركة بصورة منتظمة وتجري الآن المرحلة النهائية لتحسين تنفيذ التأمين عن المسؤولية القانونية للطرف الثالث. وسوف يصدر قريبا تشريع يستلزم التأمين الشامل على المركبات الحكومية (غير العسكرية).</p>	<ul style="list-style-type: none"> • تحسين تنفيذ التأمين الإلزامي على المركبات عن المسؤولية القانونية للطرف الثالث.
<p>لم يطرأ أي تغيير على سياسات الإفصاح في المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. وقد شكلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لجنة لمناقشة قضايا الإفصاح.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • الإفصاح عن سياسات الاستثمار، والمحافظ الاستثمارية، وأداء محافظ استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
<p>لا يوجد لدى المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أي خطط للاستعانة بمصادر خارجية لإدارة جانب من محافظ استثماراتها المحلية. ويستعان إلى حد كبير بالمصادر الخارجية لإدارة حافظات الاستثمارات الأجنبية.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة محافظ استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
<p>تنظر هيئة السوق المالية والمجلس الاقتصادي الأعلى في السماح للمؤسسات الاستثمارية الأجنبية بالاستثمار المباشر في السوق المالية السعودية "تداول".</p>	<ul style="list-style-type: none"> • السماح لمؤسسات الاستثمار الأجنبية بالاستثمار المباشر في السوق المالية السعودية "تداول".



المملكة العربية السعودية

تقرير خبراء الصندوق حول مشاورات المادة الرابعة لعام

٢٠١٤ - ملحق معلومات

٢٥ يونيو ٢٠١٤

من إعداد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
(بالتشاور مع إدارات أخرى)

المحتويات

- ٢ العلاقات مع صندوق النقد الدولي
- ٥ العلاقات مع مجموعة البنك الدولي
- ٧ قضايا إحصائية

العلاقات مع صندوق النقد الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٤)

حالة العضوية: انضمت إلى عضوية الصندوق في ٢٦ أغسطس ١٩٥٧؛ وقبلت الالتزامات التي تنص عليها المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس الصندوق.

حساب الموارد العامة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من الحصة
الحصة	٦٩٨٥,٥٠	١٠٠,٠٠
حيازات الصندوق من العملة	٥١٤٣,٢٦	٧٣,٦٣
مركز شريحة الاحتياطي	١٨٤٢,٢٦	٢٦,٣٧
الإقراض للصندوق	١٤٣٣,٤٧	
الاتفاقات الجديدة للاقتراض		

إدارة حقوق السحب الخاصة	بملايين وحدات حقوق السحب الخاصة	% من المخصصات
صافي المخصصات التراكمية	٦٦٨٢,٥٠	١٠٠,٠٠
الحيازات	٦٢٦٤,٤٧	٩٣,٧٤

لا يوجد عمليات الشراء والقروض القائمة:

لا يوجد آخر الترتيبات المالية:

المدفوعات المتوقعة للصندوق

(بملايين حقوق السحب الخاصة؛ على أساس الاستخدام الحالي لموارد الصندوق والحيازات الحالية من حقوق السحب الخاصة)

المرحلة المقبلة					
٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أصل الدين
٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٤٠	الرسوم/الفائدة
٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٥٩	٠,٤٠	المجموع

الإقراض للصندوق والمنح:

وافقت المملكة العربية السعودية على التعديلات التي أُدخلت على قرار الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB) وزيادات الترتيبات الائتمانية للمشاركين، كما وافق عليها المجلس التنفيذي في ١٢ إبريل ٢٠١٠ (قرار المجلس التنفيذي رقم (10/35)-14577)، والتي يزيد بموجبها ترتيبها الائتماني في الاتفاقات الجديدة للاقتراض بصيغتها الموسعة ليصل إلى ١١,١٣ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، مقابل الترتيب الحالي وقيمه ١,٧٦ مليار وحدة حقوق سحب خاصة. وفي ٣١ مايو ٢٠١٤ وصل مقدار المبلغ القائم الحالي ١٤٣٣,٤٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. ويرتبط الصندوق أيضا مع المملكة في اتفاق إقراض مصاحب للاتفاقات العامة للاقتراض (GAB) بما يعادل ١,٥ مليار وحدة حقوق سحب خاصة، والذي تم تجديده لمدة خمس سنوات أخرى اعتبارا من ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٨. وكانت المملكة قد وافقت في مارس ٢٠٠١ على دعم الصندوق الائتماني لتسهيل النمو والحد من الفقر ومبادرة "هبييك" باستثمارات بلغ مجموعها ٩٤,٤ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفي إبريل ٢٠٠٦، زيد حجم هذه الاستثمارات باستثمارات إضافية قدرها ٣٨,٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة لتوفير ٤٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بصافي القيمة الحاضرة في نهاية ٢٠٠٥) في شكل موارد إعانة لدعم "تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية". وإضافة إلى ذلك، وافقت المملكة في إبريل ٢٠٠٥ على تقديم مساهمة في هيئة منحة بمبلغ ٤ مليون دولار أمريكي (بما يعادل ٢,٦ مليون وحدة حقوق سحب خاصة) لدعم موارد "المساعدة الطارئة لمواجهة الكوارث الطبيعية" للبلدان منخفضة الدخل. وفي مايو ٢٠١٢ تعهدت المملكة بتقديم مساهمة جديدة في هيئة منحة بمبلغ قدره ١٦,٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة على سبيل المساهمة في الموارد الموجهة لدعم "الصندوق الائتماني لتسهيل النمو والحد من الفقر"، على أن يتم صرفها في نهاية ديسمبر ٢٠٢١. وفي أكتوبر ٢٠١٢ وأكتوبر ٢٠١٣ قدمت مساهمات دعم إضافية للصندوق الائتماني لتسهيل النمو والحد من الفقر من خلال تحويل كامل حصتها من توزيع الاحتياطيات العامة التي تمثل الأرباح الاستثنائية لبيع الذهب، وبلغت في مجملها ٧١,٨٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة. وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للإقراض، قام صندوق النقد الدولي في مايو ٢٠١١ بصفته أمينا للصندوق الائتماني لتسهيل النمو والحد من الفقر بعقد اتفاق اقتراض مع "مؤسسة النقد العربي السعودي"، توفر المملكة بموجبه موارد جديدة للإقراض بمبلغ يصل إلى ٥٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

ترتيب سعر الصرف

تطبق المملكة العربية السعودية نظام سعر صرف لا يفرض قيودا على أداء المدفوعات والتحويلات لأغراض المعاملات الدولية الجارية. وقد تم ربط الريال السعودي رسميا بالدولار الأمريكي اعتبارا من يناير ٢٠٠٣ حيث يصنف ترتيب الصرف كترتيب ربط تقليدي. وكان الريال السعودي قبل ذلك مربوطا رسميا بحقوق السحب الخاصة بسعر ٤,٢٨٢٥٥ ريال سعودي لكل وحدة حقوق سحب خاصة، مع هامش تقلب بنسبة ٧,٢٥% بالرغم من ربطه واقعيا بالدولار الأمريكي منذ عام ١٩٨٦ بسعر وسيط قدره ٣,٧٤٥٠ ريال سعودي لكل دولار. وتطبق المملكة قيود صرف مرتبطة بالنواحي الأمنية إعمالا لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٢٦٧ و ١٣٧٣.

آخر جولة من مشاورات المادة الرابعة

تُعقد مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية على أساس الدورة الزمنية الاعتيادية البالغة مدتها ١٢ شهرا. وقد عقدت آخر جولة من هذه المشاورات خلال الفترة ٥-١٨ مايو ٢٠١٣ في الرياض. وقد استعرض المجلس التنفيذي تقرير الخبراء في ٨ يوليو ٢٠١٣ وتم نشره في ٢٤ يوليو ٢٠١٣.

<http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40817.0>

المساعدة الفنية:

<p>تطوير البيانات الوصفية في النظام العام لنشر البيانات، ٢٦ يناير-٦ فبراير ٢٠٠٨. مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، ٢٢-٢٣ يناير ٢٠١١. إحصاءات ميزان المدفوعات، ١٢-٢٣ مارس ٢٠١١. إحصاءات الحسابات القومية، ٨-١٨ إبريل ٢٠١٢. إحصاءات ميزان المدفوعات، ١١-٢٢ نوفمبر ٢٠١٢. تقييم الممارسات ذات الصلة بالمعيار الخاص لنشر البيانات، ٩-١٩ مارس ٢٠١٣ مبادرة مجموعة العشرين المعنية بفجوات البيانات، ٢٧-٢٨ مايو ٢٠١٤</p>	<p>إدارة الإحصاءات</p>
<p>اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، ٩-٢١ يناير ٢٠١٠.</p>	<p>إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية</p>
<p>خيارات فرض الضريبة غير المباشرة، ٢٥ فبراير-١١ مارس ٢٠٠٦. الإدارة المالية العامة والإحصاءات، بالتعاون مع إدارة الإحصاءات، ١٦-٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦. الإدارة الضريبية، ٦-١٩ نوفمبر ٢٠٠٦. تعزيز إصلاحات عملية الميزانية، ٢٢ يناير-٢ فبراير ٢٠٠٨. مؤسسات الموازنة ودليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (بالمشاركة مع إدارة الإحصاءات)، ٢-٥ يونيو ٢٠١٢.</p>	<p>إدارة شؤون المالية العامة</p>
<p>دورة تدريبية حول دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١، إبريل ٢٠١٣ حلقة تدريبية تطبيقية حول قواعد رصد المالية العامة الهيكلية كمرشد للسياسات، فبراير ٢٠١٤</p>	
<p>تم إيفاد البعثة الرئيسية لبرنامج تقييم القطاع المالي في يناير ٢٠٠٤. تم نشر "تقييم استقرار القطاع المالي" في ٥ يونيو ٢٠٠٦. وتم نشر تحديث "تقييم استقرار القطاع المالي" في ١٨ إبريل ٢٠١٢ (http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2006/cr06199.pdf). تحديث بيانات "برنامج تقييم القطاع المالي" في ١٦-٣٠ إبريل ٢٠١١. وتم نشر تقييمات مفصلة لمدى مراعاة المعايير والمواثيق في ١٩ يوليو ٢٠١٣. (http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40793.0) (http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=40794.0)</p>	<p>برنامج تقييم القطاع المالي</p>

ممثل مقيم

لا يوجد ممثل مقيم في المملكة العربية السعودية.

العلاقات مع مجموعة البنك الدولي

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٤)

البنك الدولي

لا يزال برنامج التعاون الفني (TCP) التابع للبنك الدولي مستمرا منذ عام ١٩٧٥ في إسداء المشورة على مستوى السياسات إلى المملكة العربية السعودية والمساهمة في تطوير قدراتها وتوفير الدعم لتنفيذ جهود التنمية على أساس التعويض عن المصروفات.

ويهدف برنامج التعاون الفني إلى مساعدة المملكة على معالجة التحديات الإنمائية التي تواجهها والمتمثلة في توفير فرص عمل إنتاجية لمواكبة النمو السكاني السريع؛ وتحسين أداء نظامي التعليم والرعاية الصحية لتلبية الاحتياجات المتغيرة؛ وتعزيز عملية تقديم الخدمات العامة ومنها المياه والكهرباء والمواصلات؛ وتقوية القدرات في المؤسسات الوطنية والبلدية، وقطاع السياحة.

وخلال الشهور الأخيرة، استكملت الأنشطة الاستشارية في المجالات التالية: الإدارة المالية العامة، واستراتيجية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، واستراتيجية التنوع الاقتصادي، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والقواعد التنظيمية للتمويل الإسكاني. ومن الأنشطة ذات الأولوية في البرنامج الجاري: العمل المتعلق بسياسة التوظيف، بما في ذلك التركيز على إعانات البطالة؛ والحلقات التطبيقية حول قضايا جودة التعليم وتقييمه وإلغاء مركزيته؛ ووضع البدائل التمويلية لتشجيع الاستثمارات في مجالات كفاءة الطاقة؛ وتحديث استراتيجية قطاع المياه وبناء توافق في الآراء حولها؛ ووضع خطة لتنفيذ استراتيجية الموائى الوطنية؛ وتقديم المشورة بشأن إنشاء هيئة للنقل العام كهيئة تنظيمية جديدة.

مؤسسة التمويل الدولية

شهدت أنشطة "مؤسسة التمويل الدولية" في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة داخل المملكة ومن خلال التعاون مع المستثمرين السعوديين في الخارج. وتتماشى هذه الأنشطة مع الأهداف الثلاثة التالية:

تشجيع مزاولة أعمال مختارة في المملكة العربية السعودية

تتمثل استراتيجية الاستثمار التي تتبعها مؤسسة التمويل الدولية في المملكة العربية السعودية في الاستثمار في معاملات مختارة من شأنها أن تعود بقيمة إضافية من حيث بناء المؤسسات وإنشاء أدوات مالية جديدة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتضمن الاستثمارات المعينة في القطاع المالي، التمويل الإسكاني والتأمين والتأجير والتمويل الأصغر (بمجموع التزامات بنحو ١٨٠ مليون دولار). وتقدم مؤسسة التمويل الدولية كذلك "خدمات استشارية" في مجالات التمويل العقاري، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ومعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

تشجيع الاستثمارات بين بلدان الجنوب من المملكة العربية السعودية

يتطلع العديد من المستثمرين السعوديين إلى التوسع خارج حدود الوطن، الأمر الذي يفسح المجال أمام مؤسسة التمويل الدولية للعمل مع هذه الشركات والاستثمار معها داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وخارجها. وقد زاد مكتب المؤسسة في الرياض من نشاطه، لا سيما في تيسير الاستثمارات بين بلدان الجنوب التي بلغت حوالي ١,٤ مليار دولار في بلدان المؤسسة الدولية للتنمية (أيدا) والبلدان متوسطة الدخل (باكستان ومصر واليمن وإثيوبيا وغانا، إلخ). وتواصل مؤسسة التمويل الدولية العمل الوثيق مع الجهات الراعية السعودية لتيسير الاستثمار عبر الحدود في المنطقة.

تعبئة الأموال

تعمل مؤسسة التمويل الدولية على نحو وثيق مع المؤسسات العامة السعودية والمؤسسات المالية الدولية لاتخاذ مبادرات عالمية تنفيذ منها أنشطة القطاع الخاص في البلدان النامية. وقد أثمرت هذه الجهود حتى الآن عن توفير التزامات بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار أمريكي.

قضايا إحصائية

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٤)

تقدير كفاية البيانات لأغراض الرقابة	
<p>عام: على الرغم من بعض القصور في توفير البيانات فإنها كافية بشكل عام لأغراض الرقابة. ومن أكثر المجالات تأثراً هي: الحسابات القومية، وأسواق العمل، وإحصاءات مالية الحكومة، وإحصاءات القطاع الخارجي.</p>	
<p>الحسابات القومية: تم تعديل التقديرات السنوية لإجمالي الناتج المحلي عن الفترة منذ عام ٢٠٠٤. وتقوم مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات حالياً بتحويل أساس تقديرات حجم إجمالي الناتج المحلي (إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة) إلى عام ٢٠١٢. فسنة الأساس في الوقت الراهن هي سنة ١٩٩٩ ومن المحتمل أن تكون هناك تغييرات كبيرة قد طرأت على هيكل الاقتصاد، وبالتالي على هيكل الأسعار النسبية، منذ عام ١٩٩٩، وقد يترتب عليها عدم دقة قياسات تغييرات الحجم.</p>	
<p>إحصاءات مالية الحكومة: تعمل الحكومة حالياً على إعادة تويب الميزانية بما يتوافق مع المبادئ الواردة في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١. وقد تم استكمال معظم أبواب الميزانية وتخطط وزارة المالية الآن لاستخدام إطار دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ لإبلاغ بيانات المالية العامة ونشرها في أوائل ٢٠١٥.</p>	
<p>الإحصاءات النقدية والمالية: تحسنت جودة البيانات النقدية خلال العام الماضي وأصبحت هناك معلومات إضافية متاحة للاطلاع العام في النشرة الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي. غير أن الحكومة تستخدم نماذج الإبلاغ القديمة في إبلاغ البيانات النقدية بدلا من استخدام "استمارات الإبلاغ الموحدة" عملاً بالمنهجية الدولية الحالية ووفقاً لما يرد في دليل الإحصاءات النقدية والمالية والمطبوعة المصاحبة: المرشد إلى إعداد الإحصاءات النقدية والمالية.</p>	
<p>الرقابة على القطاع المالي: تقوم الحكومة بإبلاغ الصندوق ببيانات ١٠ من أصل ١٢ مؤشراً من مؤشرات السلامة المالية الأساسية.</p>	
<p>إحصاءات القطاع الخارجي: تنشر حكومة المملكة في الوقت الحالي بيانا سنويا عن "وضع الاستثمار الدولي". غير أنه يتعين تحسين التغطية في الحساب الرأسمالي والحساب المالي، لا سيما للقطاع الخاص. وقد انخفضت بنود السهو والخطأ بدرجة كبيرة في بيانات ميزان المدفوعات لعام ٢٠١٣ نتيجة تحسن نطاق تغطية الائتمانات التجارية. وتعمل الحكومة حالياً على تقوية إحصاءات الحسابات المالية.</p>	
معايير وجودة البيانات	
لا يتوافر تقرير مراعاة المعايير والمواثيق عن البيانات.	تشارك المملكة في النظام العام لنشر البيانات (GDDS) منذ عام ٢٠٠٨.

المملكة العربية السعودية: جدول المؤشرات الشائعة اللازمة لأغراض الرقابة

(حسب الوضع في ٣١ مايو ٢٠١٤)

معدل تواتر النشر	معدل تواتر الإبلاغ	معدل تواتر البيانات	تاريخ تلقيها	تاريخ آخر مشاهدة	
يومي	يومي	يومي	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٥/٣٠	أسعار الصرف
شهري	شهري	شهري	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٤	أصول وخصوم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية ^١
شهري	شهري	شهري	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٤	الاحتياطي النقدي/القاعدة النقدية
شهري	شهري	شهري	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٤	النقود بمعناها الواسع
شهري	شهري	شهري	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٤	الميزانية العمومية لمؤسسة النقد العربي السعودي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٤	الميزانية العمومية الموحدة للجهاز المصرفي
شهري	شهري	شهري	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٤	أسعار الفائدة ^٢
شهري	شهري	شهري	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٤/٤	مؤشر أسعار المستهلكين
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٤/٥/١٤	٢٠١٣	الإيرادات والنفقات والرصيد وعناصر التمويل ^٣ - الحكومة المركزية
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٤/٥/١٤	٢٠١٣	أرصدة دين الحكومة المركزية والدين المضمون من الحكومة المركزية ^٤
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٤/٥/١٢	٢٠١٣ الربع ٤	ميزان الحساب الجاري الخارجي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٤/٥/١٤	٢٠١٣ الربع ٤	صادرات وواردات السلع والخدمات
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي	٢٠١٤/٥/١١	٢٠١٣ الربع ٤	إجمالي الناتج المحلي/إجمالي الناتج القومي
ربع سنوي	ربع سنوي	ربع سنوي		٢٠١٣ الربع ٣	إجمالي الدين الخارجي (بنك التسويات الدولية)
سنوي	سنوي	سنوي	٢٠١٤/٥/٣١	٢٠١٢	وضع الاستثمار الدولي ^٥

^١ ينبغي أن تدرج بشكل منفصل أي أصول احتياطية مرهونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر. وينبغي أيضا أن تتضمن البيانات الخصوم قصيرة الأجل التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى، وكذلك القيم الافتراضية للمشتقات المستخدمة في دفع وقبض النقد الأجنبي، بما في ذلك المشتقات التي ترتبط بعملة أجنبية ولكن تسوى بوسائل أخرى.

^٢ تشير إلى أسعار الفائدة السوقية والمحددة رسميا، بما في ذلك أسعار الخصم، وأسعار سوق النقد، وأسعار أذون وسندات الخزانة.

^٣ التمويل الأجنبي والتمويل المصرفي المحلي والتمويل غير المصرفي المحلي.

^٤ تشمل تكوين العملات وأجال الاستحقاق.

^٥ يشمل إجمالي مراكز الأصول والخصوم المالية الخارجية إزاء غير المقيمين.



صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 14/356

للنشر الفوري

٢١ يوليو ٢٠١٤

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٤ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١١ يوليو ٢٠١٤ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية^١. كانت المملكة العربية السعودية من الاقتصادات الأفضل أداءً ضمن مجموعة العشرين في السنوات الأخيرة، وقد دعمت الاقتصاد العالمي من خلال دورها المساند للاستقرار في سوق النفط العالمية. كذلك قدمت المملكة دعماً مالياً سخياً للبلدان في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

وقد حقق الاقتصاد السعودي معدل نمو قوي بلغ ٤% في ٢٠١٣، بفضل قوة نمو القطاع الخاص غير النفطي. وتراجع معدل بطالة المواطنين خلال العام الماضي، لا سيما بين النساء. وتراجع معدل التضخم إلى ٢,٧% في مايو ٢٠١٤، مما يرجع في معظمه إلى انخفاض تضخم أسعار المواد الغذائية اتساقاً مع الاتجاهات العامة الدولية. كذلك تراجع نمو الائتمان لكنه ظل عند مستويات قوية. ولم يتأثر الاقتصاد بتقلب الأسواق المالية العالمية، ويتمتع الجهاز المصرفي بمستوى جيد من رأس المال والربحية. وأدى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه إلى تحقيق فوائض كبيرة في المالية العامة والحساب الخارجي، كما ارتفعت الاحتياطيات الدولية. ومع ذلك، ارتفعت أسعار النفط المحققة لتعادل رصيد المالية العامة نتيجة لقوة نمو الإنفاق العام. واتساقاً مع نظام ربط سعر الصرف، ظلت أوضاع السياسة النقدية دون تغيير.

ويُتوقع ارتفاع النمو ليصل إلى ٤,٦% في ٢٠١٤. كما يُتوقع أن يظل نمو القطاع الخاص قوياً، وألا يشهد إنتاج النفط تغيراً يُذكر عن عام ٢٠١٣. وسيظل نمو القطاع غير النفطي يلقى دعماً من المشروعات الكبيرة في مجال البنية التحتية والإنفاق على الإسكان. ويُتوقع أن يظل التضخم مكبوحاً.

ويشكل صغار السن نسبة كبيرة من سكان المملكة، وينالون قسطاً متزايداً من التعليم، وسوف تتوفر فرصة هائلة لدعم النمو ومواصلة رفع مستويات المعيشة مع تزايد أعداد من يبلغون سن العمل. وعلى هذه الخلفية، تركز السياسات الحكومية على زيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وتلبية الحاجة إلى السكن، وتحسين البنية التحتية للنقل، وتنويع النشاط الاقتصادي.

^١ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

تقييم المجلس التنفيذي^٢

رحب المديرين التنفيذيون بالأداء الاقتصادي القوي للمملكة العربية السعودية الذي يركز على أساسيات قوية. ولا تزال آفاق النمو إيجابية والمخاطر متوازنة، وترتكز بصفة أساسية على سوق النفط العالمية. وأشاد المديرين بدور المملكة العربية السعودية المؤثر في النظام والمحقق للاستقرار في سوق النفط العالمية، وبمساعيها المالية السخية للبلدان في المنطقة وخارجها.

وذكر المديرين أن المركز المالي للمملكة العربية السعودية قوي، حيث تسجل واحدا من أدنى نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وأكبر فوائض في المالية العامة على مستوى العالم. وأعربوا عن رأيهم بوجه عام أن إبطاء وتيرة إنفاق الحكومة، بمرور الوقت، وزيادة الإيرادات غير النفطية سيكون مفيدا في الحفاظ على الاحتياطات الوقائية على مستوى المالية العامة، مع تحقيق توازن بين إحرار أهداف التنمية الحالية وضمان العدالة بين الأجيال. كذلك حث المديرين الحكومة على وضع الميزانية ضمن إطار مالي متوسط الأجل يركز على تقديرات الإيرادات النفطية الهيكلية التي تكمل أولويات الإنفاق في خطة التنمية الوطنية بصورة تامة. ورحبوا بجهود تعزيز كفاءة الإنفاق العام وخطة إنشاء وحدة للمالية العامة الكلية.

وأكد المديرين أن إجراء تعديل بالزيادة في أسعار الطاقة سيدعم قوة مركز المالية العامة وكفاءة استخدام الطاقة. وينبغي التخطيط والتواصل بصورة جيدة بشأن تصحيح الأسعار، مع ضمان عدم حدوث آثار سلبية على فئات السكان الضعيفة.

واتفق المديرين على أن موقف السياسة النقدية وسياسة السلامة الاحترازية الكلية في الوقت الحاضر ملائم، لكنهم دعوا إلى توخي الحرص في مراقبة ارتفاع أسعار الأسهم والزيادة السريعة في الإقراض العقاري. وأعربوا عن رأيهم بوجود نفع في وضع إطار منهجي للسلامة الاحترازية الكلية يساعد على ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتقنين التنسيق بين الأجهزة التنظيمية، والتمكين بصورة أفضل من استخدام أدوات السلامة الاحترازية الكلية على نحو معاكس للاتجاهات الدورية. ورأوا كذلك أن المجال متاح لتتقيح إدارة السيولة. واتفق المديرين على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي لا يزال ملائما للاقتصاد السعودي.

وذكر المديرين أن الجهاز المصرفي يمتلك مستوى جيد من رأس المال والربحية والسيولة. وحثوا الحكومة على اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعميق أسواق رأس المال، بما في ذلك إنشاء منحى للعائد المعياري، وتشجيع الإشراف المالي. وأيد المديرين العمل الجاري للانتهاء من وضع إطار للبنوك المؤثرة على النظام وتحقيق اتساق إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قانون مكافحة تمويل الإرهاب.

وذكر المديرين أن برامج سوق العمل ساهمت في زيادة فرص التوظيف في القطاع الخاص، لكنهم رأوا أن هناك حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للحد من الاعتماد على وظائف القطاع العام. وتكتسب مواصلة الجهود لتطوير مهارات العاملين من خلال التعليم والتدريب أهمية في هذا الصدد. ورحب المديرين بالخطوات المتخذة لتوجيه برامج الإسكان الحكومية نحو الأقل ثراء، وحثوا الحكومة على ضمان عدم عرقلة البرنامج لتنمية أسواق العقارات والتمويل العقاري الخاصة. وأيد المديرين مواصلة الجهود لتنويع النشاط الاقتصادي عن طريق تحسين بيئة الأعمال والاستثمار في البنية التحتية، وتوفير مزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأشاروا إلى أن منح مزيد من الحوافز للشركات من أجل تشجيعها على التصدير وللعاملين السعوديين للمشاركة في القطاع الخاص سيسهم كذلك في تنويع النشاط الاقتصادي.

^٢ في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى حكومة البلد العضو. ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf>.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠١٠-٢٠١٤

توقعات

٢٠١٤ ٢٠١٣ ٢٠١٢ ٢٠١١ ٢٠١٠

(التغير السنوي %، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					الإنتاج والأسعار
٤,٦	٤,٠	٥,٨	٨,٦	٧,٤	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٠,٦	١,٠-	٥,٧	١١,٠	٠,٣	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
٥,٦	٥,٣	٥,٨	٧,٩	٩,٥	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
٧٧٩	٧٤٨	٧٣٤	٦٧٠	٥٢٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
٢,٩	٣,٥	٢,٩	٣,٧	٣,٨	مؤشر أسعار المستهلكين (متوسط)
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية
٤٠,٢	٤١,٢	٤٥,٣	٤٤,٥	٣٧,٥	إيرادات الحكومة المركزية
٣٥,٨	٣٦,٩	٤١,٦	٤١,٢	٣٣,٩	منها: إيرادات نفطية
٣٧,٦	٣٥,٤	٣٣,٣	٣٣,٤	٣٤,٠	نفقات الحكومة المركزية
٢,٥	٥,٨	١٢,٠	١١,٢	٣,٦	رصيد المالية العامة (العجز -)
٦١,٣-	٥٩,٥-	٥٩,٥-	٦٠,٩-	٥٤,١-	الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
١١,٠	١٠,٩	١٣,٩	١٣,٣	٥,٠	النقود بمعناها الواسع (التغير السنوي %)
(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)					القطاع الخارجي
٣٧٧,٨	٣٧٧,٠	٣٨٨,٤	٣٦٤,٧	٢٥١,١	الصادرات
٣٢٠,٣	٣٢٣,١	٣٣٧,٥	٣١٧,٦	٢١٥,٢	منها: نفط ومنتجات مكررة
-	-	-	-	-	الواردات
١٦٣,٣	١٥٢,٧	١٤١,٨	١٢٠,٠-	٩٧,٤-	الحساب الجاري
١٢٠,٢	١٣٤,٣	١٦٤,٨	١٥٨,٦	٦٦,٨	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
١٥,٤	١٧,٩	٢٢,٤	٢٣,٧	١٢,٧	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٧٦٨,٥	٧١٦,٧	٦٤٧,٦	٥٣٥,٢	٤٤٠,٤	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
٣٥,٤	٣٥,٢	٣٣,٩	٢٩,٨	٢٦,٧	(يعد شهر تغطية الواردات من السلع والخدمات)
١,٤-	٢,٠	٢,٧	٣,٥-	٠,٢-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %) ^١

المصادر: الحكومة السعودية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

^١ أحدث بيانات ٢٠١٤ في نهاية إبريل.